

- برنامج اليوم الواحد الأول، السنة الأولى، الدرس الرابع، جامع الإيمان بالرياض، ٢٥ من ذي الحجة سنة ١٤٢٣

(في ثلاث مجالس)



تعليقات على كتاب

سؤال وجواب في فهم الحماس

للعلامة عبدالرحمن بن ناصر ابن سعدي

رحمه الله تعالى

الشيخ صالح بن عبد الله الحرثي

حفظه الله تعالى

النسخة الإلكترونية الأولى

## المجلس الأول

الحمد لله رب العالمين ؛ رب السموات ورب الأرض رب العرش العظيم، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً مزيداً.  
أما بعد..

فهذا هو المجلس الأول من **الدَّرس الرَّابع** من: **(برنامج اليوم الواحد الأول)**، والكتاب المقروء فيه هو كتاب: «سؤال وجواب في أهم المهمات» للعلامة ابن سعدي رحمه الله تعالى.

وقبل الشروع في أقرائه لا بدَّ من ذكر مقدماتٍ ثلاث:

المقدمة الأولى: التعريف بالمصنّف: وتتضمّن في ستة مقاصد:

المقصد الأول: جرُّ نسبه: هو الشيخ العلامة القدوة عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي - بكسر السين كما هو المسموع من تلاميذه وأهل بيته -، يُكنى بأبي عبد الله، ويُعرف بابن سعدي نسبةً إلى أحد أجداده.

المقصد الثاني: تاريخ مولده: ولد ثاني عشر محرم الحرام، سنة سبعٍ بعد الثلاثمائة والألف (١٣٠٧).

المقصد الثالث: جمهرة شيوخه: تلقى علومه عن شيوخٍ أجلةٍ من أهل بلده وغيرهم منهم:

الشيخ إبراهيم بن حمد بن جاسر، والشيخ محمد بن عبد الكريم بن شبل، والشيخ صالح بن عثمان القاضي، والشيخ محمد الأمين بن المحمود الشنقيطي، والشيخ محمد بن مانع.

المقصد الرابع: جمهرة طلابه: تخرّج به رَحِمَهُ اللهُ طوائفٌ من الطلاب طبقةً بعد طبقةٍ منهم: محمد بن صالح بن

العثيمين، وعبد الله بن عبد العزيز بن عقيل، وعبد الله بن عبد الرحمن بن بسام، وعلي الحمد الصالحي، رحم الله أمواتهم وحفظ أحيائهم.

المقصد الخامس: ثبت مصنفاته: ممّا تميّز به رَحِمَهُ اللهُ حسن التصنيف، وقد خلفَ بعده تراثاً جليلاً في كتب

عديدة منها تفسيره المسمّى: «تيسير الكريم الرحمن»، و«القواعد الحسان»، و«المختارات الجليلة في المسائل الفقهية»، و«توضيح الكافية الشافية»، وكتابتنا هذا: «سؤال وجواب في أهم المهمات».

المقصد السادس: تاريخ وفاته: توفّي رَحِمَهُ اللهُ قبل طلوع فجر يوم الخميس، الثالث والعشرين من جمادى

الآخرة، سنة ستٍّ وسبعين بعد الثلاثمائة والألف (١٣٧٦)، وله من العمر تسعٌ وستون سنة رَحِمَهُ اللهُ رحمةً واسعة.

المقدمة الثانية: التعريف بالمصنّف: وتتضمّن في ستة مقاصد أيضاً:

المقصد الأول: إظهار عنوانه: اسمُ هذا الكتاب «سؤال وجواب في أهم المهمات»، وربما أُختصرَ فقيل:

«كتاب أهم المهمات».

**المقصد الثاني:** أثباتُ نسبه إليه: لقد طُبِعَ هذا الكتاب في حياة مصنفه قبل وفاته بثلاث سنين، ثم توالى طبعاته منسوبًا إليه، ولم يُنقل خبرٌ يدفعها لا عنه ولا أحدٍ من أصحابه رحمهم الله.

**المقصد الثالث:** بيانُ موضوعه: موضوعُ هذا الكتاب كما أشار مصنفه في صدره: «أهمُّ المهمَّات في أمور الدين وأصول الإيمان».

**المقصد الرابع:** ذكرُ رتبته: يُعدُّ هذا الكتاب مع وجازته واختصاره درةً ثمينةً في عقدِ اعتقاد الموحدين، وقد وصفه ناشره الأول مختار أبو الشامات - وهو من أهل العلم فيما يظهر - بقوله: «حوى فوائده عديدة قلَّ أن توجد في غيره».

**المقصد الخامس:** توضيحُ منهجه: هذا الكتاب:

- مرتبٌ على هيئة السؤال والجواب، والغاية من ذلك كما ذكر مصنفه: «كونُ أقرب إلى الفهم والتفهم وأوضح في التعلم والتعليم».

- وقد بلغت أسأله اثنين وعشرين سؤالاً، ختمها بيان موانع الإيمان استطراداً بالسؤال الأخير.

- ولم يُقسَّم كتابه إلى بابين كما في بعض النسخ المنشورة، بل هذا من صنيع المعتمني بالكتاب، ولم ينبه إلى ذلك.

- والغالبُ على الكتاب بيانُ الجواب بلا دليل؛ ليناسبَ حال من وُضِعَ له الكتاب من المبتدئين.

**المقصد السادس:** العناية به: تمثلت العناية بالكتاب في شيئين اثنين فقط:

أحدهما: طبعه، فقد طُبِعَ قديمًا في دمشق في حياة مصنفه، ثم تكرر طبعه بعد ذلك.

والثاني: إقراؤه في بعض مجامع التعليم، لكونه كما تقدم يُناسب حال المبتدئين في العلم.

**المقدمة الثالثة:** ذكر السببِ الموجبِ لإقراءه:

إنَّ من أجل العلوم العلمُ بأصول الإيمان، وما يجبُ على العبدِ اعتقاده من الدين، ومما ييسر به تلقي أصول الإيمان دراسةُ الكتبِ المصنَّفةِ في الاعتقاد، على طريقة أهل السنة والجماعة، وأكثرها نفعًا هو ما صح قِيلًا ودليلاً، فينبغي للطالب أن يُلصَّ بهذا الضرب من الكتب ويجمع نفسه على العناية به، فإن انتفاعه به أكثر، كما أشرتُ إلى ذلك بقولي:

وبعدُ فالتوحيدُ علمٌ يفضُلُ  
على العلوم كُلِّها وينبُلُ  
قد أوجبَ الرَّحْمَنُ منه قدرًا  
ليس يصحُّ الدِّينُ حتى يُدرَى

فأحرص على التحصيل للعقيدة      من كتب سنية سيّدة  
صنّفها الأئمة الأسلاف      ولم يكن في قولهم خلاف  
لأنّها سليّة الوحيين      ومنهج الأصحابي دون مّين  
ومما جُمع له الوصف المتقدم هذا الكتاب، فهو على طريقة أهل السنة والجماعة، في وضع يُناسب عموم  
المتعلمين، ومن هنا حسن إقراؤه في هذا البرنامج على النهج الذي ارتضى له.

قال رَحِمَهُ اللهُ:

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على ما له من الأسماء الحسنى والصفات الكاملة، والنعم السابغة، وأصلي على محمد المبعوث  
لصلاح الدين والدنيا والآخرة.  
أما بعد..

فهذه رسالة مختصرة احتوت على أهم المهمات من أمور الدين وأصول الإيمان تدعو الحاجة والضرورة  
إلى معرفتها، جعلتها على وجه السؤال والجواب لأنه أقرب إلى الفهم والتفهم، وأوضح في التعلم والتعليم.  
استفتح المصنف رَحِمَهُ اللهُ تعالى رسالته هذه بما يدل على مقصوده، ففي صدر كلامه من براعة الاستهلال،  
قوله: (من الأسماء الحسنى والصفات الكاملة)؛ فإن هذا يُستدل به على أن هذه الرسالة مصنفة في علم  
الاعتقاد، وإذا جاء المتكلم في صدر كلامه بما يدل على قصده فهو الذي يسميه علماء البلاغة بـ«براعة  
الاستهلال».

كما أشرت إلى ذلك بقولي:

براعة الاستهلال أن يأتي في صدر الكلام ما بقصده يفي

ثم ذكر المصنف رَحِمَهُ اللهُ أن هذه الرسالة بُنيت على الاختصار، واحتوت على أهم المهمات من أمور الدين  
وأصول الإيمان، التي تدعو الحاجة والضرورة إليها.

ثم ذكر رَحِمَهُ اللهُ أنه جعلها على وجه السؤال والجواب، وهي طريقة مسلوكة في الشرع كما وقعت في قصة  
جبريل ﷺ مع النبي ﷺ في الحديث المشهور الذي فيه ذكر الإيمان والإسلام والإحسان، وقد علل المصنف  
رَحِمَهُ اللهُ تعالى السير على هذه الطريقة بأمرين اثنين:

أولهما: أن هذا (أقرب إلى الفهم والتفهم).

والثاني: أن هذا (أوضح في التعلم والتعليم).

وسدق رَحِمَهُ اللهُ فإن في إلقاء السؤال إثارة الذهن للوصول إلى المطلوب، وإذا حصلت الإجابة على السؤال قرَّ  
المطلوب في قلب المستمع.

**السؤال الأول: ما حد التوحيد وما أقسامه؟**

الجواب: حد التوحيد الجامع لكل أنواعه هو:

- علمُ العبد واعتقاده واعترافه وإيمانه بتفرد الرَّبِّ بكلِّ صفةٍ كمالٍ وتوحدِهِ في ذلك،
- واعتقاده أَنَّهُ لا شريك له ولا مثيل له في كماله،
- وإنَّهُ ذو الألوهية والعبودية على خلقه أجمعين، ثم إفراده بأنواع العبادة.

فدخل في هذا التعريف أقسامُ التوحيد الثلاثة:

أحدها: توحيد الربوبية وهو: الإعتراف بانفراد الرَّبِّ بالخلق والرزق والتدبير والتربية.

الثاني: توحيد الأسماء والصفات: وهو إثبات جميع ما أثبتته الله لنفسه أو أثبتته له رسوله محمد ﷺ من

الأسماء الحسنى، وما دلت عليه من الصفات من غير تشبيه ولا تمثيل، ومن غير تحريف ولا تعطيل.

الثالث: توحيد العبادة وهو: إفراد الله وحده بأجناس العبادات وأنواعها وإفرادها إخلاصها لله من غير

إشراكٍ به في شيءٍ منها.

فهذه أقسام التوحيد التي لا يكون العبدٌ موحدًا حتى يلتزم بها كلها ويقوم بها.

ذكر المصنّف رَحْمَةُ اللهِ في هذا السؤال مسألتين اثنتين:

المسألة الأولى: تعريف التوحيد.

فعرّف التوحيد بقوله: هو (علمُ العبد واعتقاده واعترافه وإيمانه بتفرد الرَّبِّ بكلِّ صفةٍ كمالٍ وتوحدِهِ في

ذلك، واعتقاده أَنَّهُ لا شريك له ولا مثيل له في كماله، وإنَّهُ ذو الألوهية والعبودية على خلقه أجمعين ثم إفراده

بأنواع العبادة)، وقد نصّ على هذا المعنى أيضا في كتابه الآخر «القول السديد» ويوجد هذا المعنى أيضا في

موضع ثالث في جوابٍ له في كتابه «الفتاوى».

وهذا الحد الذي ذكره المصنّف رَحْمَةُ اللهِ هو حدٌ جامع كما قال، لأنّ أنواع التوحيد تندرج فيه جميعًا، إلا أنّ

صناعة الحدود مبنية على الاختصار والإيجاز، فإن مما يُعاب به التعريف أن يأتي طويلا، كما أشار إلى ذلك

جماعةٌ منهم السيوطي رَحْمَةُ اللهِ في «تدريب الراوي» فينبغي أن يكون التعريف مختصرًا وجيزًا لأنه أثبت في

النفوس، والمقصود من التعريفات إيصال النفوس إلى المعاني، وإذا كان التعريف طويلا، فإنه يصعب على

النفس استحضاره، أما إذا كان قصيراً وجيزاً، فإنه يكون عليها سهلاً، وهذا الشرط وهو شرط الإيجاز والاختصار في التعريف، يُهمله عامة المصنفين في علم المنطق، لأن علم المنطق في الأصل يوناني ثم عُرب، وكان تعريبه على غير يد العلماء البالغين في علم اللسان الدرّوة، وإلا فإن من سنن العرب في كلامها أن توجز وتختصر، وقد أشار الأخصري رَحِمَهُ اللهُ إلى شروط التعريف عند المنطقيين في «السلم المنورق» فهي ثمانية شروط في خمسة أبيات وقال في أحدها:

وعندهم من جملة المردود أن تُدخل الأحكام في الحدود  
ولو قيل في إصلاح هذا البيت:

وعندهم من جملة المردود الطول الأحكام في الحدود  
لكان هذا البيت جامعاً للمعنى الذي أردناه.

إذا علم هذا، فماذا يُقال في تعريف التوحيد؟

نقول في تعريف التوحيد اختصاراً على ما يناسب الحال؛ أن التوحيد يُعرّف باعتبارين:  
أحدهما: اعتباراً عام.

والآخر: اعتباراً خاص.

فأمّا الاعتبار العام: فيقال التوحيد: هو إفراد الله بحقوقه.

قولنا: «إفراد الله» مأخذه اللسان، فإن التوحيد في لسان العرب «التفريد».

وقولنا: «بحقوقه» عدولٌ عما يُعبّر عنه كثيرون بقولهم «بخصائصه»، لأن الحقوق هو الذي عبّر به صاحب

الشرع كما جاء في الحديث المروي في الصحيحين أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: لمعاذ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «أتدري ما حق الله على

العباد؟»، فسماه النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حقاً، فكان المناسب لمقتضى اللسان والشرع أن يُقال في تعريف التوحيد تعريفاً

جامعاً: هو إفراد الله عز وجل بحقوقه.

وحقوق الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما دل ذلك الاستقراء ثلاثة:

أولها: حق الربوبية، كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٦٤].

وثانيها: حق الألوهية، كما قال الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصاً لَهُ الدِّينَ﴾ [الزمر: ٢].

وثالثها: حق الأسماء الحسنى والصفات العليا، كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]

وقال تعالى: ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٨٢﴾﴾ [الصفات]

فنزّه نفسه عما وصفه به المخالفون للرّسل، ثم سلّم على المرسلين لسلامة ما وصفوه به.

فدلّت هذه الحقوق الثلاثة على أنّ مقصود التوحيد، هو أن تُفرد الله ﷻ فيها.

أما المعنى الخاص: فهو أفرادُ الله بالعبادة.

وهو المعهودُ شرعاً، فإن أكثر ما يطلق اسمُ التوحيد في الكتاب والسنة على هذا المعنى، وهذا الذي ذكرناه يجمع لك القول في تعريف التوحيد، ويبيّن لك الجمع بين النصوص، التي تأتي ويُراد فيها غالباً توحيدُ العبادة، وأنه اقتصر على هذا من باب عظمة هذا النوع وجلالته.

ثم ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللهُ أقسامَ التوحيد الثلاثة وجعلها: توحيد الربوبية، وتوحيد الأسماء والصفات، وتوحيد العبادة.

والتوحيد يُقسّم باعتبار مآخذ عدة - كم بيناه في بعض الدروس المطولة -.

من تلكم المآخذ هذا المآخذ المشهور وهو: تقسيم التوحيد باعتبار ما يجبُ لله ﷻ.

وينبغي أن تعلم أنّ أهل العلم - رحمهم الله تعالى - يُنوعون في التقسيم، باعتبار مآخذ ولا يكون هذا اختلافاً؛

فما وقع في كلام بعض المتأخرين من أهل السنة اختلفوا في تقسيم التوحيد على طريقتين:

- منهم من قسّمه قسمة ثنائية كم هو المشهور في كلام أبي العباس ابن تيمية الحفيد وابن القيم،

رحمهم الله تعالى.

- ومنهم من قسّمه قسمة ثلاثية كما أشتهر هذا عند أئمة الدعوة الإصلاحية في نجد.

فهذا غلطٌ على العلماء، فإن هذا ليس من جنس الاختلاف؛ ولكنه تنوعٌ في التقسيم باعتبار اختلاف المآخذ

الذي أنيط به التقسيم.

وكيفما كان فإن المراد الإشارة إلى أن هذا القسيم الذي ذكره المصنّف رَحِمَهُ اللهُ، هو تقسيمٌ للتوحيد باعتبار ما

يجبُ لله ﷻ منه، فيجبُ لله ﷻ علينا أن نوحدّه في ربوبيته، وأن نوحدّه في أسمائه وصفاته، وأن نوحدّه في العبادة،

ولا يخرج التوحيد عن هذه الأقسام الثلاثة، باعتبار المآخذ الذي ذكرنا.

وقد عرّف المصنّف رَحِمَهُ اللهُ كل نوعٍ منها، إلا أنّ هذا التعريف الذي ذكره لكل واحد منها، منتقدٌ بما ليس هذا

بيانه لأن ذلك يطول - وهذا الدرس مبني على الاختصار -، إلا أننا نقول جمّعا: إنّ أنواع التوحيد الثلاثة تُعرف

تعريفات جامعة بما يلي:

فنقول في توحيد الربوبية: هو إفرادُ الله بأفعاله، والمرادُ بأفعال الله ﷻ ما يختصُّ به من الخلق والإماتة



والإحياء والرِّزق وأشباهاها.

ونقول في توحيد العبادة أو الألوهية: هو إفراد الله بالعبادة.

ونقول في توحيد الأسماء والصفات: هو إفراد الله بالأسماء الحسنی والصفات العليا.

وقد جمعت هذه التعاريف مع الوجازة والاختصار المسائل المندرجة تحت كل واحد منها.

ثم ذكر المصنف رَحِمَهُ اللهُ بعد هذا جملة جامعة فقال: **(فهذه أقسام التوحيد التي لا يكون العبد موحدا حتى**

**يلتزم بها كلها ويقوم بها)**، فلا بد أن يكون العبد موحداً لله ﷻ بما يتعلق بحق الربوبية وأن يكون موحداً لله ﷻ فيما يتعلق بحق الألوهية، وأن يكون موحداً لله ﷻ في حق الأسماء والصفات، فإذا أخل بشيء من هذا:

- فإما أن يكون هذا نقصاً لتوحيده وهي نواقض التوحيد والإيمان.

- وإما أن يكون نقصاً فيها وهي نواقض الإيمان، يعني الأسباب التي توجب نقصان الإيمان ولا

تخرج العبد من الإسلام بالكلية.

قال رَحِمَهُ اللهُ:

**السؤال الثاني: ما هو الإيمان والإسلام وأصولهما الكلية؟**

الجواب: الإيمان هو: التصديق الجازم بجميع ما أمر الله ورسوله ﷺ بالتصديق به؛ المتضمن للعمل الذي هو الإسلام وهو الاستسلام لله وحده والانقياد لطاعته.

وأما أصولهما فهي ما احتوت عليه هذه الآية الكريمة: ﴿قُلُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا مِنْ رَبِّهِمْ وَإِنَّا لَمُتَّبِعُونَ﴾ [البقرة].

وما فسره به النبي ﷺ في حيث جبريل عليه السلام وغيره حيث قال: «الإيمان أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسوله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره.

والإسلام: أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت». ففسر الإيمان بعقائد القلوب، وفسر الإسلام بالقيام بالشرائع الظاهرة.

ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللهُ في هذه الجملة، مسألتين اثنتين:

الأولى: تعريف الإيمان والإسلام.

والثانية: بيان أصولهما.

فأما تعريف الإيمان والإسلام.

فيقال في تعريف الإيمان: إن الإيمان له إطلاقان اثنان:

الأول: إطلاق عام، يُعرّف به وهو: التصديق الجازم باطنًا وظاهرًا تعبدًا لله بالشرع الذي بعث به محمد ﷺ

على مقام المراقبة أو المشاهدة.

فقولنا: «التصديق الجازم» مأخذه الوضع العربي، فإن الإيمان في لسان العرب هو التصديق الجازم، فليس هو

تصديقًا مجردًا بل تصديق جازم.

وقولنا: «باطنًا وظاهرًا» إشارة إلى المرتبة الأولى منه عند الإطلاق الخاص وهي: الإيمان.

ثم قولنا: «تعبدًا لله بالشرع الذي بعث به محمد ﷺ» إشارة إلى الإسلام.

ثم قولنا: «على مقام المراقبة أو المشاهدة» إشارة إلى الإحسان.

فصار هذا التعريف جامعًا للإيمان بالمعنى العام الذي يشمل الدين كله، فإن الإيمان يطلق تارة ويُراد به

الدين كُله.

أما الإطلاق الثاني وهو الخاص: فهو الاعتقادات الباطنة.

فيُطلق الإيمان ويكون المراد به الاعتقادات الباطنة، وهذا يكون إذا جُمع الإسلام والإيمان؛ فإذا اجتمع

الإسلام والإيمان كان المراد بالإسلام الشرائع الظاهرة، وكان المراد بالإيمان الاعتقادات الباطنة.

أما تعريف الإسلام؛ فإن الإسلام يقع في الشرع على معنيين:

المعنى الأول: الإسلام الكوني، ومحله الكون، ومنه قوله تعالى -على أحد التفسيرين-: ﴿وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي

السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ [آل عمران].

فإن الإسلام هنا -في أحد قولي أهل العلم بالتفسير- أريد به: الاستسلام الكلي الكوني لله ﷻ.

المعنى الثاني: الإسلام الشرعي، ومحله الشرع.

وفي هذا الإطلاق يكون للإسلام معنيان اثنان:

الأول: معنى عام.

الثاني: معنى خاص.

فأما المعنى الأول: فهو الاستسلام لله بالتوحيد، والإنقياد له بالطاعة، والبراءة من الشرك وأهله.

-فيكون بهذا المعنى شاملاً لجميع أديان الأنبياء والرسل.

وأما المعنى الخاص: فهو استسلام الباطن والظاهر لله تعبدًا بالشرع الذي بُعث به محمد ﷺ على مقام

المشاهدة أو المراقبة.

-ويكون بهذا المعنى مختصًا بالشرعة التي بُعث بها رسول الله ﷺ.

ومسألة تعريف الإيمان والإسلام مسألة طويلة الدليل، قد أكثر أهل السنة -رحمهم الله تعالى- من التصنيف

في هذه الحقائق، لجلالة موقعها في الدين، لكن المناسِب لحال الدرس هو الاختصار الذي ذكرته.

أما المسألة الثانية:

التي ذكرها المصنّف رَحِمَهُ اللهُ فِي جوابه على هذا السؤال فهي أصول الإيمان والإسلام.

وهي التي يُعبر عنها أهل العلم -رحمهم الله تعالى- بقولهم: «أركان الإسلام والإيمان»، فذكر آية سورة

البقرة الدالة على أصول الإيمان.

وذكر حديث جبريل رَحِمَهُ اللهُ فِيه كمال الإعجاب لأصول الإيمان والإسلام.

فذكر أنّ أصول الإيمان الستة: أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسوله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره.  
وذكر أنّ أصول الإسلام الخمسة التي هي أركانه: أن تشهد أنّ لا إله إلا الله وأنّ محمّداً رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت.

قال رَحِمَهُ اللهُ:

### السؤال الثالث: ما هي أركان الإيمان بأسماء الله وصفاته؟

الجواب: هي ثلاثة:

- إيمانٌ بالأسماءِ الحسنَى كُلِّها،
- وإيمانٌ بما دَلَّت عليه من الصِّفَاتِ،
- وإيمانٌ بأحكامِ صفاته ومتعلقاتِها.

فَنَوْمُنُ بِأَنَّهُ «عَلِيمٌ»، له العلمُ الكاملُ المحيطُ بكلِّ شيءٍ، وَأَنَّهُ «قَدِيرٌ» ذو قدرةٍ عَظِيمَةٍ يُقَدِّرُ بها على كلِّ شيءٍ، وَأَنَّهُ «رَحِيمٌ» رحمانٌ ذو رحمةٍ واسعةٍ يرحمُ بها من يشاء،

وهكذا بقية الأسماءِ الحسنَى والصِّفَاتِ ومتعلقاتِها.

هذه الجملةُ ذكر المصنَّفُ رَحِمَهُ اللهُ تعالى فيها أركانَ الإيمانِ بأسماءِ الله وصفاته.

واسمُ الله ﷻ يُعَرَّفُ بِأَنَّهُ: ما دَلَّ على الذاتِ مع كمالٍ قائمٍ بها؛

فاسمُ «الرَّحْمَنِ»: دَلَّ على الذاتِ، ودلَّ على كمالٍ قائمٍ بها وهو الرَّحْمَةُ.

أَمَّا الصِّفَةُ الإلهيَّةُ فهي: ما دَلَّ على كمالٍ قائمٍ بذاتِ الله ﷻ.

وهذه المسألةُ الجليَّةُ ممَّا اختلفت فيه الأنظار، ولم يتكلم فيه كبيرٌ أحدٍ بما يبيِّنُ الفصلَ بين تعريفِ الاسمِ الإلهي والصِّفَةِ الإلهيَّةِ، لكن لعلَّ فيما ذكرنا ما يُبيِّنُ لك ذلك، وأن تعرفَ أنَّ الاسمَ الإلهي هو: ما دَلَّ على الذاتِ مع كمالٍ قائمٍ بها، وأنَّ الصِّفَةَ الإلهيَّةَ هي: ما دَلَّ على كمالٍ قائمٍ بذاتِ الله ﷻ كالرَّحْمَةِ والعلمِ وأشباههما.

وقد ذكرَ المصنَّفُ رَحِمَهُ اللهُ هنا أركانَ الإيمانِ بالأسماءِ والصِّفَاتِ، وعبارته لا تساعدُ على هذا العمومِ، وقد اقتصر في جوابٍ له في «الفتاوى» على كونِ هذه الثلاثةِ هي أركانُ الإيمانِ بالأسماءِ الحسنَى فقط، وهو الذي نحاه الشيخ عبد العزيز بن سلمان رَحِمَهُ اللهُ في «الكواشف الجلية» فجعلَ هذه الأركانَ الثلاثةَ هي أركانُ الإيمانِ بالأسماءِ الحسنَى فقط، وفي غيرِ هذين الكتابين كـ «التنبيهات السنية» تشويشٌ في العبارةِ وَقَلَّتْ.

لكن يمكن أن يوجَّه ما ذُكِرَ بأن يُقال: إنَّ أركانَ الإيمانِ بأسماءِ الله الحسنَى وصفاته العليا قسمانِ اثنانِ:

القسمُ الأولُ: أركانُ الإيمانِ بالأسماءِ الحسنَى، وهي ثلاثةٌ:

الأول: الإيمانُ بالاسمِ، وقد سبقَ تعريفُ الاسمِ.

والثاني: الإيمان بالصفة التي تضمنها الاسم، فإن كل اسم من أسمائه تعالى متضمن لصفة من صفاته، فمثلاً: اسمه «الرحمن» يتضمن صفة الرحمة، واسم «العليم» يتضمن صفة العلم، وقد أشرت إلى ضابط كون الاسم يتضمن الصفة في درس «تفسير آية الكرسي» أحد الدروس الصيفية هو قولي:

أسماء ربنا على الصفات دليلاً في مذهب الإثبات

فالمثبتة للصفات يستدلون على الصفة بكون هذه الصفة قد جاءت مضمنة في اسم من أسماء الله ﷻ.

الركن الثالث: الإيمان بحكم الصفة، وحكم الصفة له معنيان اثنان ذكرهما ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى في «توضيح الكافية الشافية»، وتبعه ابن عيسى رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى في «شرحها»، وشيخ شيوخنا محمد خليل هراس رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى في «شرحها».  
المعنى الأول: أن حكم الصفة هو نسبة الصفة إلى متعلقاتها، بحيث يقتضي ذلك ظهور آثارها اقتضاءً ظاهراً لازماً؛ فالنسبة بين الصفة والمتعلق يُسمى: «حكما».

فمثلاً: من صفات الله ﷻ «العلم» ومتعلق العلم المعلومات، فالنسبة بينهما يُسمى: «حكم الصفة»، من صفات الله ﷻ «السمع»، ومتعلقها المسموعات والنسبة بينهما تُسمى: «حكما» وهلم جرا.  
أما المعنى الثاني: لحكم الصفة فهو الأخبار عن آثارها، يعني عن نتائج هذه الصفة، فمن آثار رحمة الله ﷻ إنزال الغيث، وإنبات العشب في الأرض، إلى آخر آثار الرحمة التي بسطها ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى في «الصواعق المرسله».

ومعنى هذا الركن أنك تؤمن بحكم الصفة التي تضمنها هذا الاسم على المعنى الذي شرحت لك.

فمثلاً: من أسماء الله ﷻ «البصير» فتؤمن بهذا الاسم لقوله تعالى مثلاً: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى]، ثم تؤمن بالصفة التي تضمنها هذا الاسم وهي صفة البصر، وتؤمن ثالثاً بحكم الصفة وهي النسبة بين الصفة ومتعلقاتها، فالصفة هي «البصر»، ومتعلقها: المبصرات، وتؤمن كذلك على المعنى الثاني لحكم الصفة بآثار هذه الصفة وهي اطلاع الله ﷻ الذي لا تخفى عليه خافية في السموات ولا في الأرض، وغير ذلك.  
وقد مثل المصنف رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى لبعض هذه الأسماء، وهي موافقة لما ذكر لك سابقاً.

قال رَحِمَهُ اللهُ:

**السؤال الرابع: ما قولكم في مسألة علو الله على الخلق، واستوانه على العرش؟****الجواب:** نعرف ربنا بأنه عليّ أعلى بكل معنى واعتبار،

- علو الذات،

- وعلو القدر والصفات،

- وعلو القهر.

وأنه بائن من خلقه مستوٍ على عرشه؛ كما وصف لنا نفسه بذلك.

والاستواء معلوم والكيف مجهول، فقد أخبرنا أنه استوى ولم يخبرنا عن الكيفية.

وكذلك نقول في جميع صفات الباري: أنه أخبرنا بها، ولم يخبرنا عن كيفيةها.

**فعلينا أن نؤمن بكل ما أخبرنا في كتابه، وعلى لسان رسوله ﷺ ولا نزيد على ذلك، ولا ننقص منه.****قوله رَحِمَهُ اللهُ في هذا السؤال: (ما قولكم في مسألة علو الله... ) إلى آخره، إتيانه بقوله: (قولكم... ) بصيغة الجمع****يُحْمَلُ على معنيين:****المعنى الأول:** أنه أراد الجمع حقيقةً، ومعنى ذلك: ما قول أهل السنة.**والمعنى الثاني:** أنه أطلق الجمع وأراد الأفراد، فيكون السؤال موجهاً إلى فرد واحد.

وعلى هذا المعنى الذي ذكرناه آخرًا:

- فإمّا أن يكون على انتحال حال المتعلم، وكأنّ المصنّف رَحِمَهُ اللهُ أوقف نفسه موقف المتعلم الذي يخاطب

شيخه، ومن قواعد خطاب الطالب لشيخه أن يعظّمه في خطابه ويبيّله كما ذكره طائفة من أهل العلم منهم ابن

جماعة الكِنَانِي رَحِمَهُ اللهُ في «تذكرة السّامع والمُتكلّم في أدب العالم والمتعلّم»، فكانّ المصنّف رَحِمَهُ اللهُ نزل نفسه منزلة

المتعلّم فكان صدور السؤال على هذا الوجه.

- وإمّا أن يكون المصنّف قد قصد بذلك نفسه، فأخبر عن نفسه بصيغة الجمع، فكانّه قال لنفسه: (ما

**قولكم... )، ومخاطبة العبد لنفسه بذلك، وتعبيره عنها، جائز بشرطين اثنين:****الشّرط الأول:** أن يكون صالحًا لهذا الخطاب، محلًّا للتعظيم والإجلال، كأن يكون من رؤوس أهل العلم

والفضل، فيعبّر بنحو: قولنا، واختيارنا، ومذهبنا...، وأشباه ذلك.

ومن ليس محلًّا لذلك من آحاد المتعلمين وأوساطهم، فلا يسوغ له أن يُعبّر عن نفسه بمثل هذا، بل يكون في

ذلك على شفى جرف هار .

والشرط الثاني: أن يأمن الفتنة في تعبيره عن نفسه بهذا الخطاب، بأن يكون قد حطم نفسه وهضمها، فليس لها تطلع إلى التصدر بمثل هذه الألفاظ.

إذا علم هذا فقد ذكر المصنف رحمه الله في هذا الجواب مسألتين اثنتين:

المسألة الأولى: علو الله عز وجل.

والمسألة الثانية: مسألة استواء الرب سبحانه.

أما علو الرب سبحانه فقد ذكر من مسأله، تقسيم العلو إلى ثلاثة أقسام:

أولها: علو الذات.

وثانيها: علو القدر والصفات.

وثالثها: علو القهر.

وهذه طريقة جماعة من المصنفين في علم الاعتقاد، يجعلون أنواع العلو ثلاثة.

والتحقيق أن أنواع العلو اثنان:

أولهما: علو الذات.

وثانيهما: علو القدر والصفات.

وقد أشار إلى هذين النوعين مقتصرًا عليهما الشيخ إسحاق آل الشيخ رحمه الله في «أرجوزته» إذ قال:

وفوض الأمور إخلاصًا إلى من تعالى عن سمي وعلا  
علو قدر وعلو الذات سبحان ربي كامل الصفات

أما علو القهر الذي يذكره جماعة من المصنفين في الاعتقاد، فإنه يرجع إلى النوع الثاني، فإن من جملة علو

قدر الرب سبحانه في صفاته: علو قهره؛ فإن القهر من صفات الرب سبحانه كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾

[الأنعام: ٦١]، ويتضمن هذا الاسم صفة القهر لله سبحانه، وتكون هذه الصفة من جملة الصفات التي تدرج في علو

القدر والصفات. وقد أشرت إلى هذا المعنى بقولي:

علو ربنا لدى الثقات  
أما علو قهره فردد  
علو ذاته مع الصفات  
لسابق إذ منه يستمد



أما المسألة الثانية: وهي مسألة الاستواء.

فذكر المصنّف رَحِمَهُ اللهُ أَنْ الرَّبِّ ﷻ: (بائنٌ من خلقه مستوٍ على عرشه ؛ كما وصفَ لنا نفسه بذلك) وهو

سبحانه أعلمُ بنفسه من غيره، كما جاء في آياتٍ كثيرة منها قول الله ﷻ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه].

وقد ذكر رَحِمَهُ اللهُ قطعةً من جوابِ الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ المشهور فقال: (والاستواءُ معلومٌ والكيفُ مجهولٌ، فقد

أخبرنا أنه استوى ولم يخبرنا عن الكيفية)، فأنَّ الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ لَمَّا سُئِلَ عن الاستواء قال: «الاستواءُ غير

مجهول، والكيفُ غيرُ معقول، والسؤالُ عنه بدعة، والإيمانُ به واجب».

فكانت هذه القاعدةُ كـ«المسماز في الساج» عند أهل السنة والجماعة، ليس في مسألة الاستواء فقط، بل هم

يطردون هذا في كفيات الصفات جميعاً، فيقرُّون بمعنى الصفة، ويُفوضون كيفية الصفة إلى الرب ﷻ لا يعلمون

من ذلك شيئاً، كما قال مُحَمَّد بن إسماعيل الترمذي رَحِمَهُ اللهُ فيما رواه عنه الخطيبُ البغدادي في «تاريخ بغداد»

قال: «التزولُ معلومٌ، والكيفُ مجهولٌ» ؛ فسلكَ بمسألة التزول ما سلكه الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ في مسألة الاستواء،

وإلى ذلك أشرتُ في قولي:

إن استواء الله معنًى علماً	والكيفُ مجهولٌ بحجبِ حتما
لذا السؤالُ عنه بدعوه	وأوجبوا الإيمانَ فاتبعوه
عن مالكٍ بنصّه حكوه	وغيره في غيره قفوه

ثم ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللهُ أن تفويضَ الكيفية، مُطَرِّدٌ في جميع صفات الباري ﷻ، فنؤمنُ بأنَّ لها كيفية، لكن

علمها محجوبٌ عنّا.

ومعنى قول السلف -رحمهم الله تعالى-: «ولا كيف»، يعني:

ولا علم لنا بالكيف، لا أن الصفة تنفك عن الكيف، فإنّه ما من صفةٍ إلا ولها كيف، لكن العلم بالكيف في

صفاتِ الله ﷻ محجوبٌ عنّا بأموّرٍ ذكرها أهل العلم -رحمهم الله تعالى- في المطولات.

**السؤال الخامس: ما قولكم في الرَّحمة، والنزول إلى السماء الدنيا، ونحوها؟**

**الجواب:** نؤمن ونقرُّ بكل ما وصف الله به نفسه من الرَّحمة والرضى والنزولِ والمجىء، وبما وصفه الرَّسول

ﷺ على وجه لا يماثله فيه أحدٌ من خلقه، فإنه ليس كمثل شيء.

كما أن الله ذاتا لا تشبهها الذوات، فله تعالى صفات لا تشبهها الصفات.

وبرهان ذلك ما ثبت من التفصيلات العظيمة في الكتاب والسنة في إثباتها والثناء على الله بها، وما ورد على

وجه العموم في تنزيهه عن: المثل، والند، والكفاء، والشريك.

هذه الجملة ذكر المصنّف رَحْمَةُ اللهِ فيها مجملاً ركني باب الأسماء والصفات، فإنَّ باب الأسماء والصفات عند

أهل السنة يقوم على ركنين اثنين، سُيدت عليهما قواعد هذا العلم:

أما الرُّكنُ الأول: فهو الإثبات، فُتُبِتَ اللهُ ﷻ جميع ما اثبتة لنفسه، أو أثبتة له رسوله ﷺ من الأسماء

والصفات.

ولهذا الرُّكن شرطان اثنان:

الشَّرْطُ الأول: السَّلَامَةُ من التَّكْيِيفِ، فُتُبِتَ اللهُ صفةً بلا كيف.

والشَّرْطُ الثاني: السَّلَامَةُ من التَّمْثِيلِ، فُتُبِتَ اللهُ صفةً بلا تمثيل.

أما الرُّكنُ الثاني: وهو النَّفْيِ، فحقيقته أن تنفي ما نفاه الله عن نفسه من النقائص والعيوب التي ينتزعه عنها ﷻ.

وهذا الرُّكن له شرطان اثنان:

الأول: السَّلَامَةُ من التَّعْطِيلِ، فيكون نفياً بلا تعطيلٍ اللهُ ﷻ من صفاته.

والشَّرْطُ الثاني: السَّلَامَةُ من التَّحْرِيفِ، فيكون نفياً سالماً من التحريف، فتنفي عن الله ﷻ ما لا يليق به،

بلا تحريفٍ للكلم عن مواضعه.

وكيفما نظرت في قواعد أهل السنة والجماعة، لا تجدها أبداً تخرج عن هذين الركنين.

وقد ذكر شيخُ شيوخنا محمَّد الأمين الشنقيطي رَحْمَةُ اللهِ ركنًا ثالثًا: وهو قطعُ الطمع عن أدراكِ الكيفية؛ إلا أن

هذا الرُّكن الذي ذكره رَحْمَةُ اللهِ مندرجٌ في الإثبات، لأننا جعلنا من شرط الإثبات أن يكون إثباتًا اللهُ ﷻ بلا تكيف،

فأغنى عن إعادة هذا الرُّكن، ولعله رَحْمَةُ اللهِ أعاده بيانا لكثرة المخالف في هذا الباب من المجسِّمة وغيرهم.

وقد دلَّ على هذين الركنين أنواعٌ من الأدلة كثيرةٌ كما ذكر المصنّف رَحْمَةُ اللهِ ذلك بقوله: **(وبرهان ذلك ما ثبت**

من التفصيلات العظيمة في الكتاب والسنة في إثباتها والثناء على الله بها)، وهذا يدل على الإثبات.  
ثم قوله: (وما ورد على وجه العموم في تنزيهه عن: المثل، والند، والكفوء، والشريك)، وهذا يدل على  
النفي.

وقد جمع هذان الركنان في آية واحدة جامعة وهي قول الله ﷻ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ

﴿١١﴾ [الشورى].

فإن آخر الآية يدل على الإثبات، فأثبت الله ﷻ لنفسه أنه سميعٌ بصير، وفي هذا اثبات صفة السمع والبصر،  
وفي قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ؛ دليل الركن الأول وهو النفي، فنفي الله ﷻ عن نفسه المثلية.  
ومما يُنبه إليه أن التعبير بنفي التمثيل في قولنا: (فنؤمن بالله ﷻ بصفات بلا تمثيل)، أعدل من قول بعض  
المُصنِّفين وهو ما وقع فيه المصنّف رَحِمَهُ اللهُ في السؤال الأول من قوله: (بلا تشبيه)، لأن التشبيه كما ذكر أبو  
العباس ابن تيمية الحفيد وابن القيم في جماعة معنى مُجملٍ يحتمل حقا وباطلاً:  
فأما المعنى الباطل فهو تسوية الله ﷻ بغيره،

وأما المعنى الحق للتشبيه كما أطلّ في بيانه ابن أبي العز في صدر «شرح الطحاوية» أيضاً، فهو: القدر الكلي  
المشترك في الصفة، فإن الأذهان لا تنفك عن تصور هذا المعنى، فإذا قلنا مثلاً: (إن الله سميع) انقذ في ذهن  
العبد معنىً مشتركاً للصفة بين الله ﷻ وغيره، فإن الله سميعٌ وإن الإنسان سميع، لكن ليس سمعُ الله ﷻ كسمع  
غيره ﷻ، ولأجل هذا مُنع التعبير بالتشبيه لأنه يُراد به معنى حق هو الذي ذكرت لك آنفاً، وهو المعنى الكلي  
المشترك في الأذهان فقط ليس في خارجها،

أما في الخارج فليس كالله ﷻ في صفاته أحدٌ من المخلوقات أبداً، ولذلك يُعدل عنه؛ فيقال: (بلا تمثيل)  
اتباعاً لما جاء في الخطاب القرآن في قوله ﷻ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾.

ثم ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللهُ في غضون كلامه قاعدةً جامعة في الإثبات بقوله: (كما أن الله ذاتا لا تشبهها الذوات،  
فله تعالى صفات لا تشبهها الصفات)، وهذه القاعدة وهي أنه كما افرقت ذاتُ الله ﷻ عن ذوات المخلوقين،  
فكذلك صفاتُ الله ﷻ تفرق عن صفات المخلوقين.

ولهذا يقول أهل السنة: «القول في الصفات فرغ عن القول في الذات».

وقد أشار إلى هذه القاعدة جماعة من القدماء، قبل أبي العباس ابن تيمية الحفيد منهم الخطيب البغدادي  
رَحِمَهُ اللهُ في جواب له في مسألة الصفات، وعصريه حمّد الخطابي الحافظ رَحِمَهُ اللهُ صاحب: «شرح سنن أبي داود»،

وشرح البخاري المعروف بـ «أعلام السنن».

وهما أقدم من ذكر هذه القاعدة فيما وجدت، وهما متعاصران لكن الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللهُ أقدم وفاةً.

وقد أشرتُ إلى هذا المعنى بيئتين اثنتين سبق إملأؤهما في الصَّيف هما:

مقالةُ السنِّي في الصفاتِ      فرعُ الذي يقولُه في الذَّاتِ  
كما الخطيبُ في جوابِ ذكره      وقد قفا فيما نحاها البرره

وقال العلامة ابن عدود رَحِمَهُ اللهُ:

وما نقولُ في صفاتِ قُدسه      فرعُ الذي نقولُه في نفسه  
فإن يُقل جهميهم: كيف استو      كيف يجي، فقل له: كيف هو؟

وقد أشارَ إلى ذلك أيضا شيخنا الشيخ عبدالعزيز بن يحيى رَحِمَهُ اللهُ بقوله:

وكلُّ ما لله من صفاتِ      بالسُّنةِ الغراءِ والآياتِ  
فإنَّها لا تشبهُ الصِّفاتِ      كذاته لا تشبهُ الذَّواتِ

قال رَحِمَهُ اللهُ:

**السؤال السادس: ما قولكم في كلام الله، وفي القرآن؟****الجواب:** نقول: القرآن كلام الله منزَّلٌ غيرُ مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، والله المتكلِّمُ به حقا لفظه ومعانيه.**ولم يزل ولا يزال متكلِّما بما شاء إذا شاء، وكلامه لا ينفد، ولا له منتهى.**

هذا الجوابُ ذكر فيه المُصنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ مسألتين اثنتين:

المسألة الأولى: مسألة كلام الله ﷻ.

والمسألة الثانية: القولُ في اعتقاد أهل السنة والجماعة في القرآن الكريم.

فأشارَ إلى المسألة الأولى بقوله: **(ولم يزل ولا يزال متكلِّما بما شاء إذا شاء، وكلامه لا ينفد، ولا له****منتهى)**، فمن صفاتِ الله ﷻ: «الكلام».

ويُقَالُ في تعريفِ صفةِ الكلامِ لله ﷻ هي: صفةٌ من صفاتِ الله المتعلِّقةِ بمشيئتهِ واختياره بحرفٍ وصوت.

فهي من جملةِ الصِّفاتِ المتعلِّقةِ بمشيئةِ الله وإرادته، فإذا شاء اللهُ ﷻ تكلم، وإذا لم يشاء ﷻ لم يتكلم.

ولا نقول: إذا شاء سكت!

فإن قيل: هل تقولون: إنَّ السُّكوتَ ليس من صفاتِ الله ﷻ.

قيل: بل نقول: إنَّ السُّكوتَ من صفاتِ الله ﷻ، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «وأما السُّكوتُ لله

فثابتٌ بالنصِّ والإجماع».

فإن قيل: إذا كنتم تقولون: إنَّ السُّكوتَ صفةٌ من صفاتِ، فمقتضى ذلك أنه يسوغ أن تقولوا: إذا شاء تكلم

وإذا شاء سكت!

والجوابُ جمعا بين كلامنا نقول: إنَّ السُّكوتَ يطلقُ على معنيين اثنين:

أولهما: الانقطاعُ عن الكلام.

والثاني: عدمُ إظهارِ الحُكم.

والمعنى الثابتُ لله ﷻ من هذه الصِّفة، هو المعنى الثاني لا الأول؛ فإنَّ السُّكوتَ حالٌ كونه صِفةً ثابتةً لله ﷻ

يُراد به عدمُ إظهارِ الحُكم، ولا يُراد به الانقطاعُ عن الكلام.

وقد دلَّ على هذا الذي ذكرنا سياقُ المنقولِ من الأحاديث؛ وإن كان فيها ضعف، لكن يثبتُ في ذلك أثرٌ عن

ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا بمثل ما جاءت به الأحاديث.

ففي الأحاديث تقسيم الأحكام إلى: حلال، وحرام، وما سكت الله ﷻ عنه فهو عفو، يعني لم يظهر الرب ﷻ حكمه بل كان من جملة ما عفا ربنا ﷻ عنه.

ولذلك نقول: إذا شاء الله تكلم، وإذا لم يشاء الله ﷻ لم يتكلم، ولا نقول: وإذا شاء الله ﷻ سكت. وينبغي أن تعلم أن الصفة قد تثبت لله ﷻ بمعنى من معانيها لا بكل معانيها، كصفة «النسيان» مثلا: فإننا نثبت لله ﷻ صفة النسيان، لكن المراد بالنسيان في حق الله ﷻ هو: الترك عن علم وعمد. أمّا النسيان الذي هو: الذهول عن المعلوم؛ فإن الله ﷻ يُنزه عنه.

وقولنا بعد ذلك: إن هذه الصفة (بحرفٍ وصوتٍ) يعني: أن الله ﷻ تكلم بحرفٍ وصوت، وقد دلّ على هذا القرآن والسنة والإجماع كما هو مبين في المطولات.

ثم ذكر المصنف رَحِمَهُ اللهُ أن كلام الله: (لا ينفذ) بالدال المهملة يعني: لا ينقضي ولا ينتهي.

- وأمّا «ينفذ» بالدال المعجمة فليست بهذا المعنى، فإن «التفوذ» بمعنى الخروج من الشيء.

وهذا الذي ذكره المصنف رَحِمَهُ اللهُ يدل عليه قول الله ﷻ: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لَكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ نُنْفِذَ

كَلِمَاتِ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴿١٠٩﴾ [الكهف] في آياتٍ آخر.

وعلى هذا نقول: إن كلام الله ﷻ ليس له منتهى، أمّا كلماته ﷻ، فهل تقولون: إن كلمات الله ﷻ لها منتهى أو ليس لها منتهى؟

نقول: من قال: إن كلمات الله ﷻ تنتهي فقد أخطأ، من قال إن كلمات الله ﷻ لا تنتهي فقد أخطأ.

والجواب: ينبغي أن تعلم إن «الكلمات» هي متعلق صفة الكلام، فكلام الله ﷻ لا ينتهي، وأمّا «الكلمات» فإنها نوعان اثنان:

النوع الأول: الكلمات الشرعية، وهي: التي تُبين بها الأحكام الشرعية.

والنوع الثاني: الكلمات الكونية، وهي: التي تُكوّن بها الكائنات؛ كما ضبطها أبو العباس ابن تيمية في كتاب «الفرقان».

فأمّا النوع الأول فهو الكلمات الشرعية، فقد انتهت؛ فليس بعد القرآن كتابٌ آخر ينزل.

وأمّا الكلمات الكونية، وهي التي تُكوّن بها الكائنات، فإنها لا تنقضي، وهي التي جاءت في الآية، فالمراد بالكلمات في آية سورة الكهف وسورة لقمان هي: الكلمات الكونية؛ لا الكلمات الشرعية.

أما المسألة الثانية: التي ذكرها المصنف رَحِمَهُ اللهُ فِيهَا اعتقادُ أهل السنة في القرآن الكريم، فذكر أن اعتقادهم هو أن: **(القرآن كلام الله منزلٌ غيرُ مخلوقٍ، منه بدأ وإليه يعود)**؛ فهو يجمعُ خمسةَ أصول:

الأصل الأول: أن القرآنَ كلامُ الله ﷻ كما قال الله ﷻ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَةَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، والآياتُ والأحاديثُ والإجماعُ منعقدٌ على أن القرآنَ كلامُ الله ﷻ.

الأصل الثاني: أن القرآنَ منزلٌ من الله ﷻ كما قال الله ﷻ: ﴿تَنْزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الواقعة]، وقال ﷻ: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [١١٣] عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ﴾ [الشعراء]، في آياتٍ آخر، وهذا الإنزال له مرتبتان اثنتان: المرتبة الأولى: إنزالُ كتابه، فقد أنزلَ القرآنَ كُلَّهُ مكتوبًا في اللوح المحفوظ إلى بيتِ العزة، في السماء الدنيا كما صح ذلك عن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

والثانية: إنزالُ تكلمٍ، فتكلمَ الله ﷻ بالقرآن، فسمعه جبريل رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وألقاه جبريل رَضِيَ اللهُ عَنْهُ إلى النبي ﷺ، فسمعه النبي ﷺ من جبريل رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وعلى هذه المرتبة آياتٌ وأحاديثٌ كثيرة، فتعلم بهذا أن الإنزال على هاتين المرتبتين اللتين ذُكرتا.

أما الأصل الثالث: فهو أن القرآنَ غيرُ مخلوقٍ، لأنه من الله، وما كان من الله ﷻ فهو من الخالق وليس بمخلوق، وقد تظاهرت على ذلك آياتٌ وأحاديثٌ كثيرة وانعقد على ذلك الإجماع.

الأصل الرابع: أن القرآنَ بدأ من الله ﷻ كما قال المصنّف تبعًا لجمٍّ غفير من أهل السنة، وهذه اللفظة «منه بدأ» لها ضبطان اثنتان:

الضبطُ الأول: بالهمز، فتقول: «منه بدأ»؛ ويكون المعنى من البداية، فالرَّبُّ ﷻ هو الذي تكلمَ بالقرآنَ حقيقةً، فابتدأ به ﷻ من أول تنزيله إلى آخره.

والضبطُ الثاني: «منه بدأ» بلا همز، وهذا:

- إمّا أن يكون على لغةٍ من يترك الهمز، فيرجع إلى المعنى الأول،

- وإمّا أن يكون من «البدو» وهو الظهور، فالقرآن الكريم ظهر من الربِّ ﷻ.

وقد يقع في كلام أهل العلم غير هذه العبارة، فيقولون: «منه خرج»؛ ومعنى الخروج هو المعنى الذي تقدّم.

ومقصودُ أهل العلم في هاتين العبارتين: «منه بدأ» أو «بدا»، و«منه خرج» إثباتُ أن الله ﷻ تكلمَ بالقرآنَ حقيقةً، وقد تظاهرة على هذا المعنى آياتٌ وأحاديثٌ كثيرة، وانعقد عليه الإجماع.

الأصل الخامس: عودُ القرآن إلى الربِّ ﷻ كما قال المصنّف: **(وإليه يعود)**، وقولُ أهل العلم في الاعتقاد

فيما يتصل بالقرآن الكريم «إليه يعود» له ثلاثة معاني:

المعنى الأول: أن «إليه يعود» يعني يُنسبُ ويُضاف، فالقرآن يُنسبُ إلى الله ﷻ ويُضافُ إليه، فيقال: كتابُ الله.

والمعنى الثاني: أن معنى «إليه يعود» يعني يصعدُ ويرتفع، كما قال تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]، وأطيبُ الكلام هو كلامُ الربِّ ﷻ.

المعنى الثالث: في قولِ أهلِ العلمِ «إليه يعود» يعني يرفعه اللهُ ﷻ في آخرِ الزمان، فلا تبقى منه آيةٌ في سطرٍ ولا صدر.

وهذا المعنى الثالث هو المرادُ عند الإطلاق، وهو الذي تُساعدُ عليه الأدلة كما قال اللهُ ﷻ: ﴿وَلَيْنَ شِئْنَا لَنذَهِبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِ عَلَيْنَا وَكِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٦] فإن تفسير هذه الآية برفعه في آخر الزمان، وجاء التصريح بذلك في حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه: «وليسرى على كتاب الله في ليلة، فلا يبقى منه الأرض آية» الذي رواه ابن ماجه وغيره وإسناده صحيح، وانهقد على هذا اجماع أهل السنة رحمهم الله تعالى.



قال رَحِمَهُ اللهُ:

### السؤال السابع: ما هو الإيمان المطلق، وهل يزيد وينقص؟

الجواب: الإيمان: اسمٌ جامعٌ لعقائد القلب وأعماله، وأعمال الجوارح وأقوال اللسان.

فجميع الدين أصوله وفروعه داخلٌ في الإيمان.

ويترتب على ذلك أنه يزيد بقوة الاعتقاد وكثرته، وحسن الأعمال والأقوال وكثرتها، وينقص بصد ذلك.

هذه الجملة ذكر فيها المصنّف رَحِمَهُ اللهُ مسألتين اثنتين:

المسألة الأولى: معنى الإيمان.

المسألة الثانية: زيادة الإيمان ونقصانه.

أما المسألة الأولى: وهي تعريف الإيمان، فعرف فيها الإيمان المطلق، يعني بالمعنى العام إذا أُطلق الإيمان، فذكر رَحِمَهُ اللهُ أنّ (الإيمان: اسمٌ جامعٌ لعقائد القلب وأعماله، وأعمال الجوارح وأقوال اللسان)؛ فيدخل فيه الدين كله، وهذا هو الذي يشير إليه السلف -رحمهم الله تعالى- بقولهم: «الإيمان قولٌ وعمل»، ومنهم من يقول: «الإيمان اعتقادٌ وقولٌ وعمل»، ومنهم من يقول: «الإيمان نيةٌ وقولٌ وعمل»، ومنهم يقول: «الإيمان قصدٌ وقولٌ وعمل»، وهذا الاختلاف ليس له تأثيرٌ في المعنى كما ذكره أبو العباس ابن تيمية الحفيد رَحِمَهُ اللهُ في كلام له مثبت في «مجموع فتاواه».

فمقصود أهل العلم -رحمهم الله تعالى- بالكلمة الجامعة التي وقعت في لسان أكثرهم من قولهم: «الإيمان قولٌ وعمل»، هذه الجملة لأهل السنة -رحمهم الله تعالى- في تفسيرها طريقتان اثنتان:

الطريقة الأولى: أنّ المراد: بالقول قول القلب واللسان،

- فقول القلب: هو تصديقه الجازم،

- وقول اللسان: هو النطق بالشهادتين؛ كما ذكر ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في «مدارج السالكين» وشيخ شيوخنا حافظ الحكمي رَحِمَهُ اللهُ في «أعلام السنة المنشورة».

أمّا العمل: فهو عمل القلب والجوارح؛

ففي هذه الطريقة لم يذكر لسان إلا القول فقط.

أما الطريقة الثانية: فيقال فيها: إنّ القول: قول القلب واللسان، والعمل: عمل القلب واللسان والجوارح.

فيُزاد في هذه الطريقة التصريح بعمل اللسان، والقائلون بهذا يُفرّقون بين قول اللسان وهو النطق بالشهادتين،

وعمل اللسان كذكر الله ﷻ ودعائه، والثناء عليه، والتسبيح بجلاله ﷻ.

وكلاهما جادّتان مسلوكتان لأهل العلم من أهل السنة -رحمهم الله تعالى-.

وهذا المعنى الذي ذكر للإيمان في كلام المصنّف يجمع أصول الدين وفروعه، فكل أصول الدين وفروعه

هي داخلة في الإيمان، كما قال ﷻ: **(فجميع الدين أصوله وفروعه داخل في الإيمان)**

وإطلاق الأصول والفروع على الدين منعه جماعة منهم أبو العباس ابن تيمية الحفيد ﷻ في «منهاج السنة

النبوية» وتلميذه ابن القيم ﷻ في آخرين، ووقع إطلاقه في كلام جماعة منهم هؤلاء المانعون كأبي العباس ابن

تيمية وابن القيم -رحمهم الله تعالى-، ووجه ذلك أن يقال: إن أصول الدين وفروعه:

- تطلق تارة باعتبار معنى صحيح.

- وتطلق تارة باعتبار معنى باطل.

فإذا أطلقت باعتبار المعنى الصحيح قبلت وسأغت، وإذا أطلقت باعتبار المعنى الباطل رُدت.

فإذا قيل: إن الأصول هي الاعتقادات، وإن الفروع هي العمليات، وجعل من الأصول مثلاً: الإيمان بالله،

وجعل من الفروع مثلاً: فعل الصلاة، كان هذا الإطلاق باطلاً. لأنّه يكون معدوداً في الأصول ما ليس منها،

كالنظر إلى الله ﷻ في الآخرة من الكفار، فإنّ هذه مسألة تُجعل في الأصول، مع ذلك وقع فيها خلاف بين أهل

السنة أنفسهم، في ثلاثة أقوال لأصحاب أحمد ﷻ وغيره، وتُجعل الصلاة التي هي من أعظم أركان الدين

فرعاً، ويرتب على هذا أحكامٌ مذكورة في المبسوطات من كتب أصول الفقه والقواعد الفقيه وغيرها.

أمّا المعنى الصحيح للأصول والفروع التي دلت عليه الشريعة، فهو أن:

الأصول: هي المسائل المتفق والمجمع عليها، سواءً كانت من العمليات الفقهيات أو من الاعتقادات

الخبريات.

والفروع: هي المسائل المجتهد فيها، ولا نقول المختلف فيها لأنّ الخلاف قد يسوغ إذا كان ناشئاً من

اجتهاد، وقد لا يسوغ إذا كان ناشئاً من غيره.

فعرفت بهذا أن الأصول هي المسائل التي لا تقبل الاجتهاد، والفروع هي المسائل التي تقبل الاجتهاد، فمثلاً

الإيمان بالله ﷻ من المسائل الأصول المجمع عليها، لكنّ النظر إلى الله ﷻ في الآخرة للكفار من الفروع وإن

ذكر في الاعتقاد، والصلاة والإتيان بها من الأصول وأن كانت في الفقهيات، وقبض اليدين أو إرسالهما من

الفروع وإن كان في الفقهيات، فتعلم بهذا أن الضابط التي دلت عليه الشريعة هو تقسيم المسائل إلى هذين

القسمين كما بُينَ هذا مطولاً في بعض مجالس الدروس.

أمّا المسألة الثانية: وهي مسألة زيادة الإيمان ونقصانه، فذكر المصنف رَحِمَهُ اللهُ أَنْ الإيمان (يزيدُ بقوة الاعتقاد وكثرتِه، وحسنِ الأعمالِ والأقوالِ وكثرتها، وينقصُ بضدِّ ذلك)، فأهلُ السنة -رحمهم اللهُ تعالى- يقولون: «الإيمانُ يزيدُ» كما تظاهرت في ذلك الآياتُ القرآنية وانعقدَ عليه الإجماع.

أمّا «نقصان الإيمان» فأهلُ السُّنَّةِ فيه ثلاثة أقوال:

القولُ الأول: أنَّ الإيمانَ ينقصُ، وهو قولُ جمهورهم، فيقولون: «الإيمانُ يزيدُ ونقصُ».

والقولُ الثاني: فهو التوقفُ عن ذكر النقصان، فيقولون: «الإيمانُ يزيدُ» ويُمسكون عن ذكر النقصان، وهو أحدُ قولَي مالك رَحِمَهُ اللهُ كما ذكره جماعة منهم ابن عبد البر رَحِمَهُ اللهُ في «التمهيد» وابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في كتاب «الإيمان» وغيرهما.

والقولُ الثالث: من يترك التعبير بالزيادة والنقصان ويقول: «الإيمانُ يتفاضلُ» كما هو قولُ ابن المبارك رَحِمَهُ اللهُ قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «وإنما عدلَ عن اللفظ المتنازع فيه إلى شيءٍ مُجمعٍ عليه»، وهو تفاضُلُ الإيمان فتركَ التعبير بالنقصان والزيادة إلى قوله: «الإيمانُ يتفاضلُ».

وبما ذكرتُ لك تعرّف أن أهل السُّنَّةِ مجمعون على التعبير «بالزيادة» أمّا «النقصان» فقد اختلفوا فيها على الأقوال الثلاثة التي مرّت آنفاً، وجمهورهم على التعبير بقولهم: «الإيمانُ يزيدُ ونقصُ».

وأسبابُ الزيادة والنقص هي كما ذكر المصنّف: (قوةُ الاعتقادِ وكثرتِه، وحسنِ الأعمالِ والأقوالِ وكثرتها، وينقصُ بضدِّ ذلك)، فهو يزيدُ بالطاعة، وينقصُ بالمعصية كما قال السَّفَّاريني رَحِمَهُ اللهُ في «الدُّرَّة المضيئة»:

إيماننا قولٌ وقصدٌ وعملٌ تزيده التقوى وينقصه الزلل

فإذا زادت أعمال العبد، واعتقاده الحسن بالله ﷻ وبأمره ونهيه زاد إيمانه، وإذا اختل شيءٌ من ذلك نقص

إيمانه.

قال رَحِمَهُ اللهُ:

**السؤال الثامن: ما حكم الفاسق الملي؟****الجواب:** من كان مؤمناً موحداً وهو مصرّ على المعاصي؛ فهو مؤمن بما معه من الإيمان، فاسق بما تركه من

واجبات الإيمان؛ ناقص الإيمان.

مستحقّ للوعد بإيمانه وللعيد بمعاصيه، ومع ذلك لا يخلد في النار،

فالإيمان المطلق التام: يمنع من دخول النار،

والإيمان الناقص: يمنع من الخلود فيها.

هذه الجملة ذكر فيها المصنّف رَحِمَهُ اللهُ مسألةً عظيمةً في أصول الدين وهي حكم الفاسق الملي.

وهي أول مسألة وقع فيها الخلاف كما ذكر ذلك جماعة منهم أبو العباس ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ وتلميذه ابن القيم

رَحِمَهُ اللهُ.

والمراد بالفاسق الملي: فاعل الكبيرة، فهو فاسق باعتبار كونه اقترف كبيرةً، وهو منسوب إلى الملة يعني إلى

الدين لكونه من أهل الإسلام.

وحدّ الفاسق بأن يُقال الفاسق: فاعل الكبيرة.

وأما تعريف الكبيرة فهذه المسألة قد أكثر أهل العلم في الكلام عليها، وينبغي أن يعرف الإنسان، أن هذه

المسألة من المسائل الكبرى ومنها مسألة الأصول والفروع، أنما يُحجب الناس عن معرفة الصواب فيها، لأن

أكثر نظرهم إلى المنقول عن أهل العلم فيها، لا إلى التصوص، فتجدّه يذكر تعريف الحنابلة للكبيرة، ثم ما زاده

أبو العباس ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ ثم ما جرى عليه ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ، والدّهبي رَحِمَهُ اللهُ، ولا ينظر إلى دلالة النص في تعريف

الكبيرة، ولذلك ترجع إلى كثير من الكتب والرّسائل الأكاديمية في الدراسات العليا كما يُقال، في هذا الباب فلا

تخرج منه شيء، وليس أدل على ذلك من كون كثير منكم قد حظّر دروساً في هذا، لكنّه لا يعرف ما هي الكبيرة.

ولذلك نقول: إن التصوص دلت على تعريف جامع للكبيرة، وهو أن الكبيرة هي: المحرّم الذي اقترن بما

يوجب - أو بما يدل على - تغليظه لذاته أو لفاعله.

ولا يخرج عن هذا الحدّ كبيرةً أبداً، فتأتي تارةً تجد أنّ «المحرّم» اقترن به ما يوجب التغليظ كاللعن، وتارةً

اقترن به ما يوجب التغليظ كنفى الإيمان، وتارةً اقترن به ما يوجب التغليظ كالإخراج من اسم المؤمنين وهلم

جراً، هذا لذات الذنب.

وتارةً يكون لفاعل الذنب، في ست صورٍ عند أهل العلم، كالإصرارِ على الصَّغيرة، والاستخفاف فيها، والفرح والسرور بمواقعتها ومجاهرتها وإظهارها... إلى آخر ما ذكروا.

فلا تجدُ شيئاً يُعدُّ في الكبائر إلا وهو راجعٌ إلى هذا، وبه تُقسَّم الكبائر إلى قسمين اثنين:

- القسم الأول: كبيرةٌ حقيقةً: وهو المحرَّم المقترن بما يُوجبُ تغليظه لذاته.

- والثاني: الكبيرةٌ حكماً: وهو المحرَّم المقترن بما يُوجبُ تغليظه لفاعله.

فليس هو في الأصل كبيرة لكن لما أصرَّ عليه فاعله، أو استخفَّ به، أو فرح، أو جاهر؛ صارَ بهذا الاعتبار له حُكم الكبيرة.

إذا علمَ هذا فالفاسق المَلِي هو فاعلُ الكبيرة، سواءً كانت الحقيقية أو الحُكمية.

وبه تعلم فصلَ القول في مسألة: هل فاعلُ الصغيرة فاسقٌ مَلِي أو ليس بفاسقٍ مَلِي؟

والجواب: أنه قد يكون فاسقٌ مَلِي، وقد لا يكون على الوجه الذي تقدَّم، فإذا اقترنت الصغيرة بما يُوجبُ

تغليظها كالإصرار عليها، صار فاسقٌ مَلِي، وإلا فلا؛ فإذا وقع الصغيرة ولم يقترن بها معنى يُوجبُ التغليظ لم يكن فاسقٌ مَلِي.

إذا علمَ هذا فإنَّ الفاسق المَلِي عند أهل السنة والجماعة، لا يخرجُ من الإسلام، واختلفوا فيما يطلق عليه

على قولين اثنين ذكرهما الشيخ سليمان آل الشيخ رَحِمَهُ اللهُ في «تيسير العزيز الحميد»:

القول الأول: أنه مؤمنٌ ناقصُ الإيمان؛ فهو مؤمنٌ بإيمانه وناقصُ الإيمان بكبيرته التي أتى.

والقول الثاني: أنه مسلمٌ، ولا يُطلقون عليه اسم الإيمان.

وكلاهما صحيحٌ؛ فإنَّ الفاسق المَلِي يكونُ مؤمناً باعتبار، ولا يكون مؤمناً باعتبارٍ آخر، كما ذكر أبو العباس

ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في كتاب «الإيمان».

فإذا أُريد بالإيمان: «الإيمان المطلق التام» فليس فاعلُ الكبيرة من هذا الصَّنْف، وإن أُريد به «مطلق الإيمان»

يعنى مُسمَى الإيمان وحقيقته، فإنَّ فاعلُ الكبيرة يندرجُ في هذا المعنى الذي ذُكر.

وفاعلُ الكبيرة عند أهل السنة كما سبق، هو في الدنيا لا يخرجُ من الإسلام، وفي الآخرة مستحقُّ للوعيد وهو

تحت مشيئة الله ﷻ، إن شاء عذبه بعدله، وإن شاء عفا عنه بفضله، ولهذا أدلة كثيرة من الكتاب والسنة وانعقد

الإجماع عليها كما هو مبينٌ في المطولات.

وقول المصنِّف رَحِمَهُ اللهُ في آخره: (فالإيمان المطلق التام: يمنعُ من دخول النار، والإيمان الناقصُ: يمنعُ من

**الخلود فيها**)، فيه إشارة إلى معنى تحريم النَّار على المؤمن، فإنَّ تحريم النَّار على المؤمن نوعان اثنان:  
النَّوع الأول: تحريم دخول، وهو حظُّ المؤمن إيماناً كاملاً، فمن اتَّصف بالإيمان الكامل التَّام حُرِّمت عليه النَّارُ تحريماً كلياً، فلن يدخلها.

والنَّوع الثاني: تحريم خلود، وهو حظُّ من كان له مُطلق الإيمان ومُسمَّاه، ولم يأت به على الوجه الكامل، فهذا إن أُدخل في النَّار، ولم يشمل عفو الله ﷻ؛ فأهل السنة مُجمعون على أنه لا يُخلد فيها.

إذا تبيَّن القولُ في الفاسق المَلِيّ؛ فما تقولون في الفاسق المَلِيّ؟

وهو المنسوب إلى «الامتلاء» وهو: الغنى، كرجلٍ غنيٍّ وفاسقٍ يعملُ الكبائر، ويشرب الخمر ويزني ونحو ذلك، لأنَّ هذه المسألة من أكثر ما ابتليت به الأمة، لاسيما في هذه الأزمنة المتأخرة، كالملوك الفسقة، والأغنياء وأشباههم، فما الحكم عليهم؟

وما الفرق بين الفاسق المَلِيّ والفاسق المَلِيّ؟<sup>(١)</sup>

(١) قال الشيخ صالح -مُخاطبا الحضور- : ابحثوا هذه المسألة ، والذي يكتبُ فيها بحثا كاملا له مِنَّا جائزة .

قال رَحِمَهُ اللهُ:

**السؤال التاسع: كم مراتب المؤمنين وما هي؟****الجواب: المؤمنون ثلاثة أقسام:**

- سابقون إلى الخيرات: هم الذين قاموا بالواجبات والمستحبات وتركوا المحرمات والمكروهات.
- ومقتصدون: وهم الذين اقتصروا على أداء الواجبات واجتنب المحرمات.
- وظالمون لأنفسهم: وهم الذين خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً.

هذه الجملة ذكر فيها المصنّف رَحِمَهُ اللهُ مراتب المؤمنين، وكان ينبغي أن لا يُطلق رَحِمَهُ اللهُ القولَ بذكر مُتعلّق هذا التقسيم «أنهم المؤمنون»، فإنّ الظالم لنفسه لا يدخل في اسم المؤمنين باطلاق، كما نبّه إلى ذلك ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في «طريق الهجرتين» وكان الموافق للنص أن يقول: كم مراتب عباد الله؟

فإنّ أصل هذه المسألة قوله ﷺ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ أَصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذِنَ اللَّهُ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾ [فاطر]؛ فالموافق لدلالة النص، أن يُقال: كم مراتب عباد الله ﷻ؟ ثم تذكر هذه الآية.

وقد دلت هذه الآية على أنّ الظالم هو من جملة عباد الله ﷻ وهو أصحّ القولين لأهل العلم، وقد اختاره جماعة من المحققين منهم ابن جرير في «تفسيره»، وابن كثير، وشيخه أبو العباس ابن تيمية، وابن القيم في جماعة آخرين -رحمهم الله تعالى-.

فيُقسّم عبادُ الله ﷻ من أهل هذه الأمة، أمةً محمّد ﷺ؛ فإنّ هذا التقسيم مختصّ بهذه الأمة، كما نصّ على ذلك أبو العباس ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في كتابه «الفرقان»؛ فيُقسّمون إلى هذه الأقسام الثلاثة:

- سابقٌ بالخيرات،

- ومقتصدٌ،

- وظالم لنفسه.

وقد تكلم في ضبط حقيقة كلّ واحدٍ جماعةً من السلف فمن بعدهم، واختلفوا في ذلك اختلافاً كثيراً، جعله شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في «قاعدة في أصول التفسير» مثلاً لاختلاف التنوع، فهم يذكرون بعض أفرادٍ من يدخل تحت هذا، فيقولون مثلاً:

إنّ السابق الخيرات: هو الذي يُصلي صلاةً كاملةً تامةً بسننها وشرائطها وأركانها.

والمقتصد: هو الذي يُصليها كاملةً ويترك شيئاً من سننها.

والظالم لنفسه: هو الذي يُصليها فيترك شيئاً منها ويأتي بشيء منها.

وضبطه أبو العباس ابن تيمية ثم تلميذه ابن كثير وتلميذه ابن القيم -رحمهم الله تعالى- بنحو ما ذكره المصنّف رَحِمَهُ اللهُ وجعلوه مُعلّقاً بالواجبات والمستحبات والمكروهات والمندوبات، ومنهم من يزيد المباحات. إلا أن كل هذا لا يروي غليلاً ولا يشفي غليلاً، لأنّه يُشكّل عليه تارةً ذكر المباحات، فالمصنّف رَحِمَهُ اللهُ لم يرفع هنا إلى المباحات رأساً، وبعضهم كابن كثير رَحِمَهُ اللهُ قال: «وبعض المباحات»، وبعضهم كأبي العباس ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ قال: «ويترك فضول المباح»، ويأتي هذا الاعتراض أيضاً على ما يتعلق بفعل المكروه، هل يُقَصُّ من رتبة السابقة أم لا ينقصها، وأشبهه هذا.

لكن والله أعلم يمكن ضبط ذلك بنص الشرع وهو أن الله ﷻ قد أمر الناس جميعاً بدخول في الإسلام بقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَذْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَآفَّةً﴾ [البقرة: ٢٠٨]، لكنهم بعد ذلك اختلفوا في حظهم من الإسلام على أقسام ثلاثة، هي هذه الأقسام، ويُقال في ضبطها:

إنَّ السَّابِقَ بِالْخَيْرَاتِ: هو من جاء من الدين بما برئت به ذمته، وسقط الطلب عنه وزيادة.

وينقسم هؤلاء «السابقون» كما ذكر ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في «طريق الهجرتين» إلى قسمين اثنين:

- القسم الأول: المقربون.

- القسم الثاني: الأبرار.

فيكون السابق إمّا مقرباً وإمّا برّاً.

والمقتصد: هو من جاء من الدين بما برئت به ذمته وسقط الطلب عنه.

والظالم لنفسه: هو من جاء من الدين ببعض ما برئت به ذمته وسقط الطلب عنه وترك بعضاً، ولم يخرج من

الإسلام.

وكأن هذا الضابط يجمع شتات الأمر، فهو محل اشكال، ومعرفة الإشكال علم كما قال القرافي رَحِمَهُ اللهُ في كتابه

«الفروق» لكن لعلّ سوا السبيل فيه الذي ذكرنا.



قال رَحِمَهُ اللهُ:

**السؤال العاشر: ما حكم أفعال العباد؟**

**الجواب:** أفعال العباد كلها من الطاعات والمعاصي داخلة في خلق الله وقضائه وقدره، ولكنهم هم الفاعلون لها؛ لم يجبرهم الله عليها مع أنها واقعة بمشيئتهم وقدرتهم؛ فهي فعلهم حقيقة، وهم الموصوفون بها المثابون والمُعاقبون عليها، وهي خلق الله حقيقة، فإن الله خلقهم، وخلق مشيئتهم وقدرتهم، وجميع ما يقع بذلك. فنؤمن بجميع نصوص الكتاب والسنة الدالة على شمول خلق الله وقدرته لكل شيء من الأعيان والأوصاف والأفعال، كما نؤمن بنصوص الكتاب والسنة الدالة على أن العباد هم الفاعلون حقيقة للخير والشر، وأنهم مُختارون لأفعالهم، فإن الله خالق قدرتهم وإرادتهم وهما السبب في وجود أفعالهم وأقوالهم وخالق السبب التام خالق للمسبب، والله أعظم وأعدل من أن يجبرهم عليها.

في هذه الجملة ذكر المصنف رَحِمَهُ اللهُ مسألة كبيرة في الدين وهي «خلق أفعال العباد».

ويبين رَحِمَهُ اللهُ تعالى أن جميع: (أفعال العباد كلها من الطاعات والمعاصي داخلة في خلق الله وقضائه وقدره، ولكن) العباد (هم الفاعلون لها) (حقيقة)؛ (لم يجبرهم الله عليها مع أنها واقعة بمشيئتهم وقدرتهم)، فقد وهبهم الله ﷻ اختياراً ومشية، إن شاءوا اختاروا الطاعة وفعلوها، وإن شاءوا اختاروا المعصية واقترواها، فعلم بهذا أن مسألة خلق أفعال العباد لها طرفان:

الطرف الأول: طرف يتعلق بالمخلوق، وهو أنه فاعل العمل أصالةً، من خيرٍ أو شرٍ، وقد وهب الله ﷻ اختياراً ومشيةً كما قال الله ﷻ: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان، ٣٠]، فأثبت الله ﷻ لهم مشيةً، لكن هذه المشية هي تابعة لمشيئة الله ﷻ.

أما الطرف الثاني: فهو الطرف الذي يتعلق بالخالق ﷻ، وهو أن الله ﷻ هو الذي خلق قدر العباد، وإرادتهم فيها اختاروا أعمالهم، ولكونه ﷻ خالق هذه القدر والإرادات، فهو ﷻ خالق لما نتج عنها من المعاصي والطاعات، وقد جاء التصريح بذلك في حديث حذيفة بن اليمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ الذي رواه البخاري رَحِمَهُ اللهُ في «خلق أفعال العباد»، والدارمي رَحِمَهُ اللهُ في «الرد على الجهمية» وغيرهما، أن النبي ﷺ قال: «إن الله صنع كل صانع وصنعتة»، وفي لفظ: «إن الله خلق كل صانع وصنعتة»، فعلم بهذا أن الفاعل وفعله كلاهما من خلق الله ﷻ، فالمصلي وصلاته كلاهما من خلق الله ﷻ، ولذا قال الله ﷻ: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات، ٦١].

**السؤال الحادي عشر: ما هو الشرك وما أقسامه؟****الجواب: الشرك نوعان:**

شركٌ في الربوبية: وهو أن يعتقد العبد أن الله شريكاً في خلقِ بعض المخلوقات أو تدبيرها.

والنوع الثاني: الشرك في العبادة، وهو قسمان: شركٌ أكبر، وشركٌ أصغر.

فالشرك الأكبر: أن يصرف العبد نوعاً من أنواع العبادة لغير الله، كأن يدعو غير الله أو يركع أو يخافه، فهذا

مخرجٌ من الدين وصاحبه مخلدٌ في النار.

وأما الشرك الأصغر: فالوسائل والطرق المفضية إلى الشرك إذا لم تبلغ رتبة العبادة، كالحلف بغير الله

والرياء ونحو ذلك.

ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللهُ تعالى في هذه الجملة، حقيقة الشرك وأقسامه، ولم يقع في جوابه ابتداءً تعريفُ الشرك،

وإنما يفهم من مجمل كلامه تعريفه للشرك، فإنه عرّفه باعتبار ما قسمه إليه فجعله شركاً في الربوبية، وشركاً في

العبادة، ثم جعل الشرك في العبادة: شركاً أكبر، وشركاً أصغر.

ولازم هذا أن المصنّف رَحِمَهُ اللهُ لا يرى أن في شرك الربوبية شيءٌ من الشرك الأصغر، وإنما يختص هذا بشرك

العبادة، فيكون منه أكبرٌ وأصغر، وأما شرك الربوبية فلا يكون إلا أكبر، وهو ظاهرٌ كلامه أيضاً في «القول

السديد».

ثم عرّف الشرك الأكبر والأصغر بما ذكر، وهذا الذي ذكره الشيخ رَحِمَهُ اللهُ ووقع في كلام جماعة من أهل العلم،

هو خلطٌ بين ما أخذت مختلفة في تقسيم الشرك، فإنَّ الشرك يُقسّم باعتبار ما أخذت عدة ذكرناها مطولةً في بعض

الدروس، منها فيما يتعلّق بهذه الجملة أن:

الشرك يُقسّم تارةً باعتبار ما يقع فيه فيكون:

- شركاً في الربوبية.

- وشركاً في الألوهية.

- شركاً في الأسماء والصفات.

ويقسّم باعتبار قدره إلى قسمين:

- أولهما: الشرك الأكبر.

- وثانيهما: الشرك الأصغر.

ويقسم باعتباراتٍ أُخرى، وإذا وعيت هذه الجملة، عرفت أن الشرك الأكبر قد يكون في الربوبية، وقد يكون في الألوهية، قد يكون في الأسماء والصفات.

كما أن الشرك الأصغر قد يكون في الربوبية، وقد يكون في الألوهية، وقد يكون في الأسماء والصفات.

وقبل أن نذكر حدًّا كل واحدٍ منها، نذكر حدَّ الشرك فنقول:

الشرك: هو [جعل] <sup>(١)</sup> شيءٍ من حقوق الله لغيره ﷻ، هذا هو التعريف الجامع، فهو يُقابل: إفراد الله بحقوقه وهو التوحيد.

ويُقَسَّم باعتباراتٍ عدة، نذكر منها ما يتصل بالدَّرس مأخذان اثنان:

الأول: باعتبار ما يقع فيه؛ فيقسَّم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: شرك الربوبية وهو: [جعل] شيءٍ من أفعال الله لغيره ﷻ.

الثاني وشرك الألوهية وهو: [جعل] شيءٍ من أفعال العباد المُتقَرَّبِ بها لغيره ﷻ.

الثالث وشرك الأسماء والصفات هو: [جعل] شيءٍ من أسماء الله وصفاته لغيره ﷻ.

وتفصيلٌ معنى [الجعل] في كل واحدٍ لبيان مقام آخر.

المأخذ الثاني: باعتبار قدره؛ فيقسَّم إلى قسمين:

الأول: شركٌ أكبر.

والثاني: شركٌ أصغر.

فالشرك الأكبر: [جعل] شيءٍ من حقوق الله ﷻ لغيره يخرجُ به العبد من الملة.

والشرك الأصغر: [جعل] شيءٍ من حقوق الله ﷻ لغيره لا يخرجُ به العبد من الملة.

أمَّا المصنَّفُ رَحِمَهُ اللهُ فقد نحا في تعريف الشرك الأصغر كما هنا وكما في «القول السديد» نحو آخر فجعل

(١) في الشرح المسجل: (صرف...)، لكن قال الشيخ صالح بعد؛ كما في تقريراته على «ثلاثة الأصول» المسجلة عام ١٤٣٠ وما بعدها:

«قلنا: (جعل) ولم نقل: (صرف) لسببين:

أولاً: لأنه الوارد في الوحي قال تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا﴾، وفي الحديث عن النبي ﷺ لما سُئِلَ: أي الذَّنْبُ أعظم؟ قال: «أن

تجعل لله نداً وهو خلقك».

والثاني: أن فعل (جعل) يتضمَّن معنى الإقبال القلبي والتأله وقصد القربة، فالتعريف به أصح، وأما (الصرف) فهو موضوعٌ لتحويل

الشيء عن وجهه دون التزام مقصودٍ به في المحوَّل إليه» اهـ.

الشرك أصغرًا بشرطين اثنين:

الأول: أن يكون وسيلة مفضية إلى الشرك.

الثاني: أن لا يبلغ رتبة العبادة.

وهذا عليه إيراد طویل ليس هذا محلّه، وما سبق ذكره هو الجامع لتعريف الشرك الأكبر والشرك الأصغر.

قال رَحْمَةُ اللهِ:

### السؤال الثاني عشر: ما صفة الإيمان بالله على وجه التفصيل؟

**الجواب:** أنا نُقَرُّ ونعترف بقلوبنا وألستنا: أن الله واجب الوجود، واحدٌ أحدٌ فردٌ صمدٌ.

متفردٌ بكل صفة كمالٍ ومجدٍ وعظمةٍ وكبرياءٍ وجلال، وأنَّ له غاية الكمال الذي لا يقدرُ الخلائق أن يحيطوا بشيءٍ من صفاته.

وأنَّه الأوَّل الذي ليس قبله شيء، والآخِرُ الذي ليس بعده شيء، والظاهرُ الذي ليس فوقه شيء، والباطنُ الذي ليس دونه شيء.

وأنَّه العليُّ الأعلى علو الذات، وعلو القدر، وعلو القهر.

وأنَّه العليمُ بكل شيء، القديرُ على كل شيء، السَّميعُ لجميع الأصوات باختلاف اللغات على تفنن الحاجات، البصيرُ بكل شيء.

الحكيمُ في خلقه وشرعه، الحميدُ في أوصافه وأفعاله، المجيدُ في عظمته وكبريائه.

الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ الذي وسعت رحمته كل شيء، وعمَّ بجلوه وبرِّه ومواهبه كل موجود.

المالكُ الملكُ لجميع الممالك، فله تعالى صفةُ الملك، والعالمُ العلوي والسفلي، كلهم ممالكٌ وعبيدٌ لله، وله التَّصرفُ المطلق.

وهو الحيُّ الذي له الحياة الكاملة المتضمنةٌ لجميع أوصافه الذاتية، القيومُ الذي قامَ بنفسه وبغيره.

وهو متصفٌ بجميع صفات الأفعال، فهو الفَعَّالُ لما يريد، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن.

ونشهدُ أنَّه ربنا الخالقُ البارئُ المصورُ الذي أوجد الكائنات وأتقن صنعها وأحسن نظامها.

وأنَّه اللهُ الذي لا إله إلا هو الإله المعبود، الذي لا يستحقُّ العبادة أحد سواه، فلا نخضعُ ولا نذلُّ ولا ننيبُ

ولا نتوجه إلا لله الواحد القهار العزيز الغفار، فإياه نعبُدُ، وإياه نستعينُ، وله نرجو ونخشى، نرجو رحمته

ونخشى عدله وعذابه، لا رب لنا غيره، فنسأله وندعوه ولا إله لنا سواه نوأمُّه ونرجوه.

هو مولانا في إصلاح ديننا ودياننا، وهو نعم النَّصيرُ الدَّافعُ عنَّا جميع السُّوء والمكاره.

ذكر المصنَّفُ رَحْمَةُ اللهِ في هذه الجملة، ما يتصل بالإيمان بالله ﷻ على وجه التفصيل، واقتصر رَحْمَةُ اللهِ تعالى على

مُهمَّاتٍ ذلك، ولم يُرد الاستيعاب لأنَّ الاستيعاب لا يناسبُ مثل هذا الوضع للكتاب.

فذكر رَحْمَةُ اللهِ أن أهل الإسلام والسُّنة يقرون ويعترفون بقلوبهم وألستهم: (أنَّ الله واجب الوجود)، ولفظ

«واجب الوجود» الذي تراه في كتب أهل العلم -خبراً عن الله، وليس من أسمائه ولا من صفاته- معناه: الذي لم يسبقه عدمٌ، ولا يلحقه عدمٌ ولا فناء.

وليس هذا الوصف إلا لله ﷻ؛ لأنَّ الموجودات باعتبار وجودها تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: واجب الوجود: وهو الذي لم يسبقه عدمٌ، ولا يلحقه عدمٌ ولا فناء، وهو الرب ﷻ.

القسم الثاني: جائز الوجود أو ممكن الوجود: وهو الموصوفُ بإمكان وجوده وعدمه، كشجرة نابتة في الأرض، فإنَّها قبل لم تكن نابتة، وقد يلحقها عدمٌ بعد ذلك.

القسم الثالث: ممتنع الوجود: وهو الذي لا يمكن وجوده أبداً، ومحله الأذهان لا الأعيان، فيكون في ذهن الإنسان ممتنعاً، وأمَّا من جهة الأعيان الخارجية فإنَّه لا يوجد، ويمثل لذلك بأن يكون الشيء متحركاً ساكناً من جهة واحدة في وقت واحد، فمثلاً [جهاز اللاقط الصوتي] إذا أمسك من هذه الجهة في وقت واحد، امتنع أن يكون ساكناً متحركاً في نفس الوقت والجهة، فهو الآن ساكن وهو بهذه الصفة متحرك، ولا يمكن أن يكون ساكناً متحركاً من نفس الجهة في نفس الوقت، فيوصف بامتناع الوجود، ولا يكون هذا الامتناع إلا في الأذهان. والخبر عن الله ﷻ بواجب الوجود، ممَّا شاع في كتب أهل العلم -رحمهم الله تعالى-، وباب الخبر كما هو معلوم أوسع من باب الأسماء والصفات.

ثم ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللهُ فيمَا يتصل بالإيمان بالله أن الله: (واحدٌ أحدٌ فردٌ صمدٌ)، و«الفرد» أيضاً من باب الخبر عن الله ﷻ، فإنه لم يثبت من أسماء الله ﷻ أنه «فردٌ»، ولكن يُخبر عنه بذلك، ويغني عنه ما جاء في القرآن بتسميته «بالواحدِ الأحد».

و«الصمد» اختلف أهل العلم -رحمهم الله تعالى- في بيان معناه على أقوالٍ عديدة، إلا أنَّها ترجع إلى أمرين اثنين:

أولهما: صمدانيته ﷻ في نفسه، يعني كماله.

والثاني: صمود الخلق إليه، يعني طلبهم منه ﷻ.

فيكون معنى «الصمد» أنه: كَمُل في نفسه، فقصدته المَخاليق.

ثم قال رَحِمَهُ اللهُ: (متفردٌ بكل صفة كمالٍ ومجدٍ وعظمةٍ وكبرياءٍ وجلال، وأنَّ له غاية الكمال الذي لا يقدرُ

الخلايق أن يحيطوا بشيءٍ من صفاته)، كما قال الله ﷻ: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠]، يعني الوصف الأعلى،

كما هو أحد أقوال أهل العلم في تفسيره، وهو اختيارُ ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ، فدَلَّتْ هذه الآية على أن كل صفة أثبتت لله ﷻ، فإنَّ الله منها الغاية والكمال.

ثم ذكر رَحِمَهُ اللهُ أربعة أسماء فسرها بما فسرها به النبي ﷺ كما في صحيح مسلم وهي: «الأول» و«الآخر» و«الظاهر» و«الباطن»؛ فقال: (وأنَّ الأول الذي ليس قبله شيء، والآخر الذي ليس بعده شيء، والظاهر الذي ليس فوقه شيء، والباطن الذي ليس دونه شيء)، وهذه الأسماء للرَّبِّ ﷻ متقابلة:

فالأول والآخر: يُطلقان ويتعلَّقان بالإحاطة الزمانية المطلقة.

والظاهر والباطن: يُطلقان ويتعلَّقان بالإحاطة المكانية المطلقة للرَّبِّ ﷻ.

ولابن القيم - في «طريق الهجرتين» كلامٌ جامعٌ نافِعٌ حول هذه الأسماء الأربعة، يحسُنُ مراجعتها.

ثم ذكر رَحِمَهُ اللهُ من أسماء الله ﷻ: (وأنَّه العلي الأعلى علو الذات، وعلو القدر، وعلو القهر)، وسبق بيان معنى العلو وأقسامه.

ثم ذكر أن الله ﷻ: (العليم بكل شيء، القدير على كل شيء).

ثم ذكر من أسماء الرَّبِّ ﷻ فقال: (السَّمِيعُ لجميع الأصوات باختلاف اللغات على تفنن الحاجات)، وهذا أحد معنيين «السمع» فإنَّ سمع الله ﷻ يُطلق على معنيين: الأول: أدراك المسموعات.

والثاني: سمعُ الإجابة منه للداعين ﷻ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ [إبراهيم، ٣٩]، يعني لمُجيب الدعاء.

ثم ذكر اسم (البصير) للرَّبِّ ﷻ.

ثم ذكر اسم «الحكيم»؛ فقال: (الحكيم في خلقه وشرعه). والحكيم يتضمن صفتين اثنتين:

إحداهما: الحكمة.

والثانية: الحُكم.

وكلُّ منهما كائنٌ في شرع الله وقدره، فيقال: «الله حكمة شرعية، والله حكمة قدرية، والله حُكم شرعي، والله حُكمٌ قدرِي».

ثم ذكر من أسماء الله ﷻ «الحميد»؛ فقال: (الحميد في أوصافه وأفعاله)، فالرَّبُّ ﷻ يُحمد لشيئين اثنين:

أولهما: كماله الحاصل.

والثاني: إحسانه الواصل.

فيحمد الرَّبَّ ﷻ لما اتصفَ به من الكمال، ويُحمدُ الرَّبَّ ﷻ كذلك لما يقعُ منه ﷻ من الإحسان إلى المخلوقين.

ثم ذكر اسم «المجيد» للرَّبِّ ﷻ، وهو متضمن لِصفةِ المجد، فقال: (المجيدُ في عظمته وكبريائه).

ثم ذكر اسم «الرَّحْمَنُ» «الرَّحِيمُ»؛ فقال: (الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ الَّذِي وَسَعَتْ رَحْمَتُهُ كُلَّ شَيْءٍ، وَعَمَّ بِجُودِهِ وَبِرِّهِ وَمَوَاهِبِهِ كُلَّ مَوْجُودٍ)، وهذان الاسمان بينهما فروقٌ عدة من جهة المبنى والمعنى قد بيّنت مبسوطةً في غير هذا

المقام، لكن ممّا ينبغي أن يكون في قلب المتعلّم أن يعلم أنّ:

«الرَّحْمَنُ»: هو اسمُ اللهِ ﷻ باعتبار تعلق صفة الرَّحمة بذاته.

و«الرَّحِيمُ»: اسمُ اللهِ ﷻ باعتبار تعلق صفة الرَّحمة بمخلوقاته.

ف«الرَّحْمَنُ» دليلٌ على وصف ذاته، و«الرَّحِيمُ» دليلٌ على وصف فعله الواصل للمخلوقين، كما بيّنه ابن

القيم رَحْمَتُهُ في «بدائع الفوائد».

ثم ذكر رَحْمَتَهُ اسمين اثنين من صفة المُلْك:

أحدهما: المالك.

والثاني: المَلِك.

وبقي اسمٌ ثالثٌ وراؤهما وهو: «المَلِكُ». كما في قوله تعالى: ﴿ فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِكٍ مُّقْنَدٍ ﴾ [القمر].

وما ذكره المصنف رَحْمَتَهُ تبعاً لغيره، كابن القيم رَحْمَتَهُ وابن الوزير رَحْمَتَهُ في «إيثار الحق على الخلق»، من أنّ

المالك من أسماء الله ﷻ فيه نظر، فإنّه ليس في كتاب الله ﷻ ذلك، وإنّما فيه: ﴿ مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ ﴾ [الفاتحة].

و﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ ﴾ [آل عمران: ٢٦]؛ فيكون من الأسماء المضافة، وقد اثبت اسم «مالك يوم الدين» لله ﷻ

أبو العباس ابن تيمية، واثبت اسم «مالك الملك» الخطّابي، وابن القيم، وابن الوزير-رحمهم الله تعالى-

جميعاً.

فيكون اسم «المالك» في القرآن غير مطلق إلا مضافاً.

أمّا في السُّنة فقد جاء اسم «مالك» في قول النبي ﷺ: «لا مالكَ إلا اللهُ»؛ وهذا يُستفاد منه عند بعض أهل

العلم اثباتُ اسم «المالك» من هذه الصيغة، وفي النَّفس من ذلك وقفة، لكن المقطوع به أنّ اسم «المالك» جاء



في القرآن الكريم مستفيضا على الإضافة، «مالك يوم الدين».

وأسماء الله ﷻ تنقسم باعتبار الأفراد والإضافة إلى قسمين، ذكرهما أبو العباس ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ فِي «الفتاوى

المصرية»:

القسم الأول: الأسماء المفردة، مثل: الله، والرَّحْمَنُ، والرحيم.

القسم الثاني: الأسماء المضافة، مثل: مالك يوم الدين، مالك الملك، عالم الغيب والشهادة، واشباه هذا.

[وزاد تلميذه ابن القيم في «بدائع الفوائد» وغيره قسما ثالثا -يستفاد من كلامه-: وهو الأسماء المزدوجة

الْمُتَقَابِلَةُ، مثل: النَّافِعُ الضَّارُّ، الْقَابِضُ وَالْبَاسِطُ، ولم يذكر ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ فِي ما أذكر في «البدائع» وغيرها دليلا

على ذلك، لكن أخرج أصحابُ السُّنَنِ إِلَّا النَّسَائِيَّ حَدِيثًا ثَابِتًا عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ

الْمُسَعَّرُ الْقَابِضُ، الْبَاسِطُ الرَّازِقُ...» إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ وَإِسْنَادِهِ صَحِيحٌ؛ فِي هَذَا الْحَدِيثِ جَاءَ ذِكْرُ هَذَيْنِ

الِإِسْمَيْنِ الْمَزْدُوجَيْنِ الْمُتَقَابِلَيْنِ، وَلَا أَعْلَمُ حَدِيثًا آخَرَ يَصُحُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي إِثْبَاتِ هَذَا النَّوعِ؛ فَيَكُونُ هَذَا النَّوعُ

ثَابِتًا بِهَذَا الدَّلِيلِ الَّذِي ذَكَرْنَا، مَقْصُورًا عَلَى الْإِسْمِ الَّذِي وَقَعَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَنَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَنَتُوبُ إِلَيْهِ<sup>(١)</sup>.

ثم ذكر رَحِمَهُ اللهُ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ ﷻ اسْمَ «الحي»؛ فَقَالَ: (وهو الحي الذي له الحياة الكاملة المتضمنة لجميع

أوصافه الذاتية).

ثم قال رَحِمَهُ اللهُ: (القيوم الذي قام بنفسه وبغيره)، فدلَّ هذا على أن قِيَوْمِيَّةَ اللَّهِ ﷻ تَشْمَلُ مَعْنَيْنِ اثْنَيْنِ:

الأول: قيامه بنفسه واستغنائه عن غيره ﷻ.

والثاني: قيام غيره به وافتقاره إليه ﷻ.

وهذا حظُّ المخلوقات، فإن كل المخلوقات مفتقرة إلى الله ﷻ ومنه قوله تعالى: ﴿يَتَأَيَّأُ النَّاسُ أَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ

إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ﴿١٥﴾ [فاطر].

نقف عند هذا القدر ونستتم التعليق على بقية الجواب في درس العصر بإذن الله ﷻ. ويحسن أن نبه هنا نظرا

(١) هذا القسم أقره الشيخ صالح في آخر المجلس الثالث، وقد هدَّبه على نحو ما تراه، وكان الشيخ صالح قد قال في المجلس الأول:

(وهذا قسم أثبتته ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ لَا أَعْلَمُ فِي الْقُرْآنِ وَلَا السُّنَنِ الصَّحِيحَةِ شَيْئًا مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُتَقَابِلَةِ الْمَزْدُوجَةِ الَّتِي تَثَبَتْ؛ فَكُلُّ مَا رُوي

فيه من الأحاديث لا يصحُّ من ذلك شيءٌ ألبته، فليس من أسماء الله ﷻ من هذا الجنس إلا ما يقع اشتقاقًا، فُيَسْتَقْتَبُ مِنْ صِفَةِ الْإِمَاتَةِ أَنَّهُ

مَمِيَّتٌ وَهَلْمٌ جَرَا، فِيهِ النَّفْسُ فِي إِثْبَاتِ هَذَا الْقِسْمِ وَقَفَّةٌ، وَالْأَوْلَى مَا ذَكَرَهُ شَيْخُهُ أَبُو الْعَبَّاسِ ابْنَ تَيْمِيَّةٍ فِي «الفتاوى المصرية» من أن

أسماء الله تنقسم إلى قسمين: أسماء مفردة، وأسماء مضافة).

لجدة بعض الإخوان إلى التحريض على لزوم آداب الدرس، فإني أرى بعض الإخوان قد يستسيغ في تكليم قرينه الذي يإزائه، أو يكلم بهاتفه، أو يتكئ في مجلس الدرس وكل هذا مما لا ينبغي أن يتخلى به طالب العلم، بل ينبغي أن يتخلى منه، وقد سبق البيان الكامل بأنه على قدر كمال الآداب يحصل كمال العلم، كما قال بعض السلف بالأدب تفهم العلم، وكلما كان الإنسان متأدباً كلما كان حصول العلم له أوفق، وذلك والله أعلم لأن العلم العلم جوهر لطيف لا يصلح إلا لقلوب نظيفة متحلية بالكمالات فكلما زاد تحليها بالكمالات زاد حظها من العلم وكلما نقص تحليها بالكمالات كلما نقص حظها من العلم، أسأل الله العلي العظيم أن يوفق الجميع لما يحب ويرضى، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

## المجلس الثاني

الحمد لله رب العالمين ؛ رب السموات ورب الأرض رب العرش العظيم، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً مزيداً.  
أمّا بعد..

فهذا هو المجلس الأول من **الدّرس الرابع** من: (برنامج اليوم الواحد الأول)، والكتاب المقروء فيه هو كتاب: «سؤال وجواب في أهمّ المهمّات» للعلامة ابن سعدي رحمه الله تعالى رحمة واسعة وقد انتهى بنا القول إلى بعض إجابته رحمه الله تعالى على السؤال الثاني عشر، وقد وقفنا عند قوله **رَحْمَةً**:

وهو متصفٌ بجميع صفات الأفعال، فهو **الفَعَالُ** لما يريد، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن.

ونشهد أنه ربنا الخالق البارئ المصور: الذي أوجد الكائنات وأتقن صنعا وأحسن نظامها.

وأنه الله الذي لا إله إلا هو الإله المعبود، الذي لا يستحقّ العبادة أحدٌ سواه.

فلا نخضع ولا نذل ولا ننيب ولا نتوجّه إلا لله الواحد القهار العزيز الغفار ؛ **فإيّاه نعبُدُ وإياه نستعين** وله نرجو ونخشى.

نرجو رحمته ونخشى عدله وعذابه، لا ربّ لنا غيره، فنسأله وندعو ولا إله لنا سواه **نؤمّله** ونرجوه هو مولانا في إصلاح ديننا ودينانا، وهو نعم النصير الدافع عنّا جميع السوء والمكاره.

هذه الجملة متصلة بما ذكر المصنّف **رَحْمَةً** سابقا من الإيمان بالله **عَلَيْكَ** تفصيلا، فذكر ممّا يندرج في الإيمان بالله **عَلَيْكَ** ما جاء في قوله: (وهو متصفٌ بجميع صفات الأفعال)، والمراد بصفات الأفعال: هي الصفات التي تتعلّق بمشيئة الله وإختياره، فإذا شاء الله **عَلَيْكَ** فعلها وإذا لم يشأ لم تكن كذلك كالنزول والاستواء وأشباهاها. وصفات الأفعال للرب **عَلَيْكَ** ترجع في صدورهما إلى ثلاث صفات كما ذكره المصنّف **رَحْمَةً** في «توضيح الكافية الشافية»:

**الصفة الأولى**: القدرة الكاملة، فإنّ الله **عَلَيْكَ** قدرة كاملة يشاء بها ويختار.

**الصفة الثانية**: المشيئة النافذة، فإنّ الله **عَلَيْكَ** مشيئة ينفذ بها اختياره.

**الصفة الثالثة**: الحكمة التامة البالغة، فإنّ الله **عَلَيْكَ** حكمة فيما يختاره ويشاؤه من أفعاله **عَلَيْكَ**.

ثم ذكر المصنّف **رَحْمَةً** ثلاثة من أسماء الله **عَلَيْكَ** وهي: (الخالق، البارئ، المصور)، وقد جاءت مندرجة مقرونة بعضها ببعض في موضع واحد في القرآن الكريم في آخر سورة الحشر، ولم يأت في القرآن الكريم ذكر هذه الأسماء مقرونة في غير هذا الموضع، بل آخرها هو اسم (المصور) لم يأت في القرآن إلا في هذا الموضع.

Hg

المجلس الثاني

واقتران هذه الأسماء الثلاثة فيه معنى زائد في وصف الله ﷻ في خلقه:  
فإن صفة «الخلق» واسم (الخالق) فيها: دال على التقدير للمخلوق.  
ثم صفة «البرء» لاسم (الباري): دالة على التمثيل.

ثم صفة «التصوير» لاسم (المصور)، المتضمن صفة التصوير: دال على إخراج الرب ﷻ لصورة ما قضى بتنفيذه.

فهي متلازمة بهذا المعنى، فيخلق الله ﷻ شيئا بتقديره، وينفذه ببرئه، ويخرج له صورة بتصوره ﷻ.

ثم قال المصنّف رحمه الله: (وأنه الله الذي لا إله إلا هو الإله المعبود، الذي لا يستحق العبادة أحد سواه)، وهذا أمر استفاضت أدلته من القرآن والسنة وانهقد عليه إجماع أهل السنة: أن الله ﷻ هو المستحق للعبادة وحده، فلا يستحق أحد أن تجعل له العبادة إلا ربنا ﷻ، ومقتضى هذا كما ذكر المصنّف أن لا: (نخضع ولا نذل ولا نيب ولا نتوجه إلا لله الواحد القهار العزيز الغفار؛ فإياه نعبد وإياه نستعين وله نرجو ونخشى)، والمقصود: أن جميع أفعال العباد التي يتقربون بها، إنما تكون لربنا ﷻ فله ﷻ الخضوع والإنابة والتوجه وله العبادة وبه الاستعانة وله الرجاء ومنه الخشية ﷻ.

وما يقع في كلام أهل العلم -رحمهم الله تعالى- المتكلمين في أمر العبودية كأبي العباس ابن تيمية الحفيد رحمه الله في «قاعده المشهورة»، وتلميذه ابن القيم رحمه الله في «مدارج السالكين»، وابن رجب رحمه الله في كثير من كتبه، والمصنّف رحمه الله في كثير من كتبه أيضا، لا يستدل بما يريدونه من ذل المخلوق، أن من مراتب عبادة الرب ﷻ الذل له، ولذلك ليس في القرآن الكريم ولا في السنة النبوية الصحيحة الأمر بالذل لله ﷻ، فلا يقال: إن من مقامات: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ مقام «الذل»، وأن من منازل العبادة منزلة «الذل»، وإنما يؤتى بما يدل على الذل الاختياري.

لأن الذل نوعان:

النوع الأول: الذل القهري، وهو الذي يسلب فيه المخلوق قدرة على دفع ما أريد منه وبه.

والنوع الثاني: الذل الاختياري، وهو الذي يفعله المخلوق طوعا، وهذا تأتي عليه الدلالة في القرآن الكريم

كثيرا بالخشوع كما قال الله ﷻ: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسْـَٔرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَكَ رَعْبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا

خٰشِعِينَ﴾ [الأنبياء: ٩٠]، فجعل الله ﷻ من صفات الأنبياء خشوعهم للرب ﷻ، فالعبادة التي يدل بها على

هذا المقام، هي عبادة الخشوع لربنا ﷻ، لأنه الذل الذي يكون باختيار، لكن أهل العلم -رحمهم الله تعالى-

تَسَمَّحُوا فِي الْعِبَارَةِ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ: تَقْرِيرُ ذُلِّ الْمَخْلُوقِ لِلرَّبِّ ﷻ، فَإِنَّ الْعِبَادَةَ لَا تَقُومُ مَعَ الْحُبِّ إِلَّا بِذَلِّ كَامِلٍ لِلَّهِ: يَعْنِي بِخُضُوعٍ نَاشِئٍ مِنْ اخْتِيَارٍ.

ثُمَّ ذَكَرَ الْمَصْنُفُ رَحِمَهُ اللهُ مِنْ مَقْتَضَى الْإِيمَانِ بِاللَّهِ ﷻ: (رَجَاءُ رَحْمَتِهِ وَفَضْلِهِ، وَخَشْيَةُ عَذَابِهِ وَعَدْلِهِ)، فَإِنَّ الْمُؤْمِنَ يَرْجُو مِنَ اللَّهِ ﷻ الرَّحْمَةَ وَالْفَضْلَ، وَيَخْشَى مِنْهُ الْعَذَابَ وَالْعَدْلَ، وَلِهَذَا إِذَا دَعَا الْعَبْدُ فَإِنَّهُ يَدْعُو بِقَوْلِهِ: «اللَّهُمَّ عَامِلِنَا بِفَضْلِكَ» وَلَا يَدْعُو بِقَوْلِهِ: «اللَّهُمَّ عَامِلِنَا بِعَدْلِكَ»، لِأَنَّ مِمَّا يُخْشَى أَنْ يُوْخَذَ الْعَبْدُ بِالْعَدْلِ، وَلَوْ أَخَذَ الْعَبْدُ بِالْعَدْلِ لَكُنَ ذَلِكَ عَلَيْهِ شَدِيدًا، وَلَكِنَّهُ تَحْتَ فَضْلِ اللَّهِ ﷻ وَرَحْمَتِهِ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ: (لَا رَبَّ لَنَا غَيْرَهُ، فَنَسَأَلُهُ وَنَدْعُوهُ وَلَا إِلَهَ لَنَا سِوَاهُ نَوْمَلَهُ وَنَرْجُوهُ هُوَ مَوْلَانَا فِي إِصْلَاحِ دِينِنَا وَدُنْيَانَا)، هَذَا أَيْضًا مِنْ جَمَلَةٍ مَا يَنْدَرُجُ فِي تَفْصِيلِ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ ﷻ، أَنَّ الْعَبْدَ لَا يَعْتَقِدُ أَنَّ لَهُ رَبًّا غَيْرَ اللَّهِ ﷻ فَسْؤَالُهُ وَدَعَائُهُ لَهُ، لَيْسَ لَهُ إِلَهٌ آخَرَ يَسْأَلُهُ وَيَرْجُوهُ وَيَأْمَلُهُ وَهُوَ ﷻ مَوْلَاهُ فِي إِصْلَاحِ دِينِهِ وَدُنْيَاهُ، (وَهُوَ نَعْمَ النَّصِيرُ الدَّافِعُ عَنَّا جَمِيعَ السُّوءِ وَالْمَكَارِهِ)، فَأَعْظَمُ نَصِيرٍ لِلْمُؤْمِنِينَ هُوَ الرَّبُّ ﷻ، وَهُوَ الْمُدَافِعُ عَنْهُمْ كَمَا قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿إِنِّي اللَّهُ يُدْفِعُ عَنِ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [الحج: ٣٨]، وَفِي قِرَاءَةٍ أُخْرَى: ﴿إِنِّي اللَّهُ يَدْفِعُ عَنِ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾، وَقَدْ قَالَ الرَّبُّ ﷻ أَيْضًا: ﴿أَمِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدُكُمْ يَنْصُرُكُمْ مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ﴾ [الملك: ٢٠]، فَتَمَّتْ قَامَ الْعَبْدُ بِنَصْرَةِ اللَّهِ ﷻ بِالْإِتِمَارِ بِأَمْرِهِ وَاجْتِنَابِ نَهْيِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ ﷻ يَنْصُرُهُ كَمَا قَالَ: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنِّي نَصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾ [محمد]، وَأَحْوَجُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ إِلَى مِثْلِ هَذَا الْإِيمَانِ بِمِثْلِ أَزْمَنَةِ الْفِتَنِ وَالْمَحْنِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُوْطَّنَ الْعَبْدُ نَفْسَهُ عَلَى مَلَأِ قَلْبِهِ بِالثَّقَةِ وَالْيَقِينِ بِالرَّبِّ ﷻ، وَأَنَّ اللَّهَ ﷻ يَدْفِعُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ كُلِّ سُوءٍ وَقَدْ قَالَ: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء]، وَقَالَ: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء]، وَلَكِنْ إِذَا نَقَصَ حِطُّ الْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْإِيمَانِ تَسَلَّطَ عَلَيْهِمْ أَعْدَائُهُمْ، وَإِذَا كَمُلَ حِطُّهُمْ مِنَ الْإِيمَانِ فَإِنَّ اللَّهَ ﷻ يَدْفِعُ هَؤُلَاءِ الْأَعْدَاءَ عَنْهُمْ، وَلِهَذَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ أَكْثَرَ عَنَايَةِ النَّاسِ فِي أَزْمَنَةِ الْفِتَنِ بِالنَّظَرِ إِلَى حِطُّهُمْ مِنَ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ ﷻ، فَإِنَّهُ إِذَا اسْتَقَرَّ الْإِيمَانُ فِي الْقُلُوبِ جَلَبَ ذَلِكَ بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ الْأَمْنِ كَمَا قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [الأأنعام].

**السؤال الثالث عشر: ما صفة الإيمان بالأنبياء على وجه التفصيل؟**

الجواب: علينا أن نؤمن بجميع الأنبياء والرسل الذين ثبتت نبوتهم ورسالتهم على وجه الإجمال والتفصيل. ونعتقد أن الله تعالى اختصهم بوحيه، وإرساله. وجعلهم وسائط بينه وبين خلقه في تبليغ دينه وشرعه. وأيدهم بالآيات الدالة على صدقهم، وصحة ما جاؤوا به. وأنهم أكمل الخلق علما وعملا، وأصدقهم وأبرهم وأكملهم أخلاقا وأعمالا. وأن الله خصهم بفضائل، لا يلحقهم فيها أحد، وبراهم من كل خلق رذيل. وأنهم معصومون في كل ما يبلغونه عن الله. وأنه لا يستقر في خبرهم وتبليغهم إلا الحق والصواب. وأنه يجب الإيمان بهم كلهم وبكل ما أتوا به من الله، ومحبتهم وتوقيرهم وتعظيمهم. ونؤمن أن هذه الأمور واجبة علينا لنبيينا محمد ﷺ على أكمل الوجوه وأعلاها. وأنه يجب معرفته، ومعرفة ما جاء به من الشرع جملة وتفصيلا بحسب الاستطاعة، والإيمان بذلك، والتزامه، والتزام طاعته في كل شيء بتصديق خبره، وامتنال أمره، واجتناب نهيهِ. وأنه خاتم النبيين لا نبي بعده قد نسخت شريعته جميع الشرائع وهي باقية إلى قيام الساعة. ولا يتم الإيمان به حتى يعلم العبد أن جميع ما جاء به حق. وأنه يستحيل أن يقوم دليل عقلي وحسي أو غيرهما على خلاف ما جاء به، بل العقل الصحيح، والأمور الحسية الواقعة، تشهد للرسول بالصدق والحق.

هذا الجواب ذكر فيه المصنف رَحْمَةُ اللهِ طرفاً مما يتعلق بصفة الإيمان بالأنبياء على وجه التفصيل، فمن ذلك قوله رَحْمَةُ اللهِ: (علينا أن نؤمن بجميع الأنبياء والرسل الذين ثبتت نبوتهم ورسالتهم على وجه الإجمال والتفصيل)، أي: بحسب ما أخبرنا به، فإن الله ﷻ ورسوله ﷺ قد جاء عنهم الخبر تارة مفصلاً بأسماء الأنبياء وأديانهم وكتبهم كموسى وعيسى وإبراهيم ونوح ﷺ، وتارة جاء الخطاب مجملاً لا يذكر فيه اسم النبي ولا كتابه ولا قومه الذين بعث فيهم، فيجب على العبد أن يؤمن بجميع الأنبياء والرسل الذين ثبتت نبوتهم ورسالتهم، من علم منهم على التفصيل كان الإيمان به تفصيلاً؛ ومن لم يعلم به كان الإيمان به إجمالاً. وقد تكلم أهل العلم رَحْمَةُ اللهِ في مسألة الفرق بين النبي والرسول، فذكروا في ذلك أقوالاً كثيرة أصحها:

أن يقال: إنَّ كُلاَ منهما يُطلق وله معنى عام تارةً، ويُطلق وله معنى خاص تارةً أخرى:  
فأمَّا الرَّسولُ:

فإنَّ معناه العام: هو رجلٌ إنسيٌّ حرٌّ أُوحي إليه وُبُعِثَ في قوم.

وبالمعنى الخاص يُقال كما تقدَّم: هو رجلٌ إنسيٌّ حرٌّ أُوحي إليه وُبُعِثَ في قومٍ مخالفين.

أمَّا النَّبيُّ؛ فله كذلك معنى عام تارةً، ومعنى خاص:

فإنَّ معناه العام: فهو كالرَّسول فيقال: رجلٌ إنسيٌّ حرٌّ أُوحي إليه وُبُعِثَ في قوم.

أمَّا معناه الخاص: فهو رجلٌ إنسيٌّ حرٌّ أُوحي إليه وُبُعِثَ في قومٍ موافقين.

فعلِّم بهذا أنَّ الرَّسول والنَّبِيَّ من جنس الأسماء التي إذا اجتمعت اُفترقت، وإذا اُفترقت اجتمعت، فإذا أُطلق

الرَّسول دخل فيه النَّبيُّ، وإذا أُطلق النَّبيُّ دخل فيه الرَّسول بالمعنى العام لكلِّ منهما.

أمَّا إذا جُمعا كقول المصنِّف: **(الأنبياء والرُّسل)**:

صار الرَّسول بمعنى: الرَّجل الإنسي الحر الذي أُوحي إليه وُبُعِثَ في قومٍ مخالفين.

وصار النَّبيُّ بمعنى: الرَّجل الإنسي الحر الذي أُوحي إليه وُبُعِثَ في قومٍ موافقين.

هذا هو أصحُّ الأقوال فيما يظهر بدلائل القرآن والسنة.

ثم قال المصنِّف رَحِمَهُ اللهُ: **(ونعتقد أنَّ الله تعالى اختصَّهم بوحيه، وإرساله)**، يعني: أنَّ من خصائص الأنبياء أنَّ

الله ﷻ اختصَّهم بالوحي والإرسال، والمراد بالوحي الذي اختصَّ الله ﷻ به الأنبياء هو: وحيُّ البعث، لأنَّ

الوحي يتنوع، فإنَّ الله ﷻ أُوحي إلى النَّحل، وأُوحي إلى أمِّ موسى، لكن تارةً يكون الوحي بمعنى الإلهام، وتارةً

يكون الوحي بمعنى التَّطمين، إلى مسائل لبيائها مقام آخر، لكنَّ المراد بوحي الأنبياء والرُّسل هو وحيُّ البعث،

وتارةً يكون هذا الوحي وحيُّ إرسالٍ، وتارةً يكون وحيُّ إنباءٍ، فإنَّ ما أن يكون رسولا، وإنَّ ما أن يكون نبيا.

ثم ذكر المصنِّف رَحِمَهُ اللهُ من صفة الإيمان بالأنبياء على وجه التَّفصيل بقوله: **(وجعلهم) أو: (وجعلهم وسائط**

**بينه وبين خلقه في تبليغ دينه وشرعه)**، وهذا هو معنى الوساطة التي قام بها الأنبياء بين الرَّبِّ ﷻ والنَّاس.

فإنَّ الوساطة بين الرَّبِّ ﷻ والنَّاس تطلُّق على معنيين اثنين:

المعنى الأول: واسطة التبليغ، فيكون الأنبياء والرُّسل واسطةً في البلاغ بين الرَّبِّ ﷻ والنَّاس.

والمعنى الثاني: واسطة في جلب المنافع ودفع المضار، وهذه الوساطة بهذا المعنى باطلةٌ بدلائل القرآن

والسُّنة وإجماع السلف -رحمهم الله تعالى-، فإنَّ الأنبياء لا يملكون لغيرهم ضراً ولا نفعاً، وإنَّما هم وسائط

للتبليغ كما حقق ذلك أبو العباس ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في رسالته في «الوساطة بين الحق والخلق».

Hg

المجلس الثاني

ثم ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللهُ من جملة الإيمان بالأنبياء أن الله: (أَيَّدَهُم بِالآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى صِدْقِهِمْ، وَصَحَّةِ مَا جَاؤُوا بِهِ)، وهذا من محاسن عبارات المصنّف إذ عدل بقوله: (وَأَيَّدَهُم بِالآيَاتِ)، عمّا عبّر به كثيرون من المتكلّمين في الاعتقاد بقولهم: (وَأَيَّدَهُم بِالْمُعْجَزَاتِ)، لأنّ اسم المعجزة بهذا المعنى الذي أطلقوه لا يوجد في الكتاب ولا في السنّة كما بيّنه أبو العباس ابن تيمية الحفيد رَحِمَهُ اللهُ في كتاب «النبوات»، وإنّما يوجد فيها الدلائل والبيّنات والبراهين، فلا يُقال: (مُعْجَزَاتِ النُّبُوَّةِ، وَمُعْجَزَاتِ الْأَنْبِيَاءِ)، وإنّما يُقال: (دَلَائِلُ النُّبُوَّةِ، وَدَلَائِلُ الْأَنْبِيَاءِ)، أو بما جاء من الألفاظ الشّرعية، ولذلك كانت مُصنَّفَاتُ المتقدّمين من السلف رحمهم الله تعالى تُسمّى: بدلائل النُّبُوَّةِ، كـ «دلائل النُّبُوَّةِ» لأبي نعيم الأصبهاني، و«دلائل النُّبُوَّةِ» لأبي بكر البيهقي رحمهما الله.

ثم ذكر المصنّف أن الأنبياء: (أَكْمَلُ الْخَلْقِ عِلْمًا وَعَمَلًا، وَأَصْدَقُهُمْ وَأَبْرَهُمْ وَأَكْمَلُهُمْ أَخْلَاقًا وَأَعْمَالًا)، والمراد: تقرير أن الأنبياء لهم أتم الكمال الإنساني، لأنّ الكمال نوعان: النوع الأول: الكمال الإلهي، وهو الذي أختص الله ﷻ به، فلا يُدركُ شأوه ولا يبلغُ قدره كما قال الله ﷻ: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل: ٦٠]، وسبق أن عرفت أن المثل الأعلى هو: الوصف الأعلى، فله ﷻ من كل صفةٍ أعلاها وأكملها.

أما النوع الثاني: فهو الكمال الإنساني، وهو ما يكتبُ الله ﷻ لبعض خلقه من الكمال.

وهذا الكمال الإنساني يرجع إلى أصلين اثنين:

الأول: كمال العبد في نفسه بالعلم والعمل.

والثاني: تكميله لغيره بالدعوة والصبر عليها.

فكلما قوي حظُّ العبد من هذين الأصلين، كلّما كان ذلك أرفع في كماله، فإذا زاد علم المرء وعمله ودعوته وصبره، ارتقى في منازل الكمال الإنساني، وإذا نزل حظه من ذلك لا يزال ينزل حتى ربّما هوي في حظيظٍ سافل.

ثم ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللهُ أن من الإيمان بالرُّسل والأنبياء على وجه التفصيل: أن الله خصَّهم بفضائل، لا يلحقهم فيها أحد، وبرّأهم من كل خلق رذيل، كما قال الله ﷻ: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، فمما ينبغي أن يؤمن به العبد أن يعلم أن الرُّسل ليسوا على درجة واحدة، بل لهم فضائل اختصوا بها وتفاوتوا لأجلها، وأفضل الرُّسل بالإجماع بل أفضل خلق الله ﷻ بالإجماع هو محمّد ﷺ فهو أفضل الأنبياء والرُّسل.

ثم ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللهُ مسألة من مسائل الإيمان بالأنبياء وهي عصمتهم فقال: (وَأَنَّهُمْ مَعْصُومُونَ فِي كُلِّ مَا



**يبلغونه عن الله**)، فالأنبياء والرسل لا يلحقهم في باب التبليغ خطأ ولا غلطٌ بإتفاق الأمة كما ذكر ذلك أبو العباس ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في «مسألة العصمة»، فأجمعت الأمة على أن الأنبياء والرسل لا يلحقهم في باب التبليغ خطأ ولا غلط، فهم معصومون في باب التبليغ.

وأما باب المعصية يعني: معصية الرب ﷻ فلاهل العلم -رحمهم الله تعالى- فيها كلامٌ طويل لا يُناسبُ هذا المقام، لكن المراد تقريره هنا أن تعلم: أنه فيما يتعلق بالتبليغ فإن الرسل والأنبياء عليهم صلوات الله وسلامه معصومون.

إذا علمت هذا فاعلم أن لفظ: «العصمة»، بهذا المعنى ليس في كلام الله ﷻ ولا في كلام رسوله ﷺ، وإنما استُحدث هذا المعنى بأخرة كما ذكر ذلك أبو العباس ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في كتابه «النبوات»، وإنما جاء في القرآن الكريم قول الله ﷻ: ﴿وَاللَّهُ يَعَصْمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧]، يعني: من أذاهم، وما جاء من الآيات مما يتصل بهذا المعنى فليس على المعنى الذي يُريده المتكلمون في باب الاعتقاد، ولهذا فالأفضل أن يُعبر عن حقائق القرآن والسنة والعلم والإيمان بالألفاظ التي جاءت فيهما، وتترك الألفاظ المجملة التي قد تحمل معنى حق، وقد تحمل معنى باطل، وإنما جاء في القرآن والسنة للدلالة على هذا المعنى اسم: «الصدق»؛ فالأنبياء صادقون مصدقون، فيقال: صدق الأنبياء، ولا يُقال: عصمة الأنبياء.

ثم ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللهُ من ذلك: **(أنه لا يستقر في خبر) الأنبياء والرسل (وتبليغهم إلا الحق والصواب)**، فكل ما جاؤا به فهو حق وصواب، ليس فيه باطل ولا خطأ.

ثم ذكر أنه يجب: **(أنه يجب الإيمان بهم كلهم وبكل ما أتوا به من الله، ومحبتهم وتوقيرهم وتعظيمهم)**، فيجب على العبد أن يؤمن بالأنبياء كما تقدّم من علم منهم تفصيلاً، ومن لم يعلم به مجملاً، وأن يحبهم ويوقّرهم ويعظّمهم.

ثم ذكر رَحِمَهُ اللهُ: **(أن هذه الأمور واجبة علينا لنينا محمد ﷺ على أكمل الوجوه وأعلاها)**، يعني: الإيمان به وبما جاء به ﷺ مع محبته وتوقيره وإجلاله.

ثم ذكر: **(أنه يجب معرفته، ومعرفة ما جاء به من الشرع جملةً وتفصيلاً بحسب الاستطاعة)**؛ فيجب على العبد أن يعرف الرسول ﷺ وما جاء به، إلا أن هذه المعرفة تنوع، تارة تكون جملةً، وتارة تكون تفصيلاً، بحسب الاستطاعة؛ فهناك قدرٌ من معرفة الرسول ﷺ يجب على كل أحد من المسلمين، وهناك قدرٌ وراء ذلك مما جاء به النبي ﷺ تكون معرفته بحسب الاستطاعة، فالواجب على المعلم ليس كالواجب على المتعلم، والواجب على المفتي ليس كالواجب على المستفتي، والواجب على القاضي ليس كالواجب على غيره،

Hg

المجلس الثاني

والواجب على ولي الأمر ليس كالواجب على غيره، أعني بما يتعلق بمعرفة ما جاء به النبي ﷺ.

وقد ذكرنا فيما سبق أن معرفة الرسول ﷺ يرجع القدر الواجب منها إلى أربعة أصول هي:

**الأصل الأول:** معرفة اسمه الأول «محمد»، فيجب على العبد أن يعرف أن هذا الرسول الذي أرسل إلينا

اسمه الأول هو: محمد ﷺ، ولو جهل المرء اسم والده فلا يلحق إيمانه نقص.

**الأصل الثاني:** معرفة أنه جاءنا بالبينات والهدى، فيعلم العبد أن كل بينة وهدى قد جاء بها النبي ﷺ.

**الأصل الثالث:** معرفة أنه عبد الله ورسوله، فلم يكن ﷺ ملكاً من ملائكة السماء، ولا ملكاً من ملوك

الأرض، بل كان بشراً اجتباه الله واصطفاه واختصه بالرسالة.

**الأصل الرابع:** معرفة أن الذي دلنا على صدقه هو كتاب الله ﷻ.

وقد بينا دلائل ذلك مبسوطاً في موضع آخر.

ثم ذكر المصنّف رحمه الله: أنه يجب: **(الإيمان بذلك)**، يعني بما جاء عن النبي ﷺ، **(والتزامه، والتزام طاعته**

**في كل شيء بتصديق خبره، وامثال أمره، واجتناب نهيه)**، يعني جماع ذلك المبادرة إلى طاعة الرسول ﷺ كما

قال الله ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [النساء: ٥٩]، وأخبر أن طاعته ﷺ من طاعته ﷻ كما قال الله

تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]، في آي آخر.

ثم ذكر رحمه الله بما يتعلق بالإيمان بالنبي ﷺ الإيمان بأنه: **(خاتم النبيين لا نبي بعده قد نسخت شريعته جميع**

**الشرائع وهي باقية إلى قيام الساعة)**؛ فيعتقد أنه ليس بعد النبي ﷺ أحدٌ من الأنبياء، فلا يأتي بعد وفاته ﷺ نبي

بشريعة جديدة، بل شريعته ﷺ التي جاء بها قد نسخت وهيمنت على كل الشرائع التي سبقتها من شرائع

الأنبياء، فيكون معنى: «الختم» الذي يُطلقه أهل العلم -رحمهم الله تعالى- بقولهم في حق النبي ﷺ: بأنه خاتم

النبيين. يعني خاتمهم في الشريعة، أما خاتمهم في الوفاة والموت فإنه عيسى -عليه الصلاة والسلام- كما قرره

أهل العلم -رحمهم الله تعالى- في مضافه عندهم.

ثم ذكر المصنّف رحمه الله أن الإيمان بالنبي ﷺ **(لا يتم الإيمان به حتى يعلم العبد أن جميع ما جاء به حق)** كما

قال الله ﷻ: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [البقرة: ١١٩]، فقد جاء النبي ﷺ بالحق من ربه.

**(وأنه يستحيل أن يقوم دليل عقلي وحسي أو غيرهما على خلاف ما جاء به، بل العقل الصحيح، والأمور**

**الحسية الواقعة، تشهد للرسول بالصدق والحق)**؛ فيعلم العبد أنه إذا جاء خبرٌ عن النبي ﷺ فإن هذا الخبر حقٌ

لا محالة، أدركها بعقولنا أو قصرت عقولنا عن إدراكه، وإذا كان الأمر على خلاف ذلك:

فإمّا أن يكون هناك خطأً في النقل،

وإمّا أن يكون خطأً في نظر العقل،

فإذا أخطأ العقل في النَّظَر في الأدلة فربما دفع شيئاً ممّا جاء به النَّبِيُّ ﷺ، وإذا بطل الخبر رُبما وقع في العقول استنكاره، ولذلك إذا كان الخبر صريحاً ثابتاً وكان العقل فاحصاً صحيحاً فإنه لا يمكن أن يكون بينهما تعارض كما أطال في تقرير ذلك أبو العباس ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ فِي كتابه الكبير «درء تعارض العقل والنقل».

**السؤال الرابع عشر: كم مراتب الإيمان بالقضاء والقدر، وما هي؟**

**الجواب:** مراتب ذلك أربعة لا يتم الإيمان بالقدر إلا بتكملها:

- الإيمان بأن الله بكل شيءٍ عليمٌ، وأنَّ علمه محيطٌ بالحوادث دقيقتها وجليلها.

- وأنه كتبَ ذلك في اللوح المحفوظ.

- وأنَّ جميعها واقعةٌ بمشيئته وقدرته، ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن.

- وأنه مع ذلك مكن العباد من أفعالهم، فيفعلونها اختيارًا منهم بمشيئتهم وقدرتهم.

كما قال الله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ ﴾ [الحج: 70].

وقال: ﴿ لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ ﴾ (٢٨) ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ (٢٩) [التكوير].

هذه الجملة ذكر فيها المصنّف رَحِمَهُ اللهُ تبعاً لغيره مراتب القضاء والقدر.

وينبغي أن يُعلم أن القضاء والقدر من جنس الأسماء التي إذا افرقت اجتمعت، وإذا اجتمعت افرقت، فإذا

ذُكر القضاء والقدر كلٌّ على حده كان لهما معنىً واحداً، وإذا جُمعا كان لكل واحدٍ منهما معنىً.

فيقال في تعريف كلٍّ منهما باعتبار الإطلاق:

إنَّ «القضاء» وكذلك «القدر»: هو علمُ الله بالوقائع، وكتابته لها، ومشيئته، وخلقها إياها.

وهذا حدٌّ جامعٌ لما يندرج تحت القدر من مراتب، وكذلك القضاء إذا أُطلق صار بهذا المعنى.

أمّا إذا جُمعا فقول «القدر والقضاء» صار:

القدر: متعلقاً بالأمر قبل وقوعه، ويكون مخصوصاً بالكتابة والعلم، الذي يسبق المُقدَّر.

والقضاء: متعلقٌ بالأمر حال وقوعه، ويكون مخصوصاً بالمشيئة والخلق، التي تصاحبُ ظهورَ المُقدَّر.

وقد ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللهُ هنا مراتب القدر، وهي كذلك مراتب القضاء الأربع؛ وهي أربعة مراتب:

المرتبة الأولى: مرتبة العلم، كما قال الله ﷻ: ﴿ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴾ [الطلاق]، وقال ﷻ: ﴿ وَهُوَ الْعَلِيمُ

الْحَكِيمُ ﴾ [التحریم].

والمرتبة الثانية: الكتابة، كما قال الله ﷻ في سورة يس: ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ ﴾ [يس]، يعني: في

كتابٍ مبين.

وهاتان المرتبتان أعني مرتبة العلم والكتابة تسبقُ ظهورَ المُقدَّر.

أما المرتبة الثالثة: فهي المشيئة، كما قال الله ﷻ: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير].

والمرتبة الرابعة: مرتبة الخلق، كما قال الله ﷻ: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات].

وهاتان المرتبتان الأخيرتان وهما المشيئة والخلق، تُقارنان ظهور المقدر.

ولأجل هذا فمن أهل العلم -رحمهم الله تعالى- من يجمع كل مرتبتين ويجعلهما مرتبة واحدة، كما درج

على هذا أبو العباس ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ فِي «الواسطية» فإنه جعل للقدر مرتبتين اثنتين:

الأولى: المرتبة التي تسبق ظهور المقدر، وتجمع العلم والكتابة.

المرتبة الثانية: المرتبة التي تُقارن ظهور المقدر، وتجمع الخلق والمشيئة.

وكلا التقسيمين سائق.

**السؤال الخامس عشر: ما حد الإيمان باليوم الآخر؟ وما الذي يدخل فيه؟**

**الجواب:** كل ما جاء في الكتاب والسنة مما يكون بعد الموت، فإنه داخل في الإيمان باليوم الآخر.

ك: أحوال القبر، والبرزخ، ونعيمه، وعذابه.

وأحوال يوم القيامة، وما فيها من: الحساب، والثواب، والعقاب، والصُّحف، والميزان، والشفاعة.

وأحوال الجنة والنار، وصفاتها، وصفات أهلها، وما أعد الله فيهما لأهلها إجمالاً وتفصيلاً.

كل ذلك من الإيمان باليوم الآخر.

هذا الجواب ذكر فيه المصنّف رَحِمَهُ اللهُ حدَّ الإيمان باليوم الآخر، وقد حدّه رَحِمَهُ اللهُ بما حدّه به أبو العباس ابن

تيمية رَحِمَهُ اللهُ في رسالته «الواسطية»، أنَّ الإيمان باليوم الآخر هو: الإيمان بما يكون بعد الموت؛

فكل ما يكون بعد الموت هو داخل في الإيمان باليوم الآخر، وقد وصف المصنّف رَحِمَهُ اللهُ هذا الضابط في كتابه

«التنبيهات اللطيفة» - وهو شرح على «الواسطية» - وصفه بأنّه: «ضابطٌ جامع»، وهو كما قال رَحِمَهُ اللهُ، فإنَّ أجمع

ما قيل في حدِّ الإيمان باليوم الآخر هو هذا القول بأن يُقال:

اليوم الآخر هو ما يكون بعد الموت من (أحوال القبر، والبرزخ)، يعني: الحال التي يكون فيها العبد بين

الدنيا والآخرة بعد موته، (ونعيمه وعذابه)، يعني: نعيم القبر وعذابه، وما يلحق ذلك من (أحوال يوم القيامة)،

ومستقر أهلها في جنة أو نار (وصفاتها وصفات أهلها وما أعد الله فيهما لأهلها إجمالاً وتفصيلاً كل ذلك

من بالإيمان باليوم الآخر).

قال رَحِمَهُ اللهُ:

**السؤال السادس عشر: ما هو النفاق، وأقسامه، وصفته؟****الجواب:** حدُّ النفاق إظهارُ الخير، وإبطان الشر.

وهو قسمان:

نفاقٌ أكبرُ اعتقادي مخلدٌ صاحبه في النار.

وذلك مثل ما أخبر الله به عن المنافقين، في قوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَأْتُونَمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]

[البقرة] من المبطنين للكفر المظهرين للإسلام.

ونفاقٌ أصغرُ عملي:

مثل ما ذكره النبي ﷺ في قوله: «آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذِبًا، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا أُتْمِنَ خَانَ».

فالكفر الأكبر والنفاق: لا ينفَعُ معه إيمانٌ ولا عمل.

وَأَمَّا الْأَصْغَرُ مِنْهُمَا: فَقَدْ يَجْتَمِعُ مَعَ الْإِيمَانِ، فَيَكُونُ فِي الْعَبْدِ خَيْرٌ وَشَرٌّ، وَأَسْبَابُ ثَوَابٍ، وَأَسْبَابُ عِقَابٍ.

ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللهُ في هذه الجملة، حدَّ النفاق وأقسامه، فبيّن أن حدَّ النفاق هو: (إظهارُ الخير، وإبطان

الشر)، وهذا الذي ذكره المصنّف رَحِمَهُ اللهُ أجمعُ منه كما هو الموافق للوضع اللغوي والنقل الشرعي أن يُقال:

النفاقُ شرعًا هو: إبطانُ الكفر.

وهو نوعان اثنان:

النوع الأول: إبطانُ أصل الكفر، وهو الذي يُسمّى: بالنفاق الأكبر الإعتقادي، ويُخلد صاحبه في النار؛ فهو

يبطنُ في نفسه الكفر بالله ﷻ ويظهرُ للناس أنه من أهل الإسلام وفي هؤلاء قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا

بِاللَّهِ وَيَأْتُونَمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨].

النوع الثاني: إبطانُ خصال الكفر دون أصله، وهو الذي يُسمّى: بالنفاق الأصغر العملي؛ وتسميته بنفاق

العمل قديمةٌ فقد صح ذلك عن الحسن البصري رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ سَمَّى ذَلِكَ بِنِفَاقِ الْعَمَلِ كَمَا عِنْدَ ابْنِ بَطَّةِ الْحَنْبَلِيِّ

رَحِمَهُ اللهُ فِي كِتَابِ «الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى» بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْهُ.

ومن جملة إبطان خصال الكفر دون أصله ما جاء في هذا الحديث الذي رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي «الصَّحِيحِينَ»

مَنْ خَبَرَهُ ﷺ بِأَنَّ (آيَةَ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذِبًا، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا أُتْمِنَ خَانَ). وسائرُ خصال الكفر

هي بهذه المثابة، فإذا أبطن المرءُ خصلةً من خصال الكفر ولو كانت غير ما نُصِّ عليه شرعًا بأنّه من النفاق فإنّه

Hg

المجلس الثاني

يكون من جملة ما يندرج في النفاق الأصغر، وهو النفاق الذي كان يخافه أصحاب النبي ﷺ على أنفسهم كما بينه أبو الفرج ابن رجب رَحِمَهُ اللهُ في «جامع العلوم والحكم»، فلم يكن خوف الصحابة من نفاق الاعتقاد بشهادة القرآن والسنة لهم بالإيمان، وإنما كان خوف الصحابة رَحِمَهُ اللهُ من نفاق العمل وهو: اختلاف السر والعلانية.

غير أن إبطان خصال الكفر لا يستحق به العبد اسم النفاق حتى تكون هذه الخصال ثابتة فيه دائمة؛ كما نص على ذلك ابن بطال رَحِمَهُ اللهُ في «شرح البخاري»، فلو أن إنسانا كذب مرة واحدة، أو وعد، أو أخلف مرة واحدة، أو أوّتمن فخان مرة واحدة، أو قلّ منه ذلك، ولم يكن ثابتاً دائماً مستولياً على خلقه وصفاته، فإنه لا يكون بذلك منافقاً موصوفاً بالنفاق الأصغر، بل لا بدّ من الديمومة والثبات على الصفة حتى يوصف بأنه من أهل النفاق الأصغر، فمن عرف عنه بأنه كذاب فهو منافق نفاقاً أصغر.

وهذه المسائل التي مرّت معنا سابقاً فيما يتعلّق بالتوحيد والشرك والنفاق وحقائقها وأقسامها ممّا يتصل بتوحيد الله ﷻ هي من المسائل التي يعوزها كثير من التحرير والتحقيق، لأنّ الكلام على ما يتصل بتوحيد العبادة لم يتسع إلا في القرون المتأخرة، وأمّا في القرون المتقدمة التي تكلم فيها علماء السلف؛ فعامة كلامهم فيما يتصل بتوحيد الأسماء والصفات، كما تجد ذلك في كتاب ابن بطة رَحِمَهُ اللهُ «الإبانة»، وكتاب اللالكائي رَحِمَهُ اللهُ، وكتاب «السنة» للخلال رَحِمَهُ اللهُ وأشبهها.

أمّا الكلام في توحيد العبادة فإنه يعوز إلى كثير من التحرير لأنّ الكلام فيه تأخر عن طبقت أولئك الكبار حتى تكلم فيه أبو العباس ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ وتبعه تلميذه ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ ثمّ حفيده بالتلمذة ابن رجب رَحِمَهُ اللهُ، ثمّ في القرون المتأخرة كان لعلماء الدعوة الإصلاحية في نجد السابقة في بيان هذه المسائل وتوسيع الكلام فيها؛ كما شهد بهذا جماعة من الفضلاء من أهل العلم منهم أبو بكر ابن محمد خويبر - أحد علماء الحجاز - في كتابه «فصل المقال» فإنه ذكر سابقة علماء نجد في تحرير هذه المسائل، ونقل في ذلك شهادة عن بعض السادة - يعني آل البيت - من أهل حضرموت، وأنه لو لم يتهاه هؤلاء لبيان التوحيد لظلّ الناس في دين باطل يظنونونه الدين الحق، ومع ما لهم - رحمهم الله تعالى - من هذه السابقة إلا أنّ هذه المسائل كما ذكرت لك تحتاج إلى تحرير قوي، وإلى بحث دائم، وليس أدل على ذلك أن المرء يسمع كثيراً نعت الشرك الأصغر لكن الوقوف على حدّ جامع له ربّما أعوز الإنسان فهمه في كثير من كلام أهل العلم - رحمهم الله تعالى -.

فينبغي للطالب دائماً أن يتفهم الحقائق المنقولة في الكتاب والسنة وفق الكتاب والسنة، حتى يصل إلى ما أراده الشرع الحكيم من هذا الاسم، ولا يقف عند منتهى ما سبق ذكره من أهل العلم - رحمهم الله تعالى -، لِمَا ذكرت لك أنّها أنّ هذه المسائل - المتصلة بالتوحيد في العبادة والألوهية - تحتاج إلى تحرير بالغ.



ثم ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللهُ بعد أن بيّن هذا أنّ: (الكفر الأكبر والنفاق: لا ينفع معه إيمانٌ ولا عمل) بل صاحبهما خارجٌ من الملة مخلصٌ في النار.

(وأما الأصغرُ منهما: فقد يجتمعُ مع الإيمان، فيكونُ في العبدِ خيرٌ وشرٌّ، وأسبابُ ثوابٍ، وأسبابُ عقابٍ) فيؤالي لما معه من الإيمان ويُعادى بما معه من معصية الله ﷻ من الكفر الأصغر أو النفاق الأصغر.

قال رَحِمَهُ اللهُ:

**السؤال السابع عشر: ما هي البدعة، وما أقسامها؟****الجواب:** البدعة هي: خلاف السنة.

وهي نوعان:

بدعة اعتقاد: وهي اعتقاد خلاف ما أخبر الله به ورسوله ﷺ.

وهي المذكورة في قوله ﷺ: «وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة»، قالوا: ما هي يا رسول الله؟ قال: من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي؛ فمن كان على هذا الوصف، فهو صاحب سنة محضة.

ومن كان من بقية الفرق فهو مبتدع وكل بدعة ضلالة، وتتفاوت البدع بحسب بعدها عن السنة. والنوع الثاني: بدعة عملية: وهي التعبد بغير ما شرع الله ورسوله، أو تحريم ما أحل الله ورسوله. فمن تعبد بغير الشرع، أو حرّم ما لم يحرمه الشارع فهو مبتدع.

ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللهُ في هذه الجملة مسألتين اثنتين:

المسألة الأولى: حدُّ البدعة.

والمسألة الثانية: أقسام البدعة.

فأمّا المسألة الأولى: وهي حدُّ البدعة؛ فقد ذكر رَحِمَهُ اللهُ تعريفا قريبا واضحا سهلا وهو أنّ (البدعة خلاف السنة)، فكل ما كان مخالفا للسنة فهو بدعة كما ارتضاه المصنّف رَحِمَهُ اللهُ.

وأولى من هذا أن يُقال في تعريف البدعة: ما أحدث في الدين ممّا ليس منه بقصد التّقرب.

وهذا هو الذي دلّ عليه حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا في «الصحاحين» أنّ النبي ﷺ قال: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد». والبيان ببيانه ﷺ أبلغ من بيان غيره؛ فكان هذا التعريف جامعاً مانعاً لأنّه راجع إلى هذا الحديث النبوي الذي هو أصل من أصول الشّرع العظام كما ذكره أهل العلم -رحمهم الله تعالى- وقد بسط هذا في مقام آخر.

أما المسألة الثانية: فهي أقسام البدعة.

وأقسام البدعة يطول الكلام عليها لأن المآخذ التي أنيطت بها التقاسيم الواردة في كلام أهل العلم -رحمهم الله تعالى- متنوعة.

ومن جملة هذه المآخذ تقسيم البدعة باعتبار ما تقع فيه، فذكر المصنّف رَحِمَهُ اللهُ أنّ:

أحدهما: بدعةُ اعتقاد.

والآخر: بدعةُ عمل.

وبدعةُ العمل عنده تشملُ الأقوالَ، لأنَّ الأصلَ في إطلاقِ اسمِ العملِ أنَّ يشملَ الأقوالَ والأعمالَ والاعتقادات.

لكن الأولى المناسب لعبارات المصنِّفين قريبة المآخذ أن يُقال إنَّ البدعة باعتبار ما تقعُ فيه تتنوَّعُ إلى ثلاثة أقسام:

القسمُ الأول: البدعةُ الإعتقادية، ومحلُّها الإعتقادات.

والقسمُ الثاني: البدعةُ القولية، ومحلُّها الأقوال، يعني: اللسان.

والقسمُ الثالث: البدعةُ العملية، ومحلُّها أعمال الجوارح والأركان.

ثم ذكر المصنِّفُ رحمته الله حديثَ الافتراق وهو حديثٌ صحيحٌ ثابتٌ عن النبي صلوات الله عليه وآله من رواية جماعةٍ كثيرٍ من الصحابة رضي الله عنهم، وفيه إثباتُ افتراق هذه الأمة إلى ثلاثٍ وسبعين فرقة، وفيه أيضاً أنَّ كلَّ تلك الفرق في النارِ إلا واحدة، وهي من فرق أهل الإسلام، وفيه أنَّ هذه الفرقة موصوفةٌ بوصفٍ امتازت به غيرها.

والأوصاف التي وصفت بها هذه الفرقة ثلاثة أوصاف:

الوصفُ الأول: أنَّها الجماعة، كما صحَّ ذلك من حديث معاوية رضي الله عنه في «سنن أبي داود».

الوصفُ الثاني: أنَّها السَّوادُ الأعظم، كما جاء ذلك بسندٍ حسنٍ من حديث أبي أمامة رضي الله عنه عند الطبراني في «المعجم الكبير».

الوصفُ الثالث: أنَّها الكائنةُ على ما عليه النبي صلوات الله عليه وآله وأصحابه رضي الله عنهم، وقد رُوي هذا من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما عند الترمذي وإسناده ضعيف، وله شاهد من حديث أنس رضي الله عنه عند العقيلي في «الضعفاء» ولا يُفرَّحُ به.

فالأقرب أنَّ هذا الوصف الثالث لا يثبتُ عن النبي صلوات الله عليه وآله ومن أهل العلم من يُحسِّنه، لكن الذي يثبتُ جزماً هو الوصفُ الأول والوصف الثاني، فتوصفُ هذه الفرقة بأنَّها الجماعة، وتوصفُ بأنَّها السَّوادُ الأعظم.

وقد ذكر المصنِّفُ رحمته الله أنَّ محلَّ البدعة الموجبة للافتراق هو الإعتقاد، فلو وُجد مثلاً: بدعةٌ عمليةٌ فإنَّه لا يُحكَّمُ على صاحبها بأنَّه مفارقٌ للجماعة؛ فمثلاً: لو أنَّه في عصرٍ من عصور أُمَّة الإسلام اجتمعت طائفةٌ من النَّاسِ متقربةً إلى الله تعالى ملتزمةً بهذا سنةً بعد سنة في الوقوف بعرفة يوم الثامن والتاسع على الاحتياط، فيقفون في الثامن ويقفون في التاسع متقرِّبين إلى الله تعالى بذلك ملتزمين له، فهل يُعدُّون بهذا أنَّهم فرقةٌ أم لا يعدون؟

Hg

المجلس الثاني

ظاهر كلام المصنّف رَحِمَهُ اللهُ أَنْ الافتراق لا يكون إلا ببدعة الاعتقاد، وهذا الضابط في النفس منه شيء، والأقرب ما ذكره الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ في كتاب «الإعتصام» أَنَّ الإفتراق عن الجماعة لا يكون إلا بالمخالفة في أصل من أصول الإسلام العظام، سواء كان ذلك في الإعتقادات أو العمليات.

فمثلاً: من وصف الله ﷻ بالتجسيم، فهو مفارق للجماعة خارج عنها إلى البدعة، ومن فعل الذي سبق ذكره من الوقوف بعرفة يوم الثامن والتاسع فإنه كذلك؛ مفارق للجماعة قد خرج إلى البدعة؛ وإن كانت في العمليات، وهذا الضابط هو أقرب الضوابط في هذه المسألة الدقيقة.

لأن المؤمن مأمورٌ بلزوم الجماعة، وإذا خرج عن الجماعة فإنه يخرج إلى البدعة فيكون من الفرق، وأما أن يخرج إلى الردة فيكون من أهل الملل، لأن مفارقة الجماعة نوعان:

النوع الأول: مفارقة الجماعة بما يخرج العبد من الإسلام، فيكون من أهل الملل.

والثاني: مفارقة الجماعة بما لا يخرج به العبد من الإسلام، فيكون من أهل الفرق.

وهذا الضابط هو الذي تدل عليه دلائل الشرع.

وأما الأسماء المعاصرة التي تُدرس في علم الفرق من تسميتهم لها بـ: المناهج، والأفكار، والمذاهب؛ فهذه ليست أسماءً شرعيةً علقت عليها حكم شرعي، ولذلك فيها إجمالٌ فيكون فيها حقٌ وباطلٌ، بخلاف هذه الأسماء التي ذكرنا: الجماعة، والفرقة، والملة، فإنها هي التي جاء بها خطابُ الشرع، فالكائن على ما كان عليه النبي ﷺ هو من الجماعة، والمفارق لها إما أن يفارقها بردة؛ فيكون من أهل الملل، وإما أن يفارقها بما لا يخرج به من الإسلام؛ فيكون من أهل الفرق.

قال رَحْمَةُ اللهِ:

**السؤال الثامن عشر: ما حقوق المسلمين عليك؟****الجواب:** قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠].

فالواجب: أن تتخذهم إخواناً تُحِبُّ لهم ما تُحِبُّ لنفسك، وتكره لهم ما تكره لنفسك، وتسعى بحسب مقدورك في مصالحهم، وإصلاح ذات بينهم وتأليف قلوبهم، واجتماعهم على الحق.

المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا يكذبه ولا يحقره.

وتقوم بحق من له حقٌ خاص كالوالدين، والأقارب، والجيران، والأصحاب، والمعلمين.

ذكر المصنّف رَحْمَةُ اللهِ في هذه الجملة حقوق المسلمين، وقسم المسلمين إلى قسمين اثنين:

القسم الأول: من له حقٌ عام.

والقسم الثاني: من له حقٌ خاص.

فالقسم الأول: من المسلمين الذين بينك وبينهم حقٌ عام، هم عموم أهل الإسلام، والحق بينك وبينهم

معقودٌ بالأخوة الدينية في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]، وفي قوله رَحْمَةُ اللهِ كما في الصحيح: «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً»، وانعقد الإجماع على هذا المعنى.

أمّا القسم الثاني: فهو من له عليك حقٌ خاص، وهم الذين تجري بينك وبينهم معاملةٌ يكون فيها اختصاصٌ بهم دون غيرهم من عموم المسلمين، ومثل لهم المصنّف بالوالدين والأقارب والجيران والأصحاب والمعلمين.

فأمّا القسم الأول فذكر المصنّف رَحْمَةُ اللهِ من حقوقهم ثلاثة حقوق:

أولها: اتّخاذهم إخواناً تُحِبُّ لهم ما تحبه لنفسك.

والثاني: أن تكره لهم ما تكره لنفسك.

والثالث: أن تسعى بحسب مقدورك في مصالحهم وإصلاح ذات البين بينهم، وتأليف قلوبهم واجتماعهم على الحق.

ولم يذكر المصنّف رَحْمَةُ اللهِ أفراد الحقوق الخاصة لمن ذكر أنّ بينك وبينه حق خاص كالوالدين والأقارب والجيران والأصحاب والمعلمين، لأنّ بيان ذلك يطول، فإنّ لكل واحدٍ منهم حقٌ ربّته الشريعة فالوالدان حقهما البر، والأقارب حقهم الصلّة، والجيران والأصحاب حقهم الإحسان، والمعلمين لهم حقوق كثيرة.

لكن الذي يُناسب هذا المقام الإشارة إلى أنّ بين المعلم والمتعلّم حقاً؛

Hg

المجلس الثاني

فعلى المتعلم للمعلم حق،  
وعلى المعلم للمتعلم حق أيضا،

وكثير من الناس من المعلمين والمتعلمين يضيعون هذا الحق، وإذا جلست إلى المُتصدِّرين للتعليم شكوا إليك المتعلمين، وإذا جلست إلى المتعلمين شكوا إليك المعلمين، وكل من الطائفتين قد أصاب حقا، فإن المشهود أن الذي يعمر بين المعلمين والمتعلمين في هذه الأعصار هو الجفاء والمقاطعة، فلا يكاد المعلم يعرف متعلما عنده، ولا يكاد المتعلم أن يعرف عن شيخه شيئا، فتكون الصلة بينهما هو الاجتماع لوقت قليل ثم يخرج أحدهما من هنا ويخرج الآخر من هاهنا، وهذا ليس مقصود الشرع بالتعليم.

وإنما مقصود الشرع بالتعليم ما هو أرفع من ذلك وهي التي سماها بعض أهل العلم: «الأبوة الروحية». فإن الأبوة الروحية مقتضاها أن يكون المعلم أبا للروح والمتعلم ابنه، وهذه الأبوة الدينية الروحية هي أرفع من الأبوة البدنية النفسية التي تكون بين الأب وابنه صلبا؛ فإن الأب لا يقوم لابنه إلا بحظ البدن، أما المعلم فإنه يقوم بمتعلمه - وهو ابنه - بحظ الروح.

فينبغي أن يحرص المتعلمون والمعلمون على معرفة حقوق كل طائفة منهما؛

- فالمعلم ينبغي أن ينظر إلى الحقوق التي تجب للمتعلمين من الرفق بهم الإحسان إليهم ومد العون والمساعدة لهم.

- والمتعلمون يجب عليهم أن يتعلموا الحقوق التي تجب لشيخوهم من التبجيل والإكرام وعدم هضمهم ما أعطاهم الله ﷻ من المنزلة والرتبة من غير تضييع ولا مبالغة من الطائفتين.

ويحسن من المتعلم والمعلم أن يقرأ كثيرا كتاب ابن جماعة الكناي رحمة الله: «تذكرة السامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلم»؛ فإنه كتاب نفيس فيما ذكرنا.

قال رَحِمَهُ اللهُ:

**السؤال التاسع عشر: ما الواجب نحو أصحاب النبي ﷺ؟**

**الجواب:** من تمام الإيمان برسول الله ﷺ ومحبه: محبة أصحابه بحسب مراتبهم من الفضل والسبق. والاعتراف بفضائلهم التي فاقوا فيها جميع الأمة. وأن تدين الله بحبهم ونشر فضائلهم. وتُمسك عمّا شجر بينهم. ونعتقد أنّهم أولى الأمة بكل خصلة حميدة، وأسبقهم إلى كل خير، وأبعدهم من كل شر. وأنهم جميعهم عدول مرضيون.

ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللهُ في هذه الجملة بعض ما يجب نحو أصحاب النبي ﷺ، وذكر أنّ ذلك: (من تمام الإيمان برسول الله ﷺ ومحبه)؛ فالصادق في محبة النبي ﷺ والإيمان به يلزمه أن يقوم بحقوق الصحابة رَحِمَهُ اللهُ عليه، ومن جملة ذلك محبة هؤلاء الأصحاب بحسب مراتبهم من الفضل والسبق، فإنّهم يتفاوتون في ذلك، فهم على مراتب اختلف أهل العلم -رحمهم الله تعالى- في عدّها، لكن المقطوع به أنّ الصحابة رَحِمَهُ اللهُ ليسوا على رتبة واحدة بل هم متفاوتون في ذلك كما جاء التّصريح بذلك في القرآن والسنة وانعقد عليه إجماع أهل السنة، ويجب على العبد أن يعترف بفضائلهم التي فاقوا فيها جميع الأمة، فإنّ للصحابة فضائل تارة شاركتهم فيها الأمة جمعاء، وتارة يكون لهم فضائل اختصّوا بها. وإمّا أن تكون هذه الفضائل فضائل أوصاف، أو تكون فضائل أشخاص، كما سبق بيانه مطولا في بعض المجالس.

ثمّ ذكر المصنّف أنّ من حق الصحابة أن: (يدين) العبد (الله بحبهم ونشر فضائلهم)؛ فيجب على المؤمن أن يحبّ الصحابة جميعا، وأن لا يكون في قلبه غلّ ولا ضغن ولا حقد على أحد منهم كما قال أبو العباس ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في «لاميته»:

حبّ الصحابة كلهم لي مذهب ومودة القربى بها أتوسل

ومن جملة ذلك أيضا أن: (يمسك) المرء لسانه (عمّا شجر بينهم) من الخلاف والقتال، فإنّ الصحابة كالعيون، ودواء العيون ترك مساسها كما نصّ على هذا المعنى عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللهُ فيما رواه ابن سعد رَحِمَهُ اللهُ في «الطبقات» وغيره من أهل العلم؛ فيجب أن يكون لسان العبد مثنيا عليهم ممسكا عمّا شجر بينهم من

Hg

المجلس الثاني

الخلافاً والقتال كما قال أبو داود رَضِيَ اللهُ فِي «الحائية»:

وقل خير قولٍ في الصحابة كلهم ولا تكن طعاناً تعيبُ وتجرحُ

ثم ذكر المصنّف رَضِيَ اللهُ أَنْ مِمَّا يَجِبُ عَلَى الْعَبْدِ لَهُمْ اعْتِقَادُ: **«أَنَّهُمْ أَوْلَى الْأُمَّةِ بِكُلِّ خَصَلَةٍ حَمِيدَةٍ، وَأَسْبَقَهُمْ إِلَى كُلِّ خَيْرٍ، وَأَبْعَدَهُمْ مِنْ كُلِّ شَرٍّ»**، كما استفاضت بذلك دلائل القرآن والسنة، فهم موصوفون بكل جميل بريئون من كل رذيل رَضِيَ اللهُ.

**«وَأَنَّهُمْ جَمِيعُهُمْ عَدُوٌّ مَرْضِيُونَ»**، كما دلّ على ذلك القرآن والسنة وانعقد عليه الإجماع كما صرح به جماعة منهم الخطيب رَضِيَ اللهُ فِي «الكفاية» وابن عبد البر رَضِيَ اللهُ فِي «التمهيد»، فجميع الصحابة بلا استثناء عدوٌّ مرضيون.



قال رَحِمَهُ اللهُ:

**السؤال العشرون: ما قولكم في الإمامة؟****الجواب:** نعتقد أن نصب الإمام فرض كفاية.

فإن الأمة لا تستغني عن إمام يقيم لها دينها ودنياها، ويدفع عنها عادية المعتدين، وإقامة الحدود على الجنة، ولا تتم إمامته إلا بطاعته في المعروف في غير معصية، والجهاد ماضٍ مع البر والفاجر، ويعانون على الخير، ويُصْحُونَ عن الشر.

ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللهُ في هذه الجملة مسألة جليّة، وهي «مسألة الإمامة» يعني: وليّ الأمر الأعظم الذي تجتمع عليه الأمة.

فذكر (أنَّ نصب الإمام فرض كفاية)، ومحلُّ هذا الفرض فيما إذا كانت الولاية اختيارية، لأنَّ نصب الولاية له طريقان اثنان:

الطريق الأول: طريقُ القهر والغلبة.

والطريق الثاني: طريقُ الاختيار من أهل الحلِّ والعقد.

فإنَّ ما أن يتعلَّب أحدٌ من المسلمين على ولايتهم ويستتبَّ له الأمر، وتكملُ بيده الأمور فيكون قد تغلَّب وصار ولايته قهرية،

وإنَّ ما أن يختاره أهل الحلِّ والعقد،

وكلا الطريقين طريقٌ شرعيٌّ مسلوکٌ عند أهل السنة والجماعة -رحمهم الله تعالى-، لأنَّ (الأمة لا تستغني عن إمامٍ يقيم لها دينها ودنياها، ويدفع عنها عادية المعتدين، وإقامة الحدود على الجنة)، فعلى الإمام وظائف ليست على غيره، والله ﷻ سألَهُ عمَّا استرعاه من ولاية المسلمين، فإن أحسن كان له الجزاء الأوفى، وإن أساء فعلى نفسه جنى؛ لأنَّ ولاية النَّاسِ وسياستهم شديدة كما قال الشافعي رَحِمَهُ اللهُ: «سياسة النَّاسِ أشدُّ من سياسة الدَّواب».

فيحتاج القائم على تدبير أمورهم إلى:

- مؤنة عظيمة،

- وإلى كمالٍ تعلَّق بالله ﷻ،

- ولزومٍ للشريعة؛

Hg

المجلس الثاني

= حتى يسلم له دينه.

وقد ذكّر أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه رُئي في منامٍ بعد موته بتسع سنين، فسُئِلَ رضي الله عنه عن حاله ما فعل الله بك؟! فقال رضي الله عنه: «الآن فرغتُ من الحساب».

فإذا كان هذا نعتُ عمر رضي الله عنه وهو من هو في العدل فما حال غيره!،

وكيفما كان فإنَّ نصبَ الولاية تنتظمُ به أحوالُ المسلمين، ووالٍ ظالمٌ فاسقٌ خيرٌ من ذهابِ أمر الولاية؛ كما بيّن ذلك أهل العلم -رحمهم الله تعالى- وكما تشهدُ به الوقائعُ قرناً بعد قرن.

ثم ذكر رحمته الله أنه: (لا تتمُّ إمامته إلا بطاعته في المعروف في غير معصية)؛ فيجبُ على العبد أن يسمع ويطيع لإمامه إلا أن يأمره بمعصية كما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم في «الصحيحين»: «على العبد المسلم السَّمْعُ والطَّاعَةُ فيما أحبَّ وكره؛ إلا أن يُؤمرَ بمعصية، فإن أمرَ بمعصية فلا سمع ولا طاعة».

ثم ذكر المصنّف رحمته الله أن: (الجهادَ ماضٍ مع البر والفاجر) يعني: أنه لا يُتركُ الجهاد مع ولي الأمر ولو كان فاجراً ظالماً، وأهل العلم -رحمهم الله تعالى- ينبّهون على الأمور العظيمة التي تنعقدُ بالإمام كالحجّ والجهاد والجمعة والجماعة، فيطلقون القول: بأنّها ماضيةٌ باقيةٌ مع الإمام ولو كان فاجراً.

أمّا الوالي الكافر فلهم فيه تفصيلٌ ليس هذا محله!

ثم ذكر رحمته الله أن ممّا يتعلقُ بأحكام الولاية أنّهم: (يُعانون على الخير، ويُنصّحون عن الشر)؛ ففعلهم لا يخرج عن هذا:

- أمّا أن يفعلوا خيراً فيعانون عليه،

- وإمّا أن يفعلوا شراً فيزجرون عنه،

كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «قاعده في الولاية» قال: «وملوكُ المسلمين لهم سيئاتٌ كبيرةٌ، ولهم حسناتٌ كبيرةٌ»، وفي بعض النسخ: «كثيرة» في كلا العبارتين.

وصدق رحمته الله، فما فعلوا من الخير أُعينوا عليه وما واقعوا من الشر زُجروا عنه، والعلّة في ذلك كما ذكر المصنّف رحمته الله في «شرح الواسطية» من طريقة أهل السنة: أنّهم يُعينون الولاية على الخير، وينصّحونهم عن الشر.

قال رحمته الله: «لأنَّ قصدَهم الوحيدَ تحصيلَ المصالح وتكميلها، وإلغاءَ المفساد وتقليلها»؛ فلا يحصلُ هذا القصدُ إلا بمثل هذا الأمر الذي استقرَّ عليه أهل السنة رحمهم الله تعالى.

قال رَحِمَهُ اللهُ:

**السؤال الحادي والعشرون: ماهو الصراط المستقيم وما صفته؟****الجواب:** الصراط المستقيم هو: العلم النافع، والعمل الصالح.

والعلم النافع: هو ما جاء به الرسول ﷺ من الكتاب والسنة.

والعمل الصالح: هو التقرب إلى الله بالاعتقادات الصحيحة، وأداء الفرائض والنوافل، واجتناب المنهيات. وهو القيام بحقوق الله، وحقوق عباده.

ولا يتم ذلك إلا بالإخلاص التام لله، والمتابعة لرسول الله ﷺ.

والذين يدور على هذين الأصلين: فمن فاته الإخلاص وقع في الشرك، ومن فاتته المتابعة وقع في البدع.

ذكر المصنف رَحِمَهُ اللهُ في هذه الجملة معنى الصراط المستقيم.

وإذا أطلق الصراط فيراد به أحد معنيين:

المعنى الأول: الصراط الحسي: وهو الجسر الذي يُنصب على متن جهنم يوم القيامة.

والمعنى الثاني: الصراط المعنوي.

وقد عرّف المصنف رَحِمَهُ اللهُ الصراط المعنوي -الذي وُصف في القرآن بأنه صراط مستقيم- بقوله: (العلم

النافع، والعمل الصالح)، ثم عرّف العلم النافع بقوله: (هو ما جاء به الرسول ﷺ من الكتاب والسنة)؛ فكل علم جاء في الكتاب والسنة فهو نافع للعبد.

وأما العلوم التي تخرج عن الكتاب والسنة فهي كما ذكر أبو الفضل ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ في «فتح الباري»: «إمّا أن

تكون آيات لفهمها فهي الضلالة المنشودة، وإمّا أن تكون أجنبية عنهما وهي الضلالة المغلوبة».

ثم ذكر تعريف العمل الصالح ونوع رَحِمَهُ اللهُ في تعريفه فتارة قال: (هو التقرب إلى الله بالاعتقادات الصحيحة،

وأداء الفرائض والنوافل، واجتناب المنهيات)، وتارة قال: (وهو القيام بحقوق الله، وحقوق عباده)، وهذا الذي

ذكره المصنف رَحِمَهُ اللهُ في تعريف العمل الصالح تارة بهذا المعنى وتارة بهذا المعنى كلاهما معناه صحيح.

لكن أجمع من هذا أن يقال في تعريف العمل الصالح: هو ظهور صورة خطاب الشرع.

فمثلاً: الأمر بإقامة الصلاة بقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [البقرة]، إذا ظهرت

هذه الصورة فإن هذا العمل يكون صالحاً، لأنك أتممت بخطاب الشرع.

والعمل الصالح يقابله العمل السيئ: وهو إمّا ترك إظهار صورة خطاب الشرع؛ فلا يصلي مثلاً.

وإمّا أن يعمل عملاً نهى الشرع عنه؛ كأن يأكل حراماً أو يغتاب أحداً ونظائر هذا.

Hg

المجلس الثاني

ثم ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ: (لا يتمُّ ذلك إلا بالإخلاص التّام لله، والمتابعة لرسول الله ﷺ).

وسبق أن عرفت أن الإخلاص لله شرعاً هو: تصفية القلب من قصد غير الله.

والمتابعة شرعاً: هي اقتفاء رسول الله ﷺ.

فالدين يدور على هذين الأصلين الإخلاص والمتابعة للنبي ﷺ، وهما شرط قبول عمل العامل كما قال

شيخ شيوخنا حافظ الحكمي رَحِمَهُ اللهُ فِي «السلم»:

شرط قبول السعي أن يجتمع فيه إصابتاً وإخلاصاً معاً

وأشار للمتابعة بالإصابة يعني: أن العمل الصواب هو أن يكون على سنة النبي ﷺ؛ فإذا فات العبد

الإخلاص فإنه يقع في الشرك، وإذا فاتته المتابعة فإنه يقع في البدعة.

إذا علم هذا وعرفت أن الصراط تارة يكون معنى معنوياً وهو الصراط الجسر المنصوب على متن جهنم،

وتارة يكون حسياً، فإن الجامع لمعنى الصراط المعنوي هو: الإسلام، كما تظاهرت بذلك أخباراً عن النبي ﷺ،

ففي قول الله ﷻ: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ١﴾ يعني: الإسلام، كما ثبت ذلك عن النبي ﷺ في حديث عند

أحمد وأصله عند الترمذي أنه قال: «والصراط: الإسلام»، وجاء على هذا أحاديث أخر يطول المقام بسردها.

وأيما عبارة لأهل العلم وجدتها فهي ترجع إلى هذا المعنى، كما بين ذلك أبو العباس ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ فِي

قاعدته في «أصول التفسير»، ومثل لاختلاف التنوع باختلاف السلف -رحمهم الله تعالى- في تعريف الصراط

المستقيم؛

فمنهم من قال: «الصراط القرآن».

ومنهم من قال: «الصراط الرسول».

ومنهم من قال: «الصراط: اتباع أبو بكر وعمر».

ومنهم من قال: «الصراط الجماعة».

وكل هذه المعاني التي ذكرها السلف -رحمهم الله تعالى- ترجع إلى المعنى المقرر في سنة النبي ﷺ.

وأعلم ثانياً: أن بين هذين الصراطين تلازماً، فمن أحسن سلوك الصراط المعنوي في الدنيا حسن سلوكه

للصراط الحسي في الآخرة، فعلى قدر كمال سلوكك على الإسلام في هذه الحياة الدنيا يكون ثبات القدم يوم

القيامة على الصراط المنصوب على متن جهنم، فينبغي أن يفرغ العبد وسعه في أخذ الصراط المستقيم وهو

شرائع الإسلام، حتى تثبت قدمه على صراط يكون في الآخرة تزل فيه أقدام كثيرة، ويحذف قوم في جهنم

مجدوفين بكلايب، وقانا الله عَجَّلْ وإياكم ذلك.

ومن محاسن الكلام أن: الصراط المستقيم يوجب للعبد نورا في الدنيا، ويكون هذا النور معه في القبر، ثم يكون معه هذا النور يوم القيامة على الصراط.

وقد ذكر هذا المعنى جماعة منهم شيخنا الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ رَحْمَةً واسعة.

**السؤال الثاني والعشرون: ما هي الأوصاف التي يتميز بها المؤمن عن الكافر والجاحد؟**

**الجواب: هذا سؤال عظيم.**

بالفرق بين المؤمن وغيره يتميز الحق والباطل، وأهل السعادة من أهل الشقاوة.

ذكر المصنف رحمه الله تعالى بعد الأسئلة المتقدمة، سؤالاً كالحاتم لها وهو: بيان الأوصاف التي يتميز بها المؤمن عن الكافر والجاحد. وذكر أن هذا سؤالاً عظيماً، لأنه بالفرق بين المؤمن وغيره تحصل منفعتان اثنتان: المنفعة الأولى: التمييز بين الحق والباطل.

المنفعة الثانية: التمييز بين أهل السعادة وأهل الشقاوة.

لأنك إذا عرفت أوصاف المؤمن التي تميز بها، ومقابلها أوصاف الكافر والجاحد، علمت أن أوصاف المؤمن فيها الحق وأن أوصاف الجاحد فيها الباطل، وأن أوصاف المؤمن فيها السعادة، وأن أوصاف الكافر والجاحد فيها الشقاوة، وإذا حصلت هاتان المنفعتان تتحقق بهما منفعتان أخريان:

المنفعة الأولى: معرفة العبد نفسه.

والمنفعة الثانية: معرفة العبد غيره.

فإنك إذا وقفت على أوصاف المؤمنين وما يقابلها من أوصاف الكفرة والجاحدين، تبينت لك نفسك هل أنت مؤمن كامل الإيمان أو أن فيك وصف من أوصاف أهل الكفر والجحود!، وعرفت أيضاً غيرك ممن تقارنه وتصاحبه بتمييز خصاله وخلالله أهلي من أوصاف المؤمنين وخصالهم أم هي من أوصاف الكافرين والجاحدين!.

قال رَحِمَهُ اللهُ:

فاعلم أن المؤمنَ حقاً: هو الذي آمنَ بالله وبأسمائه وصفاته، الواردة في الكتاب والسنة على وجه الفهم لها، والاعترافِ بها، وتنزيهه عما يُنافي ذلك فامتلاً قلبه إيماناً وعلماً ويقيناً وطمأنينةً وتعلقاً بالله.

فأنابَ إلي الله وحده، وتعبَّدَ لله بالعبادات التي شرعها على لسانِ نبيه ﷺ مخلِصاً لله بها، راجياً لثوابه، خائفاً من عقابه.

شاكراً لله بقلبه ولسانه وجوارحه على نعم الله وإحسانه العظيم الذي يتقلَّب به في جميع الساعات لاهجاً بذكره، لا يرى نعمةً أعظمَ من هذه النعمة، ولا كرامةً أعظمَ منها، يهزأُ بلذات الدنيا المادية إذا نُسبت إلى لذة الإجابة إلى الله، والإقبال عليه وحده.

ومع هذا فقد أخذَ نصيباً وافراً من لذات الحياة، وتمتَّعَ بها؛ لا على الوجه الذي يتمتَّع به الجاحدون أو الغافلون؛ بل تمتَّعَ بها على وجه الاستعانة بها على القيام بحقوق الله وحقوق عباده، وبذلك الاحتساب والرجاء تمت بها لذاته، واستراح قلبه واطمأنَّ ولم يحزن إذا جاءت الأمور على خلاف ما يحب، فهذا قد جمع الله له بين سعادة الدنيا والآخرة.

أمَّا الجاحدُ والغافلُ: فهو على خلاف ذلك؛ قد جحدَ ربه العظيم الذي قامت البراهين العقلية والنقلية والعلوم الضرورية والحسية على وجود كماله، فلم يعبأ بذلك كلُّه.

فلما انقطع عن الله اعترافاً وتعبداً، تعلقَ بالطبيعة فعبدها، وصارَ قلبه شبيهاً بقلوب البهائم السائمة، ليس له همةٌ إلا التمتع بالأمر المادية، وقلبه دائماً غير مطمئن، بل خائفٌ من فوات محبوباته، وخائفٌ من حصول المكاره التي تنتابه.

وليس معه من الإيمان ما يسهل عليه المصيبات، وما يخفف عنه النكبات، قد حُرِمَ لذة الإيمان، وحلاوة التقرب إلى الله، وثمرات الإيمان العاجلة والآجلة، لا يرجو ثواباً ولا يخشى عقاباً، وإتماً خوفه ورجاؤه متعلقٌ بمطالب النفوس الدنيوية الخسيسة المادية.

هذا هو الوصفُ الأول من اثني عشر وصفاً ذكرها المصنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ يتميُّزُ بها المؤمن عن الكافر والجاحد.

فذكر: (أن المؤمنَ حقاً: هو الذي آمنَ بالله وبأسمائه وصفاته، الواردة في الكتاب والسنة على وجه الفهم لها، والاعترافِ بها)، منزهاً للرب ﷻ عما ينافي ذلك من النقائص والعيوب، (فامتلاً قلبه إيماناً وعلماً ويقيناً وطمأنينةً وتعلقاً بالله) ﷻ؛ كما جاء عن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا فيما رواه ابن أبي عاصم رَحِمَهُ اللهُ في كتاب «السنة» وغيره أنه: ذكر شيئاً من خبر الصفات فانتفض عنده رجلٌ فقال رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: «ما فرَّقَ هؤلاء، يجدون رقعةً عند مُحكمه

Hg

المجلس الثاني

ويهلكون عند مشابهاه».

أما المؤمن فإنه على حالٍ كاملٍ من الطمأنينة وثقة القلب بالرب ﷻ لما في قلبه من كمال التنزيه لله ﷻ ووصفه بالوصف اللائق به كما تقدم تقريره في مبادئ هذا الدرس، فتتج من هذا أن ينبى العبد إلى الله ﷻ وأن يتعبد له بالعبادات التي شرعها مخلصاً له بها راجياً لثوابه خائفاً من عقابه، فاجتمعت فيه أركانُ العبادة الثلاثة؛ فإن للعبادة أركاناً ثلاثة تقوم عليها:

الرُّكنُ الأول: الحُب، وإليه أشار المصنّف بقوله: (مخلصاً لله بها)؛ فإن الإخلاص لا يكون إلا عن حب.

الرُّكنُ الثاني: الرجاء، وأشار إليه المصنّف بقوله: (راجياً لثوابه).

والرُّكنُ الثالث: الخوف، وأشار إليه المصنّف بقوله: (خائفاً من عقابه).

وقد ذكر هذه القواعد جماعة من أهل العلم منهم أبو العباس ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وحفيده بالتلمذة أبو الفرج ابن رجب رحمهم الله.

وهو على هذه الحال (شاكراً لله) ﷻ (بقلبه ولسانه وجوارحه على نعم الله وإحسانه العظيم الذي يتقلب به

في جميع الساعات لا هجا بذكره)؛ فقلوه كما قال الله ﷻ: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ

وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴿١٥﴾ [الأحقاف].

ثم ذكر ﷻ أن المؤمن (لا يرى نعمةً أعظم من هذه النعمة، ولا كرامةً أعظم منها)، فالنعمة العظمى هي:

نعمة عبوديته لربه ﷻ وإسلامه للوجه له. كما قال الله ﷻ في سورة يونس: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ

خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ ﴿٥٨﴾، وفضل الله هو: الإسلام، ورحمته هو: القرآن؛ كما جاء هذا عن جماعة من السلف

رحمهم الله تعالى.

وهذا اللزوم لعبادة الله ﷻ هو أعظم الكرامة وأجل النعم، كما قال بعض السلف -رحمهم الله تعالى-: «ما

أنعم الله على عبدٍ نعمةً أجل من لا إله إلا الله».

فأجل النعم التي يُنعم الله ﷻ بها على العبد هو أن يكون من أهل لا إله إلا الله، وهي الكرامة العظمى كما قال

أبو العباس ابن تيمية ﷻ: «أعظم الكرامة لزوم الاستقامة»، وسمعت بعض شيوخنا يقول: «لزوم الاستقامة

أعظم من ألف كرامة»، لأن الاستقامة هي مطلوبُ الله منك، والكرامة هو مطلوبك من الله ﷻ، فمطلوب الله

منك أعظم وأرفع من مطلوبك أنت من ربك ﷻ.

ثم ذكر المصنّف ﷻ أن: المؤمن بشهوده هذه النعمة والكرامة (يهزأ بلذات الدنيا المادية إذا نسبت إلى لذة



الإجابة إلى الله، والإقبال عليه وحده). فأجل وأرفع لذة عنده هو أنسه بربه ﷻ وخلوته بمناجاته، فهي اللذة الكبرى التي يجدها المؤمن في قلبه وجوداً يُحس به كما ذكر ذلك أبو الفرج ابن رجب رَحِمَهُ اللهُ في «فتح الباري»؛ وذكر رَحِمَهُ اللهُ كلاماً كثيراً للسلف في كتابه «استنشاق نسيم الأنس»، وهو كتابٌ بيّن فيه رَحِمَهُ اللهُ معالم الأنس بالله ﷻ واللذة بالخلوة بمناجاته، وذكر من ذلك قول بعض السلف -رحمهم الله تعالى-: «عجبتُ لمن عرف الطريق إلى الله كيف يعيش مع غيره، والله يقول: ﴿وَأَنبِئُوا إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسَلُمُوا لَهُ﴾ [الزمر: ٥٤]».

ودخل رجلٌ على مالك بن مغول فوجده جالساً بالمنزل وحده؛ فقال: «ألا تستوحش؟»، فقال: «كيف يستوحش من يكون مع الله ﷻ».

وكما قال مسلم بن يسار: «ما تُلذذ المتلذذون بمثلِ الخلوة بمناجاة الرب ﷻ».

ثم ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ المؤمن مع شهوده هذه اللذة وتقلبه فيها فإنه يأخذ بنصيبه (وافرا من لذات الحياة، وتمتع بها؛ لا على الوجه الذي يتمتع به الجاحدون أو الغافلون؛ بل تمتع بها على وجه الاستعانة بها على القيام بحقوق الله وحقوق عباده، وبذلك الاحتساب والرجاء تمت بها لذاته)، فهو يتمتع بها محتسباً راجياً الثواب من الرب ﷻ كما قال الله ﷻ: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الأعراف: ٣٢].

ثم قال رَحِمَهُ اللهُ: (وبذلك الاحتساب والرجاء تمت بها لذاته، واستراح قلبه واطمأن ولم يحزن إذا جاءت الأمور على خلاف ما يحب؛ فهذا قد جمع الله له بين سعادة الدنيا والآخرة)؛ لأنه يجمع أمرين اثنين: أحدهما: أنه يتنعم بهذه اللذات في الدنيا.

والثاني: أنه يُثاب عليها في الآخرة بالأجر الحسن.

ولذلك كملت لذته، أمّا من يتلذذ بها في الدنيا دون أن يشهد رُقبان الثواب من الله ﷻ في الآخرة، فإن لذته مهما عظمت فإنها ناقصة.

ثم ذكر رَحِمَهُ اللهُ ما يقابل هذا من وصف الجاحد الغافل، وأنه (على خلاف ذلك؛ قد جحد ربه العظيم الذي قامت البراهين العقلية والنقلية والعلوم الضرورية والحسية على وجود كماله، فلم يعبأ بذلك كله)، فإن من نظر في هذا الوجود شهد أن لهذا الوجود موجدٌ هو الرب ﷻ، وأنّ الدلائل والبيّنات والبراهين على ذلك متظاهرة متكاثرة كما قال ابن المعتز:

وفي كل شيءٍ له آية  
تدلُّ على أنه الواحد  
فيا عجباً كيف يعصى الإله  
أم كيف يجحده الجاحد

Hg

المجلس الثاني

لكن لما كان في رؤوس هؤلاء من الجحود والغفلة فإنهم يردون هذه البراهين الظاهرة كما قال الله ﷻ: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤]، فكان الحامل لهم على ردها الظلم وابتغاء العلو في الأرض. ولما انقطعوا عن الرب ﷻ ولم يعترفوا به تعلقوا بالطبيعة، والتعلق بالطبيعة أراد به المصنّف معنى مولدًا للطبيعة الذي اصطلح عليه الملحدون بأخرة في القرن الماضي وهو الكون، فهم يُطلقون الطبيعة بمعنى الكون، فجعلوا إلههم هو هذا الكون، وصارت قلوبهم شبيهة بقلوب البهائم السائمة التي لا تعرف معروفًا ولا تنكر منكرا ليس لأصحابها همة إلا (التمتع بالأمور المادية)؛ يعني المحسوسات، وهذا أيضا معنى مولد لاسم المادة، وقد جاء على لسان الملاحدة في تسميتهم للمادة بمعنى: الشيء المحسوس؛ ولأجل هذا يكون قلب العبد (غير مطمئن، بل خائف من فوات محبوباته، وخائف من حصول المكروه التي تنتابه)، لأنّه خلا من عبادة الله ﷻ وإذا فرغ العبد من عبادة الله ﷻ فإنه يمتلأ بعبادة لغيره؛ فتارة يكون عبداً بصورة يستملحها، وتارة يكون عبداً لمنصب يتقلب فيه، وتارة يكون عبداً لدرهم ودينار، فهو لأجل خلو قلبه من عبادة الله ﷻ تستولي على قلبه هذه المعبودات، فيخاف أن يفوته شيء منها أو أن تنتابه قارعة في واحد منها، فيظل قلبه مشوشاً مضطرباً مُختلجاً لا يقر على شيء، ولأجل ذلك يكون خلوا من الإيمان، فإذا أصابته مصيبة أو وقعت به نكبة كان ذلك من أعظم البلاء عليه، فليس معه إيمان يُسهل المصيبة ولا يخفف النكبة؛ أمّا المؤمن فإنّ معه من كمال الإيمان بالله ﷻ ما يخفف عنه المصائب، ولذلك قال الله ﷻ: ﴿وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ ﴿١٥٥﴾ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴿١٥٦﴾ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ ﴿١٥٧﴾﴾ [البقرة]، فعلم أنّ من فرغ قلبه من هذا لم يكن عليه من الله صلاة ولا له رحمة ولا كان من المهتدين.

وهو بهذا (قد حُرّم لذّة الإيمان، وحلاوة التقرب إلى الله، وثمرات الإيمان العاجلة والآجلة) في الدنيا والآخرة، لأن قلبه متزعزع متشكك غير مطمئن ليس له شيء يتلذذ بالتعبّد له، بل تعبده بما يتعبّد به من الصور والمال والمناصب هي عبودية قهر واستيلاء؛ فهو يظلّ مقيدا بها محكوم عليه بأحكامها، ولهذا كما قال بعض السلف: «من وجد الله ماذا فقد، ومن فقد الله فماذا وجد!»؛ فإنّ المرء إذا كان قلبه ممتلئاً بالإيمان بالله ﷻ والرّكون إليه، وكمال الثقة بوعده والخوف من وعيده كان ذلك أعظم الأسباب التي توجب له الطمأنينة والسكون.

وإذا فرغ قلب العبد من هذا كان ذلك من أعظم ما يُسام به العبد العذاب، فإنّ عذاب القلب أعظم من عذاب البدن كما ذكر ذلك طوائف من أهل العلم -رحمهم الله تعالى-، ولأجل سلب هذه اللذة وعدم شهود العبودية

لِلرَّبِّ ﷻ فَإِنَّ هَذَا الْجَاهِدَ الْغَفْلَ يَبْقَى (لا يَرْجُو ثَوَابًا وَلَا يَخْشَى عِقَابًا، وَإِنَّمَا خَوْفُهُ وَرَجَاؤُهُ مُتَعَلِّقٌ بِمَطَالِبِ  
النَّفْسِ الدُّنْيَوِيَّةِ الْخَسِيسَةِ الْمَادِّيَّةِ)، فَهُوَ لَا يَفْعَلُ حَسَنَةً يَرْجُو ثَوَابَهَا، وَلَا يَكُونُ مَعَهُ إِذَا وَقَعَ سَيِّئَةٌ خَوْفٌ مِنْ  
عِقَابِهَا، لِأَنَّ عِبَادَتَهُ لَيْسَتْ لِلَّهِ ﷻ وَإِنَّمَا يَخَافُ وَيَرْجُو مَعْبُودَاتِهِ مِنْ دُونِ الرَّبِّ ﷻ مِنْ مَطَالِبِ الدُّنْيَا، فَهُوَ يَرْجُو  
مُحِبُّوهُ مِنَ الصُّورِ وَالْمَالِ وَالرِّيَاسَةِ، وَيَأْمَلُ فِيهِ وَيَخَافُ فَوَاتِ شَيْءٍ مِنْهُ، فَعِقَابُهُ الْأَعْظَمُ إِذَا احْتَجَبَتْ عَنْهُ تِلْكَ  
الصُّورَةُ أَوْ فَاتَتْهُ تِلْكَ الرِّيَاسَةُ أَوْ فَقَدَ الْمَنْصِبَ الَّذِي يَكُونُ جَائِثًا عَلَيْهِ.

أَمَّا الْمُؤْمِنُ بِاللَّهِ ﷻ فَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فِي قَلْبِهِ بَلْ هُوَ مُشْغُولٌ بِتِلْكَ عِبَادَةِ اللَّهِ ﷻ عَنِ الْإِلْتِفَاتِ إِلَى هَذِهِ  
الْمَعْبُودَاتِ، فَيَنْبَغِي لِلْمَرْءِ أَنْ يَرَعَى هَذَا الْأَصْلَ الْعَظِيمَ رِعَايَةً كَلِيَّةً.

فَإِنَّ أَعْظَمَ مَا يَنْبَغِي أَنْ تَلْتَفِتَ إِلَيْهِ أَنْ تَنْظُرَ إِلَى حِظِّكَ مِنَ اللَّهِ ﷻ فَإِنَّ حِظِّكَ مِنْهُ ﷻ عَلَى قَدْرِ حِظِّهِ مِنْكَ،  
فَكَلَّمَا كَانَ الْعَبْدُ مَكْمَلًا فِي الْعِبَادَةِ كَلَّمَا أَوْجَبَ ذَلِكَ لَهُ السَّعَادَةَ كَمَا قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَنْ أَرَادَ  
السَّعَادَةَ الْأَبَدِيَّةَ فَلْيَلِزِمْ عَتَبَةَ الْعِبَادَةِ»، وَهَذِهِ كَلِمَةٌ جَامِعَةٌ فِي سَبَبِ السَّعَادَةِ وَنَاقُوسِهَا، أَنَّهُ كَلَّمَا كَانَ الْمَرْءُ مُتَعَبِّدًا  
لِللَّهِ ﷻ كَلَّمَا جَاءَتْ إِلَيْهِ رُسُلُ السَّعَادَةِ رُسُولًا بَعْدَ رِسُولٍ.

نَسْأَلُ اللَّهَ الْعَلِيِّ الْعَظِيمَ رَبَّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ أَنْ يَجْعَلَنا وَإِيَّاكُمْ جَمِيعًا مِنْ عِبَادِهِ الْمَخْلُصِينَ، وَأَنْ يَتَوْلَانَا فِي  
الصَّالِحِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

### المجلس الثالث

الحمد لله رب العالمين ؛ رب السموات ورب الأرض رب العرش العظيم، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً مزيداً.  
أما بعد..

فهذا هو المجلس الثالث من **الدرس الرابع** من: **(برنامج اليوم الواحد الأول)**، والكتاب المقروء فيه هو كتاب: **«سؤال وجواب في أهم المهمات»** للعلامة ابن سعدي رحمه الله تعالى. وقد انتهى بنا القول إلى كلام المصنف رحمته الله:

**ومن أوصاف المؤمن: التواضع للحق وللخلق، والنصيحة لعباد الله على اختلاف مراتبهم؛ قولاً وفعلاً ونية. والجاهد وصفه: التكبر على الحق، وعلى الخلق، والإعجاب بالنفس، لا يدين بالنصيحة لأحد.**

ذكر المصنف رحمته الله في هذه الجملة، الوصف الثاني من صفات المؤمنين وما يقابلها من أوصاف الجاحدين الكفرة. فذكر أن **(من أوصاف المؤمن: التواضع للحق وللخلق)** ؛ فهو يقبل الحق ويُعظم الخلق ولا يحتقرهم، ويؤدي **(النصيحة لعباد الله على اختلاف مراتبهم؛ قولاً وفعلاً ونية)**، إتماماً بقول النبي صلى الله عليه وسلم الذي رواه مسلم في «صحيحه» من حديث تميم الداري رضي الله عنه: **«أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الدين النصيحة». قلنا: «لمن يا رسول الله؟» قال: «لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين، وعامتهم».**

ويقابل هذا في حال الجاحد أنه **(يتكبر على الحق وعلى الخلق)** معجب بنفسه، كما وصف النبي صلى الله عليه وسلم الكبر كما في «صحيح مسلم» أنه صلى الله عليه وسلم قال: **«الكبر بطر الحق، وغمط الناس»**، فبطر الحق يعني: دفعه وردّه، وغمط الناس يعني: احتقار الناس، فحال الجاحد تكبره على الخلق والحق جميعاً، وهو لا يدين بالنصيحة لأحد. أمّا أهل السنة فإنهم يدينون للأئمة جمعاء، ولهذا ذكر هذه الجملة جماعة من أهل السنة منهم المصنف رحمته الله في عقيدته المفردة، وقبله ابن تيمية رحمته الله في «الواسطية» ووجه ذلك أن الدين لا يقوم إلا بالنصيحة. والنصيحة: معناً جامعٌ يرجع إلى الدين كله، سواءً فيما يتعلق بالخطاب الخبري، أو ما يتعلق بالخطاب الشرعي الطلبي الجامع للأمر والنهي كما يُبين في محله الآتق به.

قال رَحِمَهُ اللهُ:

المؤمن: سليم القلب من الغش، والغل، والحقد، يحب للمسلمين ما يحب لنفسه، ويكره لهم ما يكرهه لنفسه، ويسعى بحسب وسعه في مصالحهم، ويتحمل أذى الخلق، ولا يظلمهم بوجه من الوجوه. والجاحد: قلبه يغلي بالغل والحقد، ولا يريد لأحد خيرا ولا نفعا؛ إلا إذا كان له في ذلك غرض دنيوي، ولا يبالي بظلم الخلق عند قدرته، وهو أضعف شيء عن تحمل ما يصيبه منهم.

هذا هو الوصف الثالث من أوصاف المؤمنين وما يقابلها من حال الجاحدين، فذكر أن المؤمن يتصف بسلامة القلب، فلا غش فيه، ولا غل، ولا حقد بل دعواه: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ [الحشر]، ولا يتفجع العبد في الدنيا والآخرة حتى يكون قلبه سليما كما قال الله ﷻ: ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ آتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٩﴾﴾ [الشعراء].

والحد الجامع للقلب السليم أنه: السالم من أمراض الشهوات والشبهات.

فإذا خلا القلب من هذين النوعين من الأمراض بجميع صورهما كان القلب متحققا في السلامة موصوفا بأنه سليم، وإذا أصابه شيء من هذه الأمراض سواء فيما يتعلق بالشهوات أو الشبهات، فإنه ينقص حظه من السلامة ويمرض وربما مات كما بينه أهل العلم -رحمهم الله تعالى- في مطولاتهم.

ومن الجملة ما يتعلق بسلامة القلب أن هذه السلامة تورث صاحبها محبة الخير للمسلمين، ولذلك فإن المؤمن يحب للمسلمين ما يحبه لنفسه ويكره لهم ما يكره لنفسه، وقد جاء نعت هذا في حديث النبي ﷺ المروي في «الصحيح»: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه»، ومقتضى هذا أن يكره أيضا لأخيه ما يكره لنفسه، (ويسعى بحسب وسعه في مصالحهم)، يعني: على قدر طاقته واستطاعته في مصالح العباد، ائتمارا بفضل ذلك كما جاء في الحديث المروي في «الصحيح»: «والله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه»، فكل ما أزداد العبد إعانة لإخوانه كلما أمده الله ﷻ بعونه، ثم هو متحمل لأذى الخلق (لا يظلمهم بوجه من الوجوه)، فحال الكامل من عباد الله ﷻ أنه أيما أذى ورد عليه بقول أو فعل أو إشارة أو غمز فإنه يتحمل هذا الأذى، ولا يظلم أحدا من خلق الله ﷻ بوجه من الوجوه، بل يزيد على عدم الظلم بأنه يبادرهم بالعضو عنهم فيما ظلموه كما قال النبي ﷺ حاثا على ذلك: «ما زاد الله عبدا بعفو إلا عزا» رواه مسلم.

من أسباب العزة أن يكون الإنسان معرضا عن أذى الناس، ولم يجد أحدا من كمل العباد يترقى في مراتب الكمال حتى يكون من جملة أوصافه هذا، لأن المرء لا ينفك عن الأئس بالناس وهي القاعدة التي ذكرها أبو

Hg

المجلس الثالث

العبّاس ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ وابن خلدون وابن القيم في جماعة من قولهم: «الإنسان مدنيٌّ بالطَّبْع» ؛ يعني: أن طبعه يدعوهُ إلى أن يكون مُعاملاً لغيره من الخلائق، وإذا عاملت غيرك من الخلائق لزم من هذا أن يكون بينك وبينهم شيءٌ من الأذى، ورُبَّما جرَّ هذا بعضكم إلى ظلم بعض، فلا يكملُ العبد حتى يتجرد من هذه الخلة الرديّة، ويتحلَّى بالخلة الكاملة وهو أنّه إذا ظلم فإنه لا يبادر ظالمه بأخذ حقه بل يبادره بما هو أكمل من ذلك وهو العفو عنه، فيورثه اللهُ عَزَّوَجَلَّ العزَّ.

ومن هنا قال أبو العبّاس ابن تيمية الحفيد رَحِمَهُ اللهُ: «العارف لا يطالب ولا يغالب ولا يعاتب». نقله تلميذه ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في «مدارج السالكين»، فقوله: «العارف لا يطالب» ؛ فهو لا يرغب إلى النَّاس مطالبًا بحقوقه عليهم، فلا يرى أن لازماً عليهم أن يقوموا بحقه بل يترك حقه قربةً إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وهو «لا يغالب» على شيءٍ ممَّا يتهافُ عليه النَّاس، ولا يعاتبهم في شيءٍ أخذه لم أخذه، وفي شيءٍ تركه لم تركه، فهذا حال الكُمَّل من عباد الله عَزَّوَجَلَّ، جعلنا اللهُ وإياكم من أولئك.

أمَّا الجاحد فإنه بخلاف هذا ف(قلبه يغلي بالغل والحقد)، ولا يرد لأحد خيراً ولا نفعاً إلا إذا كان في غرضٍ دنيوي، يعني في مصلحةٍ محسوسةٍ تصل إليه بالدُّنيا، ولأجل ذلك لا يُبالي بظلم الخلق إذا قدرَ عليهم، أمَّا إذا كان مستضعفاً فإنه ينطوي عن ظلمهم حتى إذا قوي أستنصر عليهم وظهر عليهم بظلمه، وهو في ذلك أضعفُ ما يتحمَّل الأذى من الخلائق، فهو لو أُوذي بغمزةٍ أو لمزّةٍ أو طرفةٍ عينٍ صبَّ جامٌ غضبه على ذلك الذي ظلمه بما فعل، فهذه حالٌ رديّة كما تقدّمت.

والكمالُ أن تُجرّد نفسك من هذه الأحوال، وأن تكون على النِّعْت الذي قدّمه المصنّف رَحِمَهُ اللهُ في حال المؤمن.

قال رَحِمَهُ اللهُ:

المؤمنُ: صدوق اللسان، حسن المعاملة.

وصفةُ: الحِلْمُ، والوقارُ، والسكينةُ، والرَّحمةُ، والصبرُ، والوفاءُ، وسهولة الجانب، ولينُ العريكةِ.  
والجاحدُ؛ وصفه: الطيشُ، والقسوةُ، والجزعُ، والهلعُ، والكذبُ، وعدم الوفاءِ، وشراسةُ الأخلاقِ.

ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللهُ في هذه الجملة وصفًا رابعًا من أوصاف المؤمن وما يقابله من نعت الجاحد والغافل.  
فذكر أن المؤمن (صدوق اللسان، حسن المعاملة) فلا يأتي على لسانه استدامة الكذب ولا استطابته بل هو  
يسيرٌ على قانونٍ واحدٍ فيما يحدث به وهو لزوم الصدق، ويحسن معاملة الخلائق متصفاً بـ(الحِلْمُ، والوقارُ،  
والسكينةُ، والرَّحمةُ، والصبرُ، والوفاءُ، وسهولة الجانب، ولينُ العريكةِ)، والمراد بلين العريكة: سلسُ الخلق  
وانكسارُ النخوة. فإذا صارَ الإنسان سَلِسًا في أخلاقه كاسرًا لنخوته فهو الذي يُوصفُ بأنه لِينُ العريكة، فتجد  
المؤمن محفورًا بهذه الصفات التي ذكرها المصنّف رَحِمَهُ اللهُ يتقلّب بين آلائها ونعمائها تنقله من خيرٍ إلى خير.  
أمّا الجاحدُ فهو بخلاف ذلك فلا حلم ولا وقار بل هو طائشٌ قاسي جزعٌ هلعٌ كذابٌ خؤونٌ شرس الأخلاقِ  
والطباع، ولهذا يظهر تأثر الإنسان بالناس على قدر ما لهم من هذه الأخلاق، فكلُّ ما إزداد الإنسان حظًا من  
هذه الأخلاق ومصاحبةً لمن كان نصيبه قدحاً مُعلّى من هذه الأخلاق كملت حاله، وكلّما تجرّد الإنسان من  
أخلاق المؤمن وقع في أضدادها من أخلاق أهل الجحود، فإذا حُرِمَ الحلم والوقار والسكينة تقلّب بين الطيش  
ونظائره، وإذا سلب الرَّحمة صار قاسيًا، وإذا لم يكن صبر صار جزعًا هلوغًا، وإذا لم يكن وفاءً صار خؤونًا،  
وهلمّ جرا.

المؤمن: لا يذلُّ إلا الله، قد صانَ قلبَهُ ووجهَهُ عن بذلِهِ وتذللِهِ لغيرِ ربه.

وصفُهُ: العَفَّةُ، والقوةُ، والشجاعةُ، والسَّخاءُ، والمروءةُ، لا يختارُ إلا كلَّ طيبٍ.

أَمَّا الجَّاحِدُ: فعلى الضدِّ من ذلك، قد تعلقَ قلبه بالمخلوقينَ خوفاً من ضررهم ورجاءً لنفعهم وبذلَ لهم ماء وجهه وليس له عفةٌ ولا قوةٌ ولا شجاعةٌ إلا في أغراضه السُّفليةِ، عادمُ المروءةِ والإنسانيةِ، لا يُبالي بما حصلَ له من طيبٍ أو خبيث.

ذكرَ المصنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ في هذه الجملة وصفًا خامسًا من أوصافِ المؤمنين وما يُقابلها من أوصافِ أهل الجحود والغفلة.

فذكرَ أنَّ (المؤمن: لا يذلُّ إلا الله، قد صانَ قلبَهُ ووجهَهُ عن بذلِهِ وتذللِهِ لغيرِ ربه)، وسبقَ أن عرفتَ أن الذلَّ الذي هو وصفُ المؤمن هو ذلُّ الاختيار، وهو الذي يأتي -في السِّياق القرآني والشَّرعي- التعبير عنه بالخشوع، فليس من مراتب العبودية كما تقدَّم مرتبة الذلِّ، ولا في الكتاب ولا في السنة الأمر بالذلِّ، وإنَّما فيهما الأمر بالخشوع والمدح بالخشوع والوصف بالخشوع، فالمؤمن في قلبه خشوعٌ وتطامنٌ لربه ﷻ قد صانَ وجهه وقلبه عن التذلل لغير الله ﷻ، وهذا سرُّ استغناء المؤمن بربه ﷻ وإفتقار غيره من الخلائق إلى غيرِ الرِّبِّ ﷻ؛ فإنَّ المؤمنَ إذا ملئ قلبه بالتذلل والخضوع لله ﷻ كان في ذلك إغناءً له عن غيرِ الله ﷻ، وإذا سلب هذا من قلبه إزداد إفتقاره إلى الخلائق وكان ذلك ذلًّا له كبيراً، ولذلك كان من دعاء من سبق: «اللَّهُمَّ أعننا بالافتقار إليك ولا تفقرنا بالإستغناء عنك».

فكلَّمَا إزداد العبد إفتقاراً إلى الله زاد غناه، وكلَّمَا نقصَ حظه من الإستغناء لله وتعلَّق بالمخلوقينَ كلَّمَا كان عبداً رقيقاً وأولئك من دونِ الله ﷻ؛ وهذا الاستغناء يوجبُ للعبد صفات الكمال، فهو لكون قلبه ليس فيه ذلُّ إلا الله أتصفَ بـ(العَفَّةُ، والقوةُ، والشجاعةُ، والسَّخاءُ، والمروءةُ، لا يختارُ إلا كلَّ طيبٍ) فيما يقوله ويأكله وينطقُ به.

(أَمَّا الجَّاحِدُ: فعلى الضدِّ من ذلك) لأنَّ قلبَهُ (قد تعلقَ قلبه بالمخلوقينَ خوفاً من ضررهم ورجاءً لنفعهم) كما سبق بيانه، فاستعبدَ قلبَهُ لهم إمَّا لصورهم أو لمديحهم أو لرئاساتهم ومناصبهم أو لدراهمهم ودنانيرهم، فتجدُ هذا -الذي استعبدَ بمثل ما ذكرنا- خائفاً من ضررهم راجياً لنفعهم ملتَمساً لرضاهم باذلاً لهم ماء وجهه، (ليس له عفةٌ ولا قوةٌ ولا شجاعةٌ إلا في أغراضه السُّفليةِ، عادمُ المروءةِ والإنسانيةِ، لا يُبالي بما حصلَ له من طيبٍ أو خبيث).



قال رَحِمَهُ اللهُ:

المؤمن: قد جمع بين السعي في فعل الأسباب النافعة والتوكل على الله والثقة به، وطلب العون منه في كل الأمور، والله تعالى في عونه.

وأما الجاحد: فليس عنده من التوكل خبر، وليس له نظرٌ إلا إلى نفسه الضعيفة المهينة، قد ولاه الله ما تولى لنفسه، وخذله عن إعانتة على مطالبه، فإن قَدَّرَ له ما يُحِبُّ كان استدراجًا.

ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللهُ في هذه الجملة وصفا سادسا من صفات المؤمنين.

وهو أنّ المؤمن: يجمع (بين السعي في فعل الأسباب النافعة والتوكل على الله والثقة به)، وفي هذه الجملة إشارة إلى أنّ التوكل لا يدخل فيه فعل الأسباب، لأن حقيقة التوكل: هي عمل القلب. كما قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ: «التوكل عمل القلب»، أمّا الأسباب فهي خارجة عن حقيقة التوكل ولذلك قال الله ﷻ: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴿١٥٩﴾﴾ [آل عمران]، وقال النبي ﷺ كما في حديث عمر بن أمية الضمري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عند ابن حبان وابن خزيمة والحاكم في «المستدرک» وإسناده جيد، قال رَحِمَهُ اللهُ: «اعقلها وتوكل»، فقدّم السبب وهو عقل الناقه، ثم ذكر عمل القلب وهو التوكل بأن تفوض الأمر إلى الله ﷻ.

فالتوكل ليس من معناه فعل السبب، ولكنه من شرطه، ففرّق بين كون الشيء شرطاً وبين دخوله في حقيقة المُسَمَّى، وقد بيّنا هذا في مقامه اللائق.

كما أنّ من صفة المؤمن أنّه يطلب العون من ربه ﷻ في كل الأمور، والله ﷻ في عونه لأنه دائم الالتماس من ربه طلب المعونة، ولذلك كان من دعاء المسلمين في كلّ صلاة قولهم في قراءة الفاتحة: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾: تدفع داء الرياء، ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾: تدفع داء الكبرياء. لأنّ المرء إذا أقرّ بأنّ العبودية هي لله ﷻ وحده لم يكن في قلبه إلتفاتٌ للمخلوقين، وإذا كان إستعانتة هي بالله وحده لم يكن في نفسه إلتفاتٌ إليها بما وهبت من القُدْر والإرادات والكمالات بل هو مُظَهِّرٌ لضعفه ملتمسٌ من الله ﷻ عونه ومدده.

أمّا الجاحد والغافل فهو على النقيض من هذا، (ليس عنده من التوكل خبر، وليس له نظرٌ إلا إلى نفسه الضعيفة المهينة)، فهو يفخرُ بقواه ويذكر أنّ هذا الذي أوتيه إنّما حازه بفصاحة بيانه، وقوة جنانه، ومضاء رأيه، ونفاذ حجته؛ فكل ما يدور فيه من مواهبٍ وقُدْرٍ إنّما أكسبها بقدرته الضعيفة.

Hg

المجلس الثالث

وأعظم الهوان إلى العبد أن يُوكَل إلى نفسه، لأن الإنسان خلق ضعيف، وإذا أوكَل الضعيف إلى ضعيف كان ذلك غاية الحطم له، ولهذا فإن من علامات الأقوياء أنهم لا يَكَلون أنفسهم إلى أنفسهم وإنما يَكَلون إلى ربهم ﷻ، لأنَّ القُدرة والإرادة التي تفعل بها ما تشاء إنما وهبك الله ﷻ إيّاها، ولو لم يهبك الله ﷻ إيّاها لما كان لك قدرة على شيء.

ومن لطيف ما يُذكر في هذا المقام ما ذكره أبو الفرج ابن رجب رَحِمَهُ اللهُ في بعض رسائله: «أنَّ رجلاً كان يُعرفُ بقوة السِّباحة وسرعتها، فجعل له بعض أصدقائه وأقرانه جُعلًا -يعني: عطية-، إن قطع نهرًا سمّاه، بعيد الشطء قوي الموجه، إن قطعه في مدة يسيرة، فضرب بينهما موعدًا يخرجان فيه إلى ذلك النهر، ووقف صاحب الجُعل على شاطئ النهر الآخر، ورمى السَّبَّاح بنفسه في هذا النهر، وأشدَّ في سباحته، حتى قُرب من نيل تلك العطية لانقضاء قدرته على السباحة في أقلَّ من الوقت الذي ضربه له صاحب العطية، فلما أقبل على صاحبه قال له صاحب العطية مبشراً له: يا فلان فزت بالجعل إن شاء الله، فقال المغرور -بقواه المقصر في معرفة مولاه-: فزتُ بالعطية شاء الله أو لم يشأ الله! فأخذته الأمواج وخسف الله ﷻ به في قعر النهر».

ولذلك إذا وُكِّل العبد نفسه إلى نفسه كان ذلك العطب والهلاك لها، وإذا استقوى بربه ﷻ وفوض الأمر إليه كان ذلك سرُّ قوته، ومتى ركن العبد إلى نفسه ولاه الله ﷻ ما تولى وخذله عن إعانتته، فإن قُدْر له شيء ممَّا يُحب فإنما يكون ذلك استدراجاً من ربِّنا ﷻ.

قال رَحِمَهُ اللهُ:

المؤمن: إذا أتته النعم تلقاها بالشكر، وصرفها فيما ينفعه ويعودُ عليه بالخير.  
وغير المؤمن: يتلقاها بأشْرٍ وبطرٍ واشتغالٍ بالنعمة عن المنعم، وعن شكره ويصرفها في أغراضه السفلية،  
وهي مع هذا سريعٌ زوالها قريبٌ انفصالها.

ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللهُ هنا الصفة السابعة من صفات المؤمن وما يقابلها من صفة الجاحد والغافل.

فذكر أن (المؤمن: إذا أتته النعم تلقاها بالشكر، وصرفها فيما ينفعه ويعودُ عليه بالخير) كما جاء في حديث  
صهيب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في «صحيح مسلم» أن النبي ﷺ قال: «عجبا لأمر المؤمن، إن أمره كله خير؛ فإن أصابته سراءٌ  
شكر فكان خيرا له»، فذكر أن حلية المؤمن إذا وردت عليه النعمة أنه يقابلها ويتلقاها بالشكر لربه ﷻ ويصرفها  
بما ينفعه ويعود عليه بالخير.

أمّا غير المؤمن فإنه (يتلقاها بأشْرٍ وبطرٍ) يعني: يدفع النعمة ويتعدى بها ما أذن الله ﷻ، وينشغل بهذه النعمة  
عن المنعم ﷻ ولا يقوم بشكره ثم يصرّف هذه النعمة (في أغراضه السفلية) التي حرّمها الشريعة، ومع كل هذا  
فإن نعمته هذه (سريعٌ زوالها قريبٌ انفصالها)، لأن نعم الدنيا فانيةٌ خسيصة، وأمّا نعم الآخرة فإنها غاليةٌ نفيسة،  
ولا يتلذذ العبد بنعمة الدنيا حتى يكون على الحال التي تقدّمت من كونه مؤمنا يستعين بها على طاعات الله ﷻ،  
فتكمل له اللذة لأنه جمع بين أمرين:

أحدهما: التمتع بهذه النعمة.

والثاني: حصول الأجر والثواب عليها في الآخرة، لأنه يحتسب الأجر على الله ﷻ في هذه النعمة.

فمثلا: نعمة النوم إذا أُنعم على العبد بتيسير النوم له في حالٍ من الأحوال، فإن المرء تكمل لذته من النوم إذا  
كانت هذه اللذة مُحْتَسَبًا لها عند الله ﷻ راجيا ثوابها، فيحصل به نعمة عاجلة وهي نعمة البدن براحتة، ويحصل  
بها نعمة آجلة وهي ثواب الله ﷻ.

أمّا من لا يحتسب ويجهد نعمة الله ﷻ، فهو وإن ولغ في نعماء الله ﷻ فلا تحصل له من لذة النوم كما  
تحصل لغيره.

وهذا الباب وهو باب اللذات من أعظم أبواب العلم والديانة، وقد سبق أن عرفت عظيم لذة الأُنس بالله ﷻ  
وما تكسبه تلك اللذة من الكلمات التي توجب للعبد ترقيا في الدنيا وفي الآخرة.

Hg

المجلس الثالث

المؤمن: إذا أصابته المصائب قابلها بالصبر والاحتساب، وارتقاب الأجر والثواب، والطمع في زوالها. فيكون ما عوّض من الخير والثواب أعظم مما فاته من محبوب أو حصل له من مكروه. والجاحد: يتلقاها بهلع وجزع، فتزداد مصيبتُه ويجمع عليه ألم الظاهر وألم القلب، قد عُدِم الصبر، وليس له رجاء في الأجر، فما أشد حسرتَه، وأعظم حُزنَه؟

ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللهُ في هذه الجملة الصّفة الثامنة من صفات المؤمن وما يقابلها من حال الجاحد والغافل. فذكر أنّ (المؤمن: إذا أصابته المصائب قابلها بالصبر) واحتساب الأجر عند الله ﷻ مرتقباً حصوله، ويطمئن في زوالها برحمة الله ﷻ (فيكون ما عوّض من الخير والثواب أعظم مما فاته من محبوب أو حصل له من مكروه) كما قال الله ﷻ: ﴿وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ ﴿١٥٥﴾ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴿١٥٦﴾ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ ﴿١٥٧﴾﴾ [البقرة]، فذكر الله ﷻ أنه إذا حصل للعباد صبرٌ على هذه الحال، فإنهم يغمون هذه المرباح الثلاث:

- صلاة الله ﷻ عليهم.

- ورحمته ﷻ بهم.

- واهتداؤهم الاهتداء الكامل.

أمّا من قابل المصيبة كحال الجاحد بالهلع والجزع، فإن ذلك يكون سبباً في ازدياد مصيبتِه ويجمع عليه ألم الباطن وألم الظاهر، فيتألم بدنه ظاهراً، ويتألم قلبه باطناً، قد عُدِم الصبر وليس له جزاء في الأجر، فما أشد حسرتَه وأعظم حُزنَه، لأنّه لا يحصل له بوقوع المصيبة لا صلاةً من ربه، لا رحمةً منه ﷻ ولا هو من المهتدين، فلا يزال مُقلّباً من عذاب إلى عذاب.

وعلى قدر كمال الصبر واحتساب الأجر تكون خفة المصيبة، فإذا كان صبرك عظيماً كانت المصيبة عليك خفيفةً وإن عظمت، وحصل لك من الأجر أعظمه، وإذا كان المرء منزعاً عند ورود المصائب لم يُروّض نفسه على الصبر فإنه يُحرّم الأجر ثم يسلو عن مصيبتِه كما قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: «من لم يصبر صبر الكرام سلا سلو البهائم».

ومعنى هذا الكلام: أن المرء إذا وردت عليه نكبة أو مصيبة تلوى فيها أيّاماً فما هو إلا والدّابة سواء، فإنّ النّاقة إذا مات فصيلها حنت يوماً وأنت ثانياً ثم ما هو إلا يوم ثالث وإذا بها ترجع إلى فصيل آخر وتروّض عليه

ليس لها بوليد، فإذا لم تعود نفسك أن تصبر صبر الكرام فإنك لا محالة صائرٌ إلى حال هذه البهائم العجماء. وينبغي أن يعلم المرء أن من سياسة أدب النفس في الصبر أن تحمّلها على صبر الصغير حتى تتحمّل صبر الكبير، فإن من لم يصبر على عشرة القدم لم يصبر على ما فوقها من الألم، فينبغي أن توطن نفسك إذا عثرت بقدمك أن هذه المصيبة إن حلت بك وأن الله عز وجل يأجرك عليها إذا صبرت واحتسبت، فإن هذا إذا صار عادةً للنفس مستديمة حملت العبد على أن يتحمّل المصائب العظام إذا حلت به.

قال رَحْمَةُ اللهِ:

المؤمن: يدينُ الله بالإيمان بجميع الرُّسل وتعظيمهم، وتقديم محبتهم على محبة الخلق كُلِّهم، ويعترفُ أنَّ كل خيرٍ ينالُ الخلقَ إلى يوم القيامةِ فعلى أيديهم ويارشادهم، وكل شرٍّ وضررٍ ينالُ الخلقَ فسببه مخالفتهم، فهم أعظمُ الخلقِ إحساناً إلى الخلقِ وخصوصاً إمامهم وخاتمهم محمدٌ ﷺ الذي جعله الله رحمةً للعالمين، وبعثه لكل صلاحٍ وإصلاحٍ وهدايةٍ.

وأما الملحدون: فبضد ذلك، يعظِّمون أعداء الرُّسل، ويحترمون أقوالهم، ويهزؤون كأسلافهم بما جاءت به الرُّسل، وذلك أكبرُ دليلٍ على سخافة عقولهم، وهبوط أخلاقهم إلى أسفل سافلين.

ذكر المصنّف رَحْمَةُ اللهِ في هذه الجملة الوصف التاسع من أوصاف المؤمن.

فهو (يدينُ الله بالإيمان بجميع الرُّسل وتعظيمهم، وتقديم محبتهم على محبة الخلق كُلِّهم) كما قال الله ﷻ عن المؤمنين: ﴿لَا تَفَرُّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، ويعترفون (أنَّ كل خيرٍ ينالُ الخلقَ إلى يوم القيامةِ فعلى أيديهم ويارشادهم) حازوه (وكل شرٍّ وضررٍ ينالُ الخلقَ فسببه مخالفتهم)، فأعظم الخلقِ إحساناً إلى الخلقِ من الخلقِ هم الأنبياء والرُّسل، وإذا رأى المرءُ إحسان النبي ﷺ ما بلغ من الرِّسالة عقلَ هذا كمال العقل، فكلُّ ما تقلَّب فيه من نعمة باطنة أو نعمة ظاهرة فإنَّما تلقيتها هذا بالوحي الذي أوحى إلى رسولنا ﷺ، وقد جمع لك ﷺ كل صلاح وإصلاح وهداية.

أمَّا الملحدون فبضد ذلك، فإنَّهم (يعظِّمون أعداء الرُّسل، ويحترمون أقوالهم، ويهزؤون كأسلافهم بما جاءت به الرُّسل) كما قال الله ﷻ: ﴿كُلُّ كَذَّبِ الرُّسُلِ فَحَقَّ وَعِيدِ﴾ [١٤]، فتبع هؤلاء أسلافهم الذين كذبوا بالرُّسل، وهذا (أكبرُ دليلٍ على سخافة عقولهم، وهبوط أخلاقهم إلى أسفل سافلين)، ووجه ذلك أنَّ هؤلاء ذمُّوا من أحسن إليهم ومدحوا من أساء إليهم، فإنَّهم ذمُّوا الرُّسل الذين جاء على أيديهم الإحسان التام الكامل إلى البشر، وعظَّموا ومدحوا من أساء إليهم من الملحدين والفجرة والفلاسفة الذين لا يعظِّمون الله ﷻ حرمةً ولا يُجلِّون له ﷻ قدراً، فجَرَّ هذا إلى نزولهم في أسفل سافلين وهبوط أخلاقهم إلى أسفل واد.

قال رَحِمَهُ اللهُ:

المؤمن: يدينُ الله بمحبةِ الصَّحابةِ وأئمةِ المسلمينَ وأئمةِ الهدى.  
والملحدُ: بالعكس.

ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللهُ هنا الوصفَ العاشرَ من أوصافِ المؤمنين، وما يقابلها من وصفِ الملحدين.

فذكر أنّ (المؤمن: يدينُ الله بمحبةِ الصَّحابةِ وأئمةِ المسلمينَ وأئمةِ الهدى).

أمّا (الملحد بالعكس) فهو بعكس ذلك. فهو يُظهرِ العداوةَ للصَّحابةِ رَحِمَهُمُ اللهُ وفي قلبه غِلٌّ وحقدٌ عليهم قال

الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ: «إذا رأيتَ رجلاً يطعنُ في أحدٍ من أصحابِ النَّبيِّ رَحِمَهُ اللهُ فَاتَّهَمَهُ على الإسلام».

ومن صفةِ المؤمنِ هنا أنه يحبُّ أئمةَ المسلمينَ وأئمةَ الهدى فإنَّ هذه طريقة أهلِ السُّنة كما ذكر ذلك أبو

جعفر الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ في «عقيدته»، ونصَّ على ذلك أيضاً المصنّف رَحِمَهُ اللهُ في «عقيدته» المفردة فقال:

«ويحترمون العلماء»؛ فأئمةَ عالم وإمام من أئمةِ المسلمينَ وأئمةِ الهدى لا أئمةَ الضلال فإنَّ المؤمن يُعظِّمه

ويبجِّله ويُقدِّره حق قدره.

أمّا الملحد فهو بعكس ذلك يستخفُّ بهم ويسهزئُ بهم، ويتنقَّصهم ولا يقوم لهم بحق.

المؤمن: لكمال إخلاصه لله، يعمل لله، ويحسن إلى عباد الله.  
والجاهد: ليس لعمله غاية إلا تحصيل أغراضه الخسيسة.

ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللهُ هنا الوصف الحادي عشر للمؤمن وما يقابله من وصف الجاهد.

فذكر أن (المؤمن: لكمال إخلاصه لله، يعمل لله)، فهو مخلص لله رَحِمَهُ اللهُ كما قال الله رَحِمَهُ اللهُ: ﴿وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ

لِلَّهِ﴾، [النساء: ١٤٦] وهو محسن إلى عباد الله كما قال الله رَحِمَهُ اللهُ في وصفهم: ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا

﴿٨﴾ إِنَّمَا نَطْعَمُكُمْ لَوَجْهِ اللَّهِ لَا نُزِيدُكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكْرًا ﴿٩﴾ [الإنسان].

فالمؤمن يُخلص فيما عمل لله رَحِمَهُ اللهُ ويتقصد الإحسان إلى الناس، ومن أعظم الأسباب انشراح الصدر كما

ذكر ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في «زاد المعاد»: «الإحسان إلى الناس».

فإن المرء إذا أوصل نفعًا إلى مخلوق رجع ذلك الإحسان عليه:

- بانشراح صدره،

- وقوة قلبه،

- وطمأنينة نفسه.

أمّا (الجاهد: ليس لعمله غاية إلا تحصيل أغراضه الخسيسة)؛ فإذا عمل لم يكن مخلصًا لله، وإذا أحسن لم

يكن مقصوده من الإحسان إلى خلق الله إلا تحصيل أغراضه الخسيسة من أغراض الدنيا وأوغالها.



قال رَحِمَهُ اللهُ:

المؤمن: مُنْشَرِحُ الصِّدْرِ، بِالْعِلْمِ النَّافِعِ، وَالْإِيمَانِ الصَّحِيحِ، وَالْإِقْبَالِ عَلَى اللهِ، وَاللَّهْجِ بِذِكْرِهِ، وَالْإِحْسَانِ إِلَى الْخَلْقِ، وَسَلَامَةِ الصِّدْرِ مِنَ الْأَوْصَافِ الذَّمِيمَةِ.

وَالْجَاهِدُ الْغَافِلُ: ضِدُّ ذَلِكَ؛ لِفَقْدِهِ الْأَسْبَابِ الْمَوْجِبَةَ لِانْشِرَاحِ الصِّدْرِ.

ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللهُ هنا الوصف الثاني عشر للمؤمن وما يقابله من وصف الجاحد.

فذكر أن (المؤمن: مُنْشَرِحُ الصِّدْرِ)، وأن الجاحد الغافل يقابل هذا فصدره منقبض غير منشرح، وانشراح قلب المؤمن هو (بالعلم النافع، والإيمان الصحيح، والإقبال على الله ﷻ) واللّهج بذكره (والإحسان إلى الخلق، وسلامة الصدر من الأوصاف الذميمة)، كما قال الله ﷻ: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]؛ فالمؤمن كلما زاد حظه من الديمومة لله ﷻ والعبودية بمثل هذه الأسباب التي ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللهُ حصل له انشراح الصدر.

وأما الكافر فإنه حرج الصدر ضيقه، لأنه قد حرم أسباب الانشراح فلا يزال يتقلب من عذاب إلى عذاب.

إذا تقرّر هذا فما هو الجواب عن قول الله ﷻ: ﴿وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكَفْرِ صَدْرًا﴾ [النحل: ١٠٦]؛ فهل هذه الآية دالة

على أن صدر الكافر ينشرح؟

[الجواب]:

هذا الكافر هو الذي شرح صدره للكفر، ولم يكن الكفر سببا لانشراح الصدر.

ففرق بين كون السبب شارحا للصدر، وبين كون هذا العبد شرح صدره للكفر يعني: قابل هذا الكفر بالقبول والإذعان والاستجابة والاستسلام له، فليس في هذه الآية دليل على أن الكفر يشرح الصدر، وإنما فيها أن الكافر شرح صدره للكفر مع أن هذا الشرح للكفر لا يزيد صدره إلا ضيقا وحرجا كما ذكر الله ﷻ في الآية الآتية.

فإذا قيل: إذا كان الإيمان الصحيح كما وصفت مع اختصارك واقتصارك، وأن به السعادة العاجلة والآجلة وأنه يصلح الظاهر والباطن والعقائد والأخلاق والآداب، وأنه يدعو البشر كلهم إلى خير وصلاح، ويهدي للتي هي أقوم؛ فإذا كان الأمر كما ذكرت، فلما كان أكثر البشر عن الدين والإيمان معرضين، وله محاربين، ومنه ساخرين؟ وهلا كان الأمر بالعكس؛ لأن الناس لهم عقول وأذهان تختار الصالح على الفاسد والخير على الشر والنافع على الضار؟

فالجواب: أن هذا الإيراد قد ذكره الله في كتابه وأجاب عنه بذكر الأسباب الواقعة المانعة وبالموانع العائقة، وبذكر الأجوبة عن هذا الإيراد لا يهول العبد ما يراه من إعراض أكثر البشر عنه ولا يستغرب ذلك.

ذكر المصنف رَحْمَةُ اللهِ في هذه الجملة استطراداً ينقدح في الأذهان، وهو أنه (إذا كان الإيمان الصحيح)، سبب لكل خير وصلاح وهداية، فلماذا حال (أكثر البشر عن الدين والإيمان معرضين) وأكثر الناس قد حُجب عن هذا الخير فأكثر أهل الأرض ليسوا بمؤمنين؟

وبين المصنف رَحْمَةُ اللهِ في صدر جوابه عن هذا الإيراد: أن (هذا الإيراد قد ذكره الله ﷻ في كتابه)، كان الكفار يذكرون فيها حالهم على جهة المدح مع أنهم في الحقيقة قد حُجبوا عما هو حال كمال، وشُغلوا بأسباب أخرى حالت بينهم وبين نور الهداية كما قال الله تعالى: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِنْكُافٍ قَدِيمٌ ﴿١١﴾ [الأحزاب]، وقال تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْحَيَاتِ وَالطَّلْعُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلًا ﴿٥١﴾ [النساء].

وهذا الإيراد الذي ينقدح في الأذهان، جوابه:

أن هذا الأمر - وهو حجبهم - وقع لأسباب كانت قائمة بهم؛ فمنعوا بها من الخير، ذكر المصنف رَحْمَةُ اللهِ هنا عشرة منها.

قال رَحِمَهُ اللهُ:

فأقول: قد ذكر الله لعدم الإيمان بالدين الإسلامي مواعٍ عديدة واقعةً من جمهورِ البشر:

١ - منها الجهلُ به وعدمُ معرفتهِ حقيقةً وعدمُ الوقوفِ على تعاليمه العالِية وإرشاداته السامية ؛ والجهلُ بالعلوم النَّافعة أكبرُ عائقٍ وأعظمُ مانعٍ من الوصولِ إلى الحقائقِ الصحيحةِ والأخلاقِ الجميلةِ. قال تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾ [يونس: 39]؛ فأخبرنا أنَّ تكذيبهم صادرٌ عن جهلهم، وعدمِ إحاطتهم بعلمه، وأنَّه لم يأتهم تأويله الذي هو وقوع العذابِ، الذي يُوجبُ للعبدِ الرجوعَ إلى الحقِّ والاعترافِ به. ويقولُ تعالى: ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ﴾ [الأنعام]، ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام]، ﴿صُمُّ بَكْمُ عُمَىٰ فَهْمٌ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة]، ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الروم]، إلى غير ذلك من النصوصِ الدالةِ على هذا المعنى.

والجهلُ إمَّا أن يكون بسيطاً كحال كثيرٍ من دهماء المكذبين للرَّسولِ الرَّادينِ لدعوتهِ اتباعاً لرؤسائهم وساداتهم، وهم الذين يقولون إذا مسَّهم العذابُ: ﴿رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكِبْرَاءَنَا فَأَضَلُّنَا السَّبِيلَا﴾ [الأحزاب]. وإمَّا أن يكون الجهلُ مركباً، وهذا على نوعين: أحدهما: أن يكون على دينِ قومه وآبائه، ومن هو ناشئٌ معهم فيأتيه الحقُّ فلا ينظرُ فيه، وإن نظرَ فنظرٌ قاصرٌ جدًّا لرضاه بدينه الذي نشأ عليه وتعصَّبه لقومه.

وهؤلاء جمهورُ المكذبين للرُّسُلِ، الرَّادينِ لدعوتهم ؛ الذين قال الله فيهم: ﴿وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِّنْ نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف]، وهذا هو التقليدُ الأعمى، الذي يظنُّ صاحبه أنَّه على حقٍّ وهو على الباطل، ويدخل في هذا النوعِ أكثرُ الملحدين الماديين، فإنَّ علومهم عند التحقيق تقليدٌ لزعمائهم، إذا قالوا مقالةً قبلوها كأنها وحيٌّ منزلٌ، وإذا ابتكروا نظريةً خاطئةً سلخوا خلفهم في حالِ اتِّفاقهم وحالِ تناقضهم، وهؤلاء فتنةٌ لكلِّ مفتونٍ لا بصيرةَ له.

النوعُ الثاني من الجهلِ المركَّبِ: حالةُ أئمةِ الكفرِ وزعماء الملحدين الذين مهروا في علوم الطبيعة والكون، واستجهلوا غيرهم وحصروا المعلومات في معارفهم الضئيلة ضيقة الدائرة واستكبروا على الرُّسُلِ وأتباعهم، وزعموا أنَّ العلوم محصورةٌ فيما وصلت إليه الحواسُّ الإنسانية والتجاربُ البشرية وما سوى ذلك أنكروه وكذبوه مهما كان من الحقِّ، فأنكروا ربَّ العالمين، وكذبوا رُسله، وكذبوا بما أخبرَ الله به ورُسُولُه من أمورِ الغيبِ كُلِّها، وهؤلاء أحقُّ الناسِ بالدُّخولِ تحتِ قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ

Hg

المجلس الثالث

أَلْعِلْمُ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴿٨٢﴾ [غافر]؛ ففرحهم بعلومهم - علوم الطبيعة - .

ومهارتهم فيها هو السبب الأقوى الذي أوجب لهم تمسكهم بما معهم من الباطل، وفرحهم بها يقتضي تفضيلهم لها، ومدحهم لها وتقديمها على ما جاءت به الرُّسُل من الهدى والعلم؛ بل لم يكفهم هذه الحال حتى وصلوا إلى الاستهزاء بعلوم الرُّسُل واستهجانها، وسيحقيق بهم ما كانوا به يستهزئون.

ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللهُ في هذه الجملة المانع الأول من موانع الإيمان وهو: الجهل وعدم المعرفة.

وهذا الجهل الذي أراده المصنّف رَحِمَهُ اللهُ أحدُ معنيي الجهل؛ فإنَّ الجهل يُطلق على معنيين:

المعنى الأول: الجهل بمعنى عدم الإدراك.

المعنى الثاني: الجهل بعدم اتباع المُدْرِك.

وهو المراد هنا، فليس المراد بالجهل في هذا المقام عدم الإدراك، لأنّه لو لم يكن لهؤلاء الإدراك لما قامت عليهم الحجة الرسالية، ولكن لهم إدراك ولم يتبعوا هذا المُدْرِك وتركوه، فوصفوا لأجل ذلك بالجهل. وهذا الجهل نوعان:

فالنوع الأول: تارة يكون عند من لا يدعي علماً، وهو الذي وصفه المصنّف بالسيط.

والثاني: يكون عند من يدعي علماً، ووصفه المصنّف بالتركيب.

وفيهما إشكال محلّه البسط في علم الأصول، لكن مراده أنّ الجاهل الذي يرد الشريعة أحد اثنين:

النوع الأول: جاهل لا يدعي علماً.

والنوع الثاني: جاهل يدعي علماً.

فأمّا النوع الأول: وهو الجاهل الذي لا يدعي علماً، فهو (حال كثير من دهماء المكذبين للرَّسُولِ ﷺ الرادين

لدعوته اتباعاً لرؤسائهم وساداتهم).

وأما النوع الثاني: وهو الجاهل الذي يدعي علماً، فهذا على نوعين كما ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللهُ:

النوع الأول: (أن يكون على دين قومه وآبائه)، فلسانه يلهج: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّقْتَدُونَ

﴿[الزخرف]، ويقول: ﴿بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾ [البقرة: ١٧٠]، فهو محجوب بهذا التقليد الأعمى بآبائه أو

رؤسائه، وغيرهم محجوب عمّا جاءت به الشريعة.

و(النوع الثاني من الجهل المركب: حالة أئمة الكفر وزعماء الملحدين الذين مهروا في علوم الطبيعة

والكون)، فهم يدعون أن عندهم علماً أعظم مما جاءت به الرُّسُل، ف(استجهلوا غيرهم وحصروا المعلومات

في معارفهم الضئيلة ضيقة الدائرة واستكبروا على الرُّسلِ وأتباعهم، وزعموا أنَّ العلوم محصورةٌ فيما وصلتْ إليه الحواسُّ الإنسانيَّةُ والتجاربُ البشريَّةُ) وفرحوا بهذه العلوم التي وصلوا إليها ومدحوها وقدموها (وما سوى ذلك أنكروهُ وكذبوهُ مهما كان من الحقِّ).

وهو رَحِمَهُ اللهُ بما ذكر من وصفهم يشيرُ إلى الملاحظة الذين نبتوا في القرن الماضي وأنكروا ألوهية الرَّبِّ ﷻ وهي المدرسة التي عُرِفَتْ بالمدرسة الشيوعية، وبُهِتوا هؤلاء بعلوم المعارف التي وصلوا إليها، وهي في الحقيقة ليست علماً؛ لأنَّها حجبتهُم عن الرَّبِّ ﷻ ولذلك قال اللهُ ﷻ في سورة الروم قال: ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ٦ ﴿يَعْلَمُونَ ظَهْرًا مِنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَفْلُونَ﴾ ٧ ﴿[الروم]، أعرَبَ الزَّمخشري - عفا اللهُ عنه - قوله ﷻ: ﴿يَعْلَمُونَ ظَهْرًا مِنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ بدلاً من قوله: ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾، قال: «وفي ذلك نكتة أن علمهم وجهلهم على حدِّ سواء، فليس معهم من العلم ما يستحق أن يُسمَّى علماً».

فعلم الدنيا لا يستحق أن يُسمَّى علماً وإن سَمَّاهُ صاحبهُ علماً، ولذلك قال اللهُ ﷻ: ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ فالغنى علومهم التي أشار إليها بقوله تعالى: ﴿يَعْلَمُونَ ظَهْرًا مِنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ فهم عندهم علوم دُنْيَا، لكنَّ هذا العلم في ميزان الشَّرْعِ ليس بعلمٍ على الحقيقة.

ولقد انخدع هؤلاء الملحدون كثير من المشتغلين بالعلوم العصرية التي لم يصحبها دينٌ صحيحٌ، والعهدة في ذلك على المدارس التي لم تهتم بالتعاليم الدينية العاصمة من هذا الإلحاد. فإن التلميذ إذا خرج منها لم يمهر في العلوم الدينية، ولا تخلق بالأخلاق الشرعية، ورأى نفسه أنه يعرف ما لا يعرفه غيره، احتقر الدين وأهله، وسهل عليه الانقياد لهؤلاء الملحدون الماديين. وهذا أكبر ضرر ضرب به الدين الإسلامي. فالواجب قبل كل شيء على المسلمين نحو المدارس أن يكون اهتمامهم بتعليم العلوم الدينية قبل كل شيء.

وأن يكون النجاح وعدمه متعلقًا بها لا بغيرها بل يجعل غيرها تبعًا، وهذا من أضر الفرائض على من يتولاها ويباشر تدبيرها، وعلى الأساتذة المعلمين فيها، ومستقبل الشبيبة متوقف على هذا الأمر. فليتنق الله من له ولاية، أو كلامٌ عليها، وليحتسب الأجر العظيم عند الله في جعل الدين أهم العلوم المدرسية، فإن الخطر كبير مع الإهمال، والصالح والخير مضمون مع العناية في علوم الدين.

استطرد المصنف رَحِمَهُ اللهُ ههنا نصحا وكشفًا لانخداع كثير من المشتغلين بالعلوم العصرية التي لم يصحبها دينٌ صحيحٌ هؤلاء الملحدون؛ حتى صارت مدارس المسلمين في كثير من البلاد تهمل العلوم الدينية، وتقدم العناية بالعلوم العصرية كالكيمياء أو الفيزياء أو الرياضيات وغيرها، وهذا من أعظم الضرر على المسلمين ولذلك قال المصنف: (فإن التلميذ إذا خرج منها لم يمهر في العلوم الدينية، ولا تخلق بالأخلاق الشرعية، ورأى نفسه أنه يعرف ما لا يعرفه غيره، احتقر الدين وأهله)، فنتج عن ذلك - كما تجده عند بعض هؤلاء - احتقار الدين وأهله، (وسهل عليه الانقياد لهؤلاء الملحدون الماديين).

ثم بين رَحِمَهُ اللهُ المخرج من هذه النازلة فقال: (الواجب قبل كل شيء على المسلمين نحو المدارس أن يكون اهتمامهم بتعليم العلوم الدينية قبل كل شيء). هذا أولا.

وثانيا: (وأن يكون النجاح وعدمه متعلقًا بها لا بغيرها بل يجعل غيرها تبعًا، وهذا من أضر الفرائض على من يتولاها ويباشر تدبيرها، وعلى الأساتذة المعلمين فيها، ومستقبل الشبيبة متوقف على هذا الأمر).

والعلوم الشرعية مع ما يقابلها من العلوم العصرية في المدارس لها ثلاثة أحوال:

الحال الأولى: أن لا تزاحم العلوم الشرعية الدينية بالعلوم العصرية المعرفية، وهذه حال الكمال؛ فيكون عند الطالب دينٌ صحيح، وينتفع بهذه العلوم العصرية، فهو يدرس من القرآن وتفسيره والحديث وشرحه

والفقه وبيان أحكام الشريعة، أكثر مما يدرسه من الكيمياء والفيزياء واللغات.  
 والحال الثانية: أن تزاحم العلوم الدنيوية العلوم الشرعية، فيكون حظ التلميذ من المعارف العصرية أكثر من  
 حظه من العلوم الدينية، وهذه الحال محرمة كما صرح بذلك أبو العباس ابن تيمية رحمته الله في «الرد على  
 المنطقيين» فقال: «إذا زاحمت العلوم الدنيوية العلوم الدينية حرم تعلمها».

والحال الثالثة: أن تتساوى الكفتان، فيكون حظ الطالب من العلوم الدينية كحظه من المعارف العصرية،  
 وهذه منزلة مترددة بين المنزلتين تُرَقَّبُ فيها المصالحُ والمفاسدُ والحسناتُ والسيئاتُ، إلا أنها ناقصة عن حال  
 الكمال التي تقدّمت.

وهذا البيان الذي ذكرنا من أحكام المزاخمة بين علوم الشريعة والعلوم الدنيوية يُوجِبُ على من كان له  
 ولاية أن يكون متقياً للرب تعالى (وليحتسب الأجر العظيم عند الله تعالى في جعل الدين أهم العلوم المدرسية، فإنَّ  
 الخطر كبيرٌ مع الإهمال، والصلاخُ والخيرُ مضمونٌ مع العناية في علوم الدين)، ومن يرى حال المسلمين في  
 كثيرٍ من بلادهم يعلمُ صدقَ مقالة المصنّف رحمته الله.

قال رَحِمَهُ اللهُ:

## ٢- ومن موانع الدين والإيمان: الحسد والبغي

كحال اليهود الذين يعرفون النَّبِيَّ ﷺ وصدقته وحقيقته ما جاء به كما يعرفون أبناءهم، ويكتمون الحق وهم يعلمون، تقديمًا للأغراض الدنيوية والمطالب السفلية على الإيمان، وقد منع هذا الداء كثيرًا من رؤساء قريش كما هو معروف من أخبارهم وسيرهم.

ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللهُ هنا مانعًا ثانيًا من موانع الدين والإيمان، وهو الحسد والبغي.

إنّما جَمَعَ بينهما لأنّ البغي لا ينشأ إلا من حسدٍ، يعني: البغي بغير الحق كما ستعرفه إن شاء الله تعالى. فإنّ الحسد معناه: كراهية وصول النعمة إلى مستحق لها.

- فإمّا أن يجتمع معها تمنّي زوالها،

- وإمّا لا يجتمع معها تمنّي الزوال،

فإذا اجتمع معها تمنّي الزوال كان ذلك الحسد مذمومًا قولًا واحداً؛

وأما إذا خلت من قصد تمنّي الزوال؛ كأن يتمنّي العبد مثلها أو أفضل منها فهذا هو يُقال: إنّه الحسد

الممدوح، ومدحه يعني في مقابلة السابق؛ وإلا ففي الأصل فإن العبد يحجب نفسه عن هذا الأمر وهو كراهية وصول النعم إلى عباد الله... وإن تمنّي مثلها أو أفضل منها من غير كراهية كونهم يتمتّعون في النعمة.

وأما البغي فإنّ البغي أحسن ما قيل في حدّه ما ذكره الرَّاعِبُ الأصبهاني رَحِمَهُ اللهُ في «المفردات»: «أنّه طلبُ

تجاوز الاقتصاد فيما يُحرّى».

والذي دلّ عليه القرآن أنّ البغي لا يكون مذمومًا بإطلاق ولا ممدوحًا بإطلاق، فالبغي يتنوع على نوعين:

الأول: يكون بغياً بغير حق، وهو المذموم.

والثاني: يكون بغياً بحق.

ولذلك قال الله ﷻ: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَأَلَّا تُمَّ وَالْبَغْيَ بغيرِ الْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٣٣]؛ فإذا كان بغياً

بغير الحق، صار مذمومًا، وإذا كان بغياً بحق لم يكن مذمومًا.

ولأجل هذا الوصف؛ فالبغي منه محمودٌ، ومنه مذمومٌ، كما ذكره الرَّاعِبُ الأصبهاني رَحِمَهُ اللهُ في «مفردات

القرآن»، وتبعه جماعة، ويدل عليه ظاهر القرآن الكريم في آياتٍ عدة.

وذكر المصنّف رَحِمَهُ اللهُ أنّ هذا المانع ممّن اتّصف به اليهود (الذين يعرفون النَّبِيَّ ﷺ وصدقته وحقيقته ما جاء



به كما يعرفون أبناءهم، ويكتمون الحقَّ وهم يعلمون، تقديمًا للأغراض الدُّنيوية والمطالب السُّفلية على الإيمان، وقد منَعَ هذا الدَّاء كثيرًا من رؤساء قريشٍ كما هو معروفٌ من أخبارهم وسيرهم).

٣- وهذا الداء ناشئ عن الكبر الذي هو أعظم الموانع من اتباع الحق، قال تعالى: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ [الأعراف: ١٤٦]، فالتكبر -الذي هو ردُّ الحقِّ واحتقارُ الخلقِ - مَنَعَ خَلْقًا كَثِيرًا مِنْ اتِّبَاعِ الْحَقِّ وَالانْقِيَادِ لَهُ بَعْدَ مَا ظَهَرَتْ آيَاتُهُ وَبَرَاهِينُهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ﴾ [النمل: ١٤].

ذكر المصنّف رَحْمَةُ اللهِ المانع الثالث وهو الكبر.

وحقيقة الكبر: أنه تعظيم النفس بوضعها في غير موضعها.

كحال المشركين، ولذلك جعل النبي ﷺ من أحوال المتكبر: ردُّه للحق، واحتقاره للناس كما تقدّم.

لأن ما في قلبه من تعظيم نفسه ورفعها فوق موضعها الذي وُضع لها كونًا وشرعًا؛ أوجب له أن يردَّ الحق وأن يحتقر الخلق.

وذكر المصنّف رَحْمَةُ اللهِ في ذلك قول الله ﷻ: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ [الأعراف:

١٤٦]، وقد استنبط أبو محمد سفيان ابن عيينة رَحْمَةُ اللهِ من هذه الآية معنىً دقيقاً تبعه عليه الزركشي رَحْمَةُ اللهِ في «البرهان» والسيوطي رَحْمَةُ اللهِ في «الإتقان» في جماعة وهو:

أن العبد يحرم معرفة تفسير القرآن الكريم على قدر ما في قلبه من الكبر.

فإذا كان في قلب العبد كبرٌ لم يكن له نور يفهم به آيات القرآن الكريم، وإذا خلى قلبه من الكبر فإنه يكون مُدركاً لمعاني القرآن الكريم.

وأجمع من هذا قول سهل بن عبد الله التستري رَحْمَةُ اللهِ: «حرامٌ على قلبٍ أن يدخله النور وفيه شيء مما يكره الله ﷻ».

فينبغي للعبد أن يتحرى قلبه بالنظر، وأن يتعاهده فربما كان في قلبه علةٌ من داء شهوةٍ أو شبهةٍ كانت سبباً لحرمانه من النور والخير والهداية.

ثم ذكر المصنّف رَحْمَةُ اللهِ أيضاً قول الله ﷻ: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ المصريح أنهم ردوا تلك الآيات البينات لما في أنفسهم من الظلم وابتغاء العلو في الأرض، وتقدّمت هذه الآية بما سبق.

قال رَحِمَهُ اللهُ:

٤- ومن موانع الإيمان: الإعراض عن الأدلة السمعية والأدلة العقلية الصحيحة، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَعِشْ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نَقِيضٌ لَهُ، شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ، قَرِينٌ﴾ (٣٦) ﴿وَأَنَّهُمْ لَيَصِدُّونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ (٣٧) [الزخرف]، قال تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ (١٠) [الملك]، فلم يكن لأمثال هؤلاء الذين اعترفوا بعدم عقلهم وسمعهم النافع رغبة في علوم الرُّسل، والكتب المنزلة من الله، ولا عقولٌ صحيحةٌ يهتدون بها إلى الصَّواب، وإنما لهم آراءٌ ونظرياتٌ خاطئةٌ يظنونها عقلياتٍ، وهي جهالاتٌ، ولهم اقتداءٌ خلف زعماء الضلالٍ منهم من اتَّباع الحق حتى وردوا نار جهنم فبئس مثوى المُتَكَبِرِينَ.

ذكر المصنَّف رَحِمَهُ اللهُ هنا مانعاً رابعاً من موانع الإيمان، وهو الإعراض عن الأدلة السمعية والأدلة العقلية الصحيحة.

وهذا المانع هو الذي أشار إليه شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ في «نواقض الإسلام» وعدّه ناقضها العاشر: «وهو الإعراض عن دين الله لا يتعلمه ولا يعمل به».

فالمرادُ بالإعراض: الصَّدُّ عن خطاب الشرع.

وهذا الصَّدُّ يتنوع إلى نوعين:

النوع الأول: الإعراض الأكبر: وهو الصَّدُّ عن أصل الدين.

والمراد بأصل الدين كما ذكره الشيخ عبد اللطيف بن الشيخ عبدالرحمن بن الشيخ حسن بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب -رحمهم الله تعالى- جميعاً أن المراد بأصل الدين: هو القدر الذي لا يكون العبد مسلماً إلا به. فإذا أعرض العبد عن هذا القدر كان ذلك ناقضاً لدينه.

والنوع الثاني: الإعراض الأصغر: وهو الصَّدُّ عما يجب على العبد دون أصل الدين.

فإذا أعرض العبد عن تعلّم أحكام الشرع يقوم دينه بدونها، ولكن الله ﷻ أوجبها عليه فإنه قد أعرض إعراضاً أصغر وهو من جملة الكبائر.

أمّا الأول فإنه مانعٌ للإيمان قبل وقوعه، ناقضٌ له بعد تحلّي العبد به.

وذكر المصنَّف رَحِمَهُ اللهُ من الآيات الدالة على ذلك قول الله ﷻ: ﴿وَمَنْ يَعِشْ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نَقِيضٌ لَهُ، شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ،

قَرِينٌ﴾ (٣٦) أي: من يعمى عن ذكر الله ﷻ فيكون على هذه الحال من تقييد الشياطين له، وكونها مقارنة له؛ كما

قال الله ﷻ: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾ (١٢٤) [طه]؛ فهو في الدنيا

Hg

المجلس الثالث

أعمى البصيرة، ويكون في الآخرة أعمى البصر، لأن الجزاء من جنس العمل، ولذلك يعترفون في الآخرة بأنهم لم تكن لهم عقول ولا أسمع يعقلون ويسمعون بها، ولذلك قال الله ﷻ عنهم: ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي

أَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴿١٠﴾

قال رَحِمَهُ اللهُ:

٥- ومن موانع اتباع الحق: رُدُّه بعدما تبين، فيُعاقبُ العبدُ بانقلاب قلبه ورؤيته الحسنَ قبيحًا، والقبيحَ حسنًا، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥]، قال تعالى: ﴿وَنَقَلَبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرَهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام: ١١٠]، وهذا لأنَّ الجزاء من جنس العمل، وقد ولَّاهم الله ما قالوا لأنفسهم، قال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ أَخَذُوا الشَّيْطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ٣٠].

ذكر المصنَّف رَحِمَهُ اللهُ هنا المانعَ الخامس من موانع اتباع الحق والإيمان، وهو رده بعد ما تبين.

فيتبين للعبد أن هذا هو الحق ثم يرده فيعاقبه الله ﷻ بانقلاب قلبه ورؤيته الحسنَ قبيحًا والقبيحَ حسنًا كما (قال تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥]، قال تعالى: ﴿وَنَقَلَبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرَهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام: ١١٠])، وقد ذكر هذا المعنى أبو الوفاء ابن عقيل رَحِمَهُ اللهُ كما نقله عنه ابن مفلح رَحِمَهُ اللهُ في كتاب «الآداب الشرعية»؛ فذكر كلاما معناه: «إذا أوجست من قلبك قسيه فانظر لعلك نقضت مع الله عهدا، فإنَّ الله ﷻ قال: ﴿فِيمَا نَقَضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً﴾ [المائدة: ١٣]». فهم صاروا إلى هذه الحال لأنهم عرفوا الحق ثم ردُّوه وجحدوه، فإذا صارَ العبدُ على هذه الحال من ردِّ الحق ثم جحدَه فإنه يُعاقبُ بهذا، فيتقلَّب قلبه ويتنقلَّ من زيغٍ إلى زيغٍ، ومن ضلالةٍ إلى ضلالةٍ.

ولهذا فإنَّ من أشدَّ الناس كُفرا من كان مسلما فارتدَّ، ومن أشدَّ النَّاس ضلالا من كان طائعا ففسق، ولهذا يؤمر العبد بأن يكون من أكثر دعائه سؤال الله ﷻ أن يثبَّت قلبه، فالنبي ﷺ كان من أكثر دعائه في سجوده: «اللهم مقلِّب القلوب والأبصار ثبتَّ قلوبنا على طاعتك»، فينبغي أن يلصَّ العبدُ من كثرة سؤال الله ﷻ الدعاء أن يثبِّته على هذا الدِّين والحق، لأنَّه إذا خرج من هذا الحق فإنه:

- إمَّا أن يخرج إلى ردةٍ فيكون في أعظم الشرِّ وأسوء الأحوال،

- وإمَّا أن ينتقل إلى الطاعة إلى المعصية، فيتقلَّب من حال نعيمٍ إلى حال جحيمٍ نسأل الله العلي العظيم أن

يثبِّتنا وإياكم على الإسلام والسنة.

قال رحمه الله:

٦- ومن الموانع: الانغماس في الترف والإسراف في التمتع، فإنه يجعل العبد تابعاً لهواه، منقاداً للشهوات الضارة، كما ذكر الله هذا المانع في عدة آيات، مثل قوله: ﴿بَلْ مَنَعَنَا هَؤُلَاءِ وَآبَاءَهُمْ حَتَّى طَالَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ﴾ [الأنبياء: 44]، ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُتْرَفِينَ﴾ [الواقعة: ٤٥]، فلما جاءتهم الأديان الصحيحة بما يعدل ترفهم ويوقفهم على الحد النافع، وبمنعهم من الانهماك الضار في اللذات، رأوا ذلك صاداً لهم عن موداتهم<sup>(١)</sup>، وصاحب الهوى الباطل ينصر هواه بكل وسيلة، لما جاءهم الدين بوجوب عبادة الله وشكر المنعم على نعمه وعدم الانهماك في الشهوات ولوا على أذبارهم نفوراً.

ذكر المصنف رحمه الله هنا المانع السادس وهو الانغماس في الترف والإسراف في التمتع.

وضابط الترف كما ذكره جماعة منهم الراغب الأصفهاني في «المفردات» والسمين الحلبي في «عمدة الحفاظ»: أنه الانغماس في النعمة.

وقد جاء ذم الترف في غير ما آية وذكر أن هذا حال الذين حرموا الإيمان بالرسل كما قال الله ﷻ: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا

قَبْلَ ذَلِكَ مُتْرَفِينَ﴾ [٤٥].

وهذا تعلم أن إطلاق القول بأن المباح يستوي فيه الأمر والنهي، فيكون مسلوب الأمر والنهي فلا يؤمر به العبد ولا ينهى عنه العبد كما هو في كثير من كتب الأصول أن فيه نظراً، بل يفرق كما ذكر أبو العباس ابن تيمية رحمه الله: «بين أصل المباح وبين فضوله».

- فأصل المباح هو الذي يوصف باستواء الأمر والنهي، ويؤجر عليه العبد إذا قصد القرب إلى الله ﷻ.

- وأما فضول المباح؛ فإن الولوع فيه هو الذي يوصل إلى الترف.

فالعبد إذا تزايد من فضول المباحات كان ذلك انغماساً في الترف، وإذا انغمس العبد في الترف كان ذلك

حائلاً بينه وبين الإيمان، ولهذا تكون فضول المباحات من المنهي عنها:

إمّا نهي كراهة،

وإمّا نهي تحريم؛ لما ذكر الله ﷻ من الآيات المتظاهرة على ذم الترف وأن المترفين هم الذين ردوا آيات

الرسل وبيئاتهم كما سبق ذلك قبل موضع.

(١) قال الشيخ صالح: موداتهم، جمع مودة، أي محبوباتهم.

قال المصنّف رَحِمَهُ اللهُ: (لَمَّا جَاءَتْهُمْ الْأَدْيَانُ الصَّحِيحَةُ بِمَا يُعَدُّ تَرْفَهُمْ وَيُوقَفُهُمْ عَلَى الْحَدِّ النَّافِعِ، وَيَمْنَعُهُمْ مِنَ الْإِنْهَمَاكِ الضَّارِّ فِي اللَّذَاتِ، رَأَوْا ذَلِكَ صَادِقًا لَهُمْ، وَصَاحِبَ الْهَوَى الْبَاطِلِ يَنْصُرُ هَوَاهُ بِكُلِّ وَسِيلَةٍ، لَمَّا جَاءَهُمُ الدِّينُ بِوَجُوبِ عِبَادَةِ اللَّهِ وَشُكْرِ الْمَنْعِ عَلَى نِعْمِهِ وَعَدَمِ الْإِنْهَمَاكِ فِي الشَّهَوَاتِ وَلَوْ عَلَى أَدْبَارِهِمْ نَفُورًا)، فَهَمَّ رَأَوْا أَنَّ أَوَامِرَ الشَّرْعِ تَحُولُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ هَذَا التَّرْفِ الَّذِي يَتَقَلَّبُونَ فِيهِ، فَحَالَ هَذَا النَّظَرِ الَّذِي رَأَوْهُ حَالَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْإِذْعَانِ لِلشَّرِيعَةِ، وَمِنْ هُنَا يَنْبَغِي لِلْعَبْدِ أَنْ يَكُونَ حَذِرًا مِنَ الْإِنْهَمَاكِ فِي نِعْمَاءِ اللَّهِ ﷻ وَالتَّسَارِعِ فِيهَا، فَإِنَّ ذَلِكَ يَنْقُلُهُ مِنَ التَّمَتُّعِ بِالْمُبَاحِ إِلَى التَّمَتُّعِ بِفُضُولِ الْمُبَاحِ الَّذِي هُوَ الْإِنْغِمَاسُ فِي التَّرْفِ، وَالْإِنْغِمَاسُ فِي التَّرْفِ يُوْرِثُ الْعَبْدَ نَقْصًا فِي أَحْوَالِهِ الشَّرْعِيَّةِ، وَنَقْصًا فِي أَحْوَالِهِ الْقَدْرِيَّةِ كَمَا يُعْلَمُ هَذَا فِي مَحَالِ تَقْرِيرِهِ.

قال رسول الله:

٧- ومن الموانع: احتقار المكذبين للرسل وأتباعهم واعتقاد نقصهم والتهكم بهم كما قال قوم نوح: ﴿قَالُوا أَنْتُمْ لَكُمْ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾ [الشعراء]، ﴿وَمَا زِنَاكَ أَنْتَبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا بِكَ بَادِيَ الرَّأْيِ وَمَا نَزَى لَكُمْ عَلَيْنَا مِنْ فَضْلٍ﴾ [هود: ٢٧].

وهذا منشؤه من الكبر فإذا تكبر وتعظم في نفسه واحتقر غيره اشمئز من قبول ما جاء به من الحق، حتى لو فرض أن هذا الذي رده جاءه من طريق من يعظمه لقبه بلا تردد.

ذكر المصنف رحمه الله في هذه الجملة المانع السابع من موانع الإيمان والهدى، وهو احتقار المكذبين للرسل وأتباعهم، وإعتقاد نقصهم والتهكم بهم. وهذا (وهذا منشؤه من الكبر فإذا تكبر وتعظم في نفسه واحتقر غيره اشمئز من قبول ما جاء به من الحق) كما سبق بيانه.

وذكر الله ﷻ ذلك عن قوم (قوم نوح عليه السلام): ﴿قَالُوا أَنْتُمْ لَكُمْ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾ (يعني: من لا قيمة له. ثم وصفوا هؤلاء بأنهم ﴿الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا بِكَ بَادِيَ الرَّأْيِ﴾ لأنهم سارعوا إلى الإيمان بلا روية ولا تفكير، فليس عندهم من الحكمة والرأي ما يوجب إتباعهم ممّا فعلوا، وهذه الخلّة هي من خصال أهل الجاهلية التي خالفهم فيها النبي ﷺ فإنّ أهل الجاهلية كما ذكر إمام الدعوة في رسالته «مسائل الجاهلية» ذكر: أنّ من المسائل التي خالف النبي ﷺ أهل الجاهلية: «أنهم يستدلون على بطلان الحق بأن أتباعه هم الضعفاء».



قال رَحْمَةُ اللهِ:

٨- وقال تعالى: ﴿كَذَلِكَ حَقَّتْ لِمَنِ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس: ٣٣]؛ فالفسقُ وهو خروجُ العبدِ عن طاعةِ الله إلى طاعةِ الشَّيْطَانِ، وكونُ القلبِ على هذا الوصفِ الخبيثِ، أكبرُ مانعٍ من قبولِ الحقِّ علماً وعملاً.

والله تعالى لا يزكي من هذه حالة، بل يكلِّه إلى نفسه الظَّالِمَةَ فتجولُ في الباطلِ عناداً وضلالاً وتكونُ حركاته كُلُّها شرّاً وفساداً، فالفسقُ يقترنه بالباطلِ، ويصدّه عن الحقِّ، لأنَّ القلبَ متى خرجَ عن الانقيادِ لله والخضوعِ فلا بُدَّ أنْ ينقادَ لكلِّ شَيْطَانٍ مَّريدٍ ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ وَيَهْدِيهِ إِلَى عَذَابِ السَّعِيرِ﴾ [الحج: ٤].

ذكر المصنّف رَحْمَةُ اللهِ في هذه الجملة المانع الثامن، وهو الفسقُ.

وحقيقةُ الفسقُ أن يقال: هو خروجُ العبدِ عن خطابِ الشرعِ.

وهو نوعانِ اثنان:

النوع الأول: خروجُ العبدِ عن خطابِ الشرعِ بما يُخرجه من الإسلام، وهو الفسقُ الأكبر.

والنوع الثاني: خروجُ العبدِ عن خطابِ الشرعِ بما لا يُخرجه من الإسلام، وهو الفسقُ الأصغر.

فإذا خرجَ العبدُ عن طاعةِ الله ﷻ كان خروجه إلى طاعةِ نفسه وهواه والشيطان، وإذا صار على هذا الوصفِ الخبيثِ فإنَّه يُحال بينه وبين الحقِّ ولا يزكيه الله ﷻ على هذه الحال بل يكلِّه إلى نفسه الظَّالِمَةَ، فتجولُ في الباطلِ عناداً وضلالاً وتكونُ حركاته كُلُّها شرّاً وفساداً، لأنَّه خرجَ من الإنقيادِ للرَّحْمَنِ إلى الانقيادِ للشَّيْطَانِ.

قال رحمه الله:

٩- ومن أكبر موانع اتباع الحق والإيمان حصر العلوم والحقائق في دائرة ضيقة كما فعل ملاحدة الماديين في حصرهم العلوم بمدركات الحس، فما أدركوه بحواسهم أثبتوه، وما لم يدركوه بها نفوه، ولو ثبت بطرق وبراهين أعظم بكثير وأوضح وأجلى من مدركات الحس، وهذه فتنة وشبهة، ضل بها خلق كثير. وهذه الطريقة الخبيثة أنكروا بها وجود الرب، وكفروا بالرسل وبما أخبروهم به من أمور الغيب التي قامت الأدلة والبراهين المتنوعة على صدقها بل قامت الأدلة المشاهدة على حقيقتها، ومن المعلوم بالضرورة والعلم اليقيني أن البراهين على وجود الباري ووحدانيته وانفراده بالخلق والتدبير لا يمكن أن يساويها أو يقاربها شيء من الطرق المثبتة لأي حقيقة تكون؛ فقد قامت الأدلة السمعية، والعقلية، والعينية، والفطرية، على ذلك. وقد أظهر من آياته في الآفاق وفي الأنفس ما تبين به الحق، وإنه حق ورُسله حق، وجزاؤه حق، وجميع أخباره حق، ودينه حق، فماذا بعد الحق إلا الضلال، ولكن تمرّد الماديين وكبرهم حال بينهم وبين الحق النافع الذي لا ينفع غيره بدونه بوجه من الوجوه.

والمؤمن البصير يعرف بنور بصيرته أنهم في ضلال مبين، وعمى متراكم، ونحمد الله على نعمة الهداية.

ذكر المصنّف رحمه الله في هذه الجملة المانع التاسع، وهو (حصر العلوم والحقائق في دائرة ضيقة).

وهي الدائرة التي وضعه فيها ملاحدة الماديين من منكري الرب ﷻ، فحصروا العلوم بما تدركه بحسك؛ فلا علم إلا ما تدركه بسمعك أو بصرك أو غيره من وسائل الحس، فما أدركه حسهم أثبتوه وما لم يدركه حسهم نفوه؛ ولو ثبت بأدلة وبراهين أعظم وأكثر وأجلى من هذا الإدراك، (وهذه فتنة عظيمة وشبهة، ضل بها خلق كثير)؛ وكان المصنّف رحمه الله في ذلك الزمن يعيش فيه الناس ثورة الشيوعية وتمجيدها لهذه العلوم الكونية، وأنه: لا إله والكون مادة! فردّ رحمه الله في مقامات كثيرة منها كتابه النافع المسمى «الدلائل القرآنية»، ولا سيما فصوله الأخيرة فإنه أطال القول في الرد على شبه أولئك، وغيره من كتبه.

ثم ذكر رحمه الله أن هذه الطريقة طريقة خبيثة يعني: حصر العلوم بالحس؛ فإذا خرجت عنه فليست بعلم، وقد جرّتهم إلى إنكار وجود الرب ﷻ الذي استفاضت الأدلة بأنواعها على إثباته ﷻ، وهذا العلم الذي حازوه ليس بعلم على الحقيقة، فإن الله ﷻ نفاه كما سبق في آية الروم ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (٦) يعلمون ظاهراً من الحياة الدنيا وهم عن الآخرة هم غفلون ﴿٧﴾ [الروم]، وفي إعرابها للزمخشري.

وذكر المصنّف رحمه الله أن (المؤمن البصير يعرف بنور بصيرته أنهم في ضلال مبين، وعمى متراكم)؛ لأنه يعي

كمال الوعي والفهم والإدراك أن هذه الأدلة من حوله: سمعية أو عقلية أو عيانية أو فطرية كلها دالة على إثبات غيب لا يدركه.

فإن من العلم غيبٌ ومنه شهادة، والمؤمنُ مأمورٌ بأن يؤمنَ بالغيب كما جاء به الخبر، وما ظهر له من الشهادة فإنه يؤمن به بحسبه:

فإذا كان من العلوم المعرفية الدنيوية ودل الحس عليها فإن العبد يوقن بها ويدعن،

وأما إذا لم يدل الحس عليها فإن الأمر في ذلك واسع وعقول الناس وأفهامهم تتباين في هذا.

فيعرف المؤمن بهذه البصيرة أن هؤلاء الذين حصروا العلوم في مدركات الحس أنهم في ضلال مبين، وعمى

متراكم عظيم فيورثه ذلك حمد الله ﷻ على نعمة الهدية.

وينبغي أن تعرف عندما تنظر إلى واحدٍ من هذه الموانع وأنت قد سلمت منه وتراه في غيرك؛ ينبغي أن تشهد

نعمة الله ﷻ عليك إذ وفقك للسلامة من هذا المانع، ولذلك يقول ابن القيم ﷻ في «التنوية»:

واجعل لقلبك مُقلتين كِلاهما من خشية الرَّحْمَنِ باكِتَانِ

لو شاء ربُّك كنتَ أيضاً مثلهم فالقلبُ بين أصابع الرَّحْمَنِ

ﷻ؛ فينبغي أن تعلم قدر ما وهبته أيها العبدُ من هداية الله ﷻ لك.

١٠ - ومن الموانع: تجرؤ الماديين ومن تبعهم من المغرورين وزعمهم أن البشر لم يبلغوا الرشد، ونضوج العقل إلا في هذه الأوقات التي طغت فيها المادة، وعلوم الطبيعة، وأنهم قبل ذلك لم يبلغوا الرشد. وهذا فيه من الجراءة والإقدام على السفسطة والمكابرة للحقائق والمباهة ما لا يخفى على من له أدنى معقول لم تغيره الآراء الخبيثة.

فلو قالوا: إن المادة والصناعة والاختراعات وتطويع الأمور الطبيعية لم تنضج وتتم إلا في الوقت الأخير لصدقهم كل واحد.

وأما تعريفهم على هذا وتجريهم وتعديهم إياه إلى العلوم الصحيحة والحقائق الثابتة والأخلاق الجميلة، ففضية من أكذب القضايا.

فإن العقول والعلوم الصحيحة إنما تُعرف ويستدل على كمالها أو نقصها بآثارها وبأدلتها وغاياتها.

انظر إلى الكمال والعلو في العقائد والأخلاق والدين والدنيا والرحمة والحكمة التي جاء بها محمد ﷺ وأخذها عنه المسلمون وأوصلتهم وقت عملهم بها إلى كل خير ديني وديوي، وكل صلاح، وأخضعت لهم جميع الأمم، وأنهم وصلوا إلى حالة وكمال يستحيل أن يصل إليه أحد حتى يسلك طريقهم.

ثم انظر ما وصلت إليه أخلاق الماديين الإباحيين الذين اطلقوا السراح لشهواتهم، ولم يقفوا عند حد، حتى هبطوا بذلك إلى أسفل سافلين، ولولا القوة المادية تمسكهم بعض التماسك لأردتهم هذه الإباحية والفوضى في الهلاك العاجل ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهُ غَنَفًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ ﴾ [إبراهيم: 42].

ثم لولا بقايا من آداب الأديان بقيت بعض آثارها في الشعوب الراقية صلحت بها دنياهم لم يكن لرقبهم المادي قيمة عاجلة، فإن الذين فقدوا الدين عجزوا كل العجز عن الحياة الطيبة، والراحة الحاضرة والسعادة العاجلة، والمشاهدة أقوى شاهد لذلك.

ومشركو العرب ونحوهم ممن عندهم بعض الإيمان وبعض الاعتراف بالأصول الإيمانية كتوحيد الربوبية والاعتراف بالجزاء، خير بكثير من هؤلاء الماديين بلا ريب ولا شك.

ذكر المصنّف رَحْمَةُ اللهِ في هذه الجملة المانع العاشر، وهو (تجرؤ الماديين) يعني المشغولين بعلوم الحس (ومن تبعهم من المغرورين وزعمهم أن البشر لم يبلغوا الرشد، ونضوج العقل إلا في هذه الأوقات التي طغت فيها المادة، وعلوم الطبيعة، وأنهم قبل ذلك لم يبلغوا الرشد)، وهذا جراءة عظيمة وسفه شديد ومكابرة

للحقائق والمباهته ومصادمة للحقائق والأدلة البينة الظاهرة، وهذا الأمر الذي ذكره ليس على إطلاقه، فلو أنهم قصره كما ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللهُ إِذْ قَالُوا: (إِنَّ الْمَادَّةَ وَالصَّنَاعَةَ وَالْإِخْتِرَاعَاتِ وَتَطْوِيعَ الْأُمُورِ الطَّبِيعِيَّةِ لَمْ تَنْضَجْ وَتَمَّ إِلَّا فِي الْوَقْتِ الْأَخِيرِ لَصَدَقَهُمْ كُلُّ وَاحِدٍ)؛ أمّا تجاوز هذا وتعيده إذ أن العلوم جميعًا كانت في نقص وكان العقل ناقص عن الكمال حتى تيسرت له المعارف فإنّ هذا باطل بما يعرفه المرء من آثار الدّين على النّاس، فإنّ الدّين للنّاس يوجب لهم كمالاتٍ لا توجبها كمالاتهم الدّنيوية، ولذلك ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللهُ فِي رسالته التي سبق ذكرها وهي رسالة «الدلائل القرآنية» ذكر رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ هَذَا الَّذِي ذَكَرُوهُ مِنْ كَوْنِ الْعُلُومِ لَمْ تَنْضَجْ وَالْعَقْلُ لَمْ يَكْمَلْ إِلَّا بِهَذَا الْعَصْرِ لِأَجْلِ هَذِهِ الْمَعَارِفِ فَقَالَ: وَهَذَا بَاطِلٌ مِنْ وَجْهِ آخِرٍ أَيْضًا، وَهُوَ أَنَّ هَذِهِ الْمَعَارِفَ الَّتِي وَصَلُوا إِلَيْهَا لَمَّا لَمْ تُقَيَّدْ بِعِلْمٍ صَحِيحٍ وَدِينٍ كَامِلٍ جَرَّتْ عَلَى النَّاسِ التَّدْمِيرَ وَالْهَلَاكَ.

فإنّ ما وصل إليه أهل المعرفة والعلم والصناعات من القدرة على تدمير المخلوقين كما يُعلم من تصنيع القنابل وغيرها يعرف به الإنسان أنّ هذه العلوم والمعارف لَمَّا تَجَرَّدَتْ عَنِ الدِّينِ الصَّحِيحِ صَارَتْ سَبَبًا مِنْ أسباب دمار الخلق، أمّا إذا وُجِدَ الدِّينُ الصَّحِيحُ مَعَ هَذِهِ الْمَعْرِفِ فَهَذِهِ أَكْمَلُ الْحَالِ، وَهِيَ الْحَالُ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا الْمُسْلِمُونَ فِيمَا سَبَقَ فِيمَا ذَكَرَ الْمَصْنُفُ رَحِمَهُ اللهُ.

قال رَحِمَهُ اللهُ:

ثُمَّ قَدْ عَلِمَ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ الرُّسُلَ صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ جَاءُوا بِالْوَحْيِ وَالْهُدَايَةَ جَمَلَةً وَتَفْصِيلاً، وَبِالنُّورِ وَالْعِلْمِ الصَّحِيحِ وَالصَّلَاحِ الْمَطْلُوقِ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ، وَاعْتَرَفَتْ الْعُقُولُ الصَّحِيحَةُ بِذَلِكَ، وَعَلِمَتْ أَنَّهَا فِي غَايَةِ الْاِفْتِقَارِ إِلَيْهِ، وَخَضَعَتْ لِمَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ.

وَعَلِمَتْ الْعُقُولُ أَنَّهَا لَوْ اجْتَمَعَتْ مِنْ أَوْلَاهَا إِلَى آخِرِهَا لَمْ تَصِلْ إِلَى دَرَجَةِ الْكُتُبِ إِلَى الْحَقَائِقِ النَّافِعَةِ الَّتِي جَاءَتْ بِهَا الرُّسُلُ، وَنَزَلَتْ بِهَا الْكُتُبُ وَأَنَّه لَوْلَاهَا لَكَانَتْ فِي ضَلَالٍ مَبِينٍ، وَعَمَى عَظِيمٍ، وَشَقَاءٍ وَهَلَاكِ مُسْتَمِرٍّ، ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴿١٦٤﴾﴾ [آل عمران].

فَالْعُقُولُ لَمْ تَبْلُغِ الرُّشْدَ الصَّحِيحَ وَلَمْ تَنْضِجْ إِلَّا بِمَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ.

ذَكَرَ الْمَصْنُفُ رَحِمَهُ اللهُ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ دَلِيلًا عَلَى بَطْلَانِ دَعْوَاهُمْ، وَهِيَ الضَّرُورَةُ الَّتِي يَجِدُهَا الْعَبْدُ فِي نَفْسِهِ. وَهُوَ أَنَّهُ لَا يَبْلُغُ الْكَمَالَ مِنَ الْهُدَايَةِ مَهْمَا أُوتِيَ مِنَ الْمَعْرِفَةِ حَتَّى يَكُونَ مَتَّبِعًا لِلْأَنْبِيَاءِ، فَهُوَ يَشْهَدُ بِقَلْبِهِ ضَرُورَةَ النُّورِ وَالْإِنْشِرَاحِ وَالْإِنْفَسَاحِ الَّذِي يورثه اتِّبَاعُ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَهَذَا النُّورُ وَالْإِنْفَسَاحُ لَا يَجِدُهُ الْعَبْدُ الَّذِي يَتَعَاطَى هَذِهِ الْمَعَارِفَ، فَكَانَتْ هَذِهِ الضَّرُورَةُ دَالَّةً بِالْعُقُولِ إِلَى أَنَّهَا مَفْتَقِرَةٌ إِلَى مَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ غَايَةَ الْاِفْتِقَارِ وَأَنَّهَا أَحْوَجُ مَا تَكُونُ إِلَى اتِّبَاعِ الْكُتُبِ الْمَنْزَلَةِ مِنَ الرَّبِّ ﷻ (لَوْلَاهَا لَكَانَتْ فِي ضَلَالٍ مَبِينٍ، وَعَمَى عَظِيمٍ، وَشَقَاءٍ وَهَلَاكِ مُسْتَمِرٍّ).

قال رَحْمَةُ اللهِ:

١١ - ومن ذلك انخداعُ أكثرِ النَّاسِ بالألفاظِ التي يزوِّقُ بها الباطلُ، ويردُّ بها الحقُّ من غيرِ بصيرةٍ ولا علمٍ صحيحٍ، وذلك لتسميتهِ علومِ الدينِ وأخلاقِهِ العاليةِ رجعيةً.

وتسميتهم العلوم والأخلاق الأخر المنافية لذلك ثقافةً وتجديدًا.

ومن المعلوم لكلِّ صاحبِ عقلٍ صحيحٍ أنَّ كلَّ ثقافةٍ وتجديدٍ لم يستند في أصوله إلى هدايةِ الدِّينِ، وإلى توجهاتِ الدِّينِ، فإنَّه شرٌّ وضررٌ عاجلٌ وآجلٌ.

ومن تأمل أدنى تأمل ما عليه مَنْ يُسمَّون «المثقفين الماديين» من هبوطِ الأخلاقِ، والإقبالِ على كلِّ ضارٍ، وتركِ كلِّ نافعٍ، عرفَ أنَّ الثقافةَ الصَّحيحةَ تثقِفُ العقولَ بهدايةِ الرُّسلِ، وعلومهم الصحيحة.

وتثقِفُ الأخلاقَ بتهديبها بالأخلاق الحميدة الجميلة، والتوجيهاتِ النَّافعةِ التي تشتمل على الصَّلاحِ المطلقِ، والاستعانةِ بعلومِ المادةِ الصحيحةِ على الخيرِ والصَّلاحِ والنَّجاحِ.

فالإسلامُ يأمرُ ويحثُّ على تحصيلِ السَّعادتِ وتكميلِ الفضيلتين.

ومن تأمل ما جاء به الدِّينُ الإسلاميُّ من الكتابِ والسُّنةِ جملةً وتفصيلاً عرفَ أنَّه لا صلاحَ للبشرِ إلا بالرجوعِ إلى هدايتهِ وإرشادهِ.

وأنَّه كلما أصحَّ العقائدُ والأخلاقُ والأعمالُ فقدَّ أصلحَ أمورَ الدُّنيا وأرشدَ إلى كلِّ ما يعودُ إلى الخيرِ والنَّفعِ العامِ والخاصِ.

والله الموفقُ الهادي، وصلى اللهُ على مُحَمَّدٍ وسلَّم.

ذكر المصنَّفُ رَحْمَةُ اللهِ في هذه الجملة مانعًا جديدًا لأنَّه قال في صدرها: (ومن ذلك) يعني: ومن الموانع، فهو المانعُ الحادي عشر، وإن ترك الناشر ترقيمه.

قال: (ومن ذلك انخداعُ أكثرِ النَّاسِ بالألفاظِ التي يزوِّقُ بها الباطلُ، ويردُّ بها الحقُّ من غيرِ بصيرةٍ ولا علمٍ صحيحٍ)، وهذا أصلٌ في كلِّ من أراد أن يُظهِرَ الباطلَ أنَّه يجعله في ثوبٍ حسنٍ لتقبله النفوس كما قال ابن القيم رَحْمَةُ اللهِ في «إغاثة اللهفان»: «كل صاحبُ باطل لا يتمكَّنُ من إخراجِ باطله إلا في قالبِ حق».

فهم يزوِّقون ويزخرفون الباطل حتى تقبله النفوس، وهذه طريقةُ أعداءِ الرُّسلِ من أولهم إلى آخرهم كما ذكر اللهُ ﷻ ذلك في قوله ﷻ: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرَفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: ١١٢]؛ فهم لا يتمكَّنون من نشرِ باطلهم إلا بزخرفتهِ بالغرور، ولذلك قال اللهُ ﷻ: ﴿وَلِنَصْنَعَنَّ إِلَيْهِ

Hg

المجلس الثالث

أَفْعِدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَلِيَقْتَرِفُوا مَا هُمْ مُقْتَرِفُونَ ﴿١١٣﴾ [الأنعام] ؛ فإذا زُوِّقَ الباطل بما يورث في النفوس قبوله أقبلت عليه قلوب الذين لا يؤمنون بالآخرة وحُذِعت به، ومن جملة ذلك (تسمية علوم الدين وأخلاقه العالية رجعية، وتسميتهم العلوم والأخلاق الأخر المنافية لذلك ثقافةً وتجديدًا) ؛ فإن كل هذا هو من تزويق الباطل بما يحسنه عند سامعه، فيحصل عند السامع بهذه الألفاظ المبجلة أن المعارف العصرية هي أسباب التقدّم والرقي والحضارة، وأن الدين هو سبب الرجعية والتخلف فيجرّ الناس إلى الانخلاع من دينهم وإلى عدم قبول الحق ويكون مانعًا بينهم وبين الإيمان.

وهذا الداء والمانع مما بلّيت به الأمة في أزمنتها المتأخرة ولا يزال البلاء ساريا في هذه الأمة ولا يُرفع هذا البلاء حتى يبيّن للناس حقيقة ما جاءت به الرسل، وأن ما جاءت به الرسل هو الجامع للرقي والتقدم والحضارة، وأن ما لم تأت به الرسل فهو السبب الأكبر للتخلف والرجعية.

ولا يعني هذا التعري من العلوم المعاصرة بل يأخذ الإنسان من العلوم العصرية ما يناسب الدين الصحيح، فإذا اقترن الدين الصحيح بهذه المعارف ترقى العبد وكمل.

أمّا إذا كان ترقيه في زعمهم إن ما يقع في هذا المعارف فليس هذا ترقى بل لا يزالون من حضيض إلى حضيض، كما يراه الإنسان في ما آلة إليه أحوال المسلمين في الشيوعية من تفكك بلدانهم وذهاب حكمهم وانكسار قوة اقتصادهم وضعف علاقتهم الاجتماعية وإندراس علومهم ومعارفهم، فأى تجديدٍ ورقيٍّ وصعودٍ وحضارة جرّته الشيوعية التي انبهرت بهذه العلوم والمعارف العصرية، وإنما جرّت الناس من ويلٍ إلى ويلٍ.

ويقابلها كذلك المدرسة الأخرى المادية التي تسمى: بالمدرسة الديمقراطية ؛ فإن هذه المدرسة طريقتها إلى الزوال والهلاك، نعلم ذلك بيّنا ليس بالتحليلات السياسية، ولكن بالدلائل الشرعية.

فأيما شيء جاء على خلاف الدين الذي أرسل الله ﷻ به محمداً ﷺ فإننا لا نشك أنه باطلٌ مضمحلٌ لا محالة طال الأيام أو قصرت، وإنما المرجو من المؤمنين والمسلمين أن ينشغلوا بأسباب الرقي كما رتبها دينهم الحنيف، فيتمسكوا بأداب الشريعة، ويتعلمون دينهم مع الالتفات إلى هذه المعارف العصرية.

مع الإيقان بأن سبب الرقي والتقدم لهذه الأمة ليس بحصره في المعارف العصرية ؛ فماذا ينفع العبد ما يملكه من قوة اقتصادية أو سياسية أو إجتماعية وقلوب فارغة من الإيمان ليس معها إلا مسماه، ولذلك جعل الله ﷻ أسس استقامة أنواع الحياة كلها جعله الإيمان كما قال الله ﷻ: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا ءِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ هُمُ الْآمَنُونَ وَهُمْ مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام]، وإنما خص الله ﷻ الأمن بالذكر لأنه إذا أمن الناس في معاشهم أوجب ذلك لهم



الرِّخَاءِ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِ حَيَاتِهِمْ، وَلِذَلِكَ قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَلَنْبَلُوْنَكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة: ١٥٥]؛ فبدأ الله ﷻ بالسبب الأكبر الذي إذا تزعزع؛ تزعزت به بقية ميادين الحياة فاعتري الناس الخوف والنقص في أموالهم وثمراتهم، وكذلك قال الله ﷻ: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّنْ كُلِّ مَكَانٍ﴾ [النحل: ١١٢]؛ فقدّم الله ﷻ ذكر الأمن لأنه كما يقال: «حجر الأساس» في ميادين الحياة؛ ولا يستجلب الأمن بمثل الإيمان، فلا بد أن تمتلئ القلوب بهذه الحقيقة، وأن يُرد الناس إلى دينهم، وأن يُحملوا على تعلم الشريعة، وأن تكون همهم الأكبر، وأنها سرُّ رُقيهم وتقدُّمهم وارتفاعهم في جميع معارف الحضارة.

ثم ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللهُ أَنْ (من تأمل أدنى تأمل ما عليه من يُسمون «المثقفين الماديين» من هبوط الأخلاق، والإقبال على كل ضار، وترك كل نافع، عرف أن الثقافة الصحيحة تثقيف العقول بهداية الرُّسل، وعلومهم الصحيحة، وتثقيف الأخلاق بتهذيبها بالأخلاق الحميدة الجميلة) يعني: ما جاءت بها الشريعة، فالإسلام جاء كما قال المصنّف: (فالإسلام يأمر ويحث على تحصيل السعادت وتكميل الفضيلتين) أي بما تحصل به سعادة الدنيا والآخرة، وتكمل به فضيلة الدنيا والآخرة، وتكون فيه النعمة السابغة الكاملة الباطنة والظاهرة على الأرواح والأبدان جميعاً، وما سوى ذلك فإنه لا نفع للناس فيه.

(كلما أصلح العقائد والأخلاق والأعمال فقد أصلح أمور الدنيا وأرشد إلى كل ما يعود إلى الخير والنفع العام والخاص)؛ فكلما صلحت عقائد الناس وأحوالهم كلما صلحت لهم أمور دنياهم، وآخرتهم، كما قال ابن الجوزي رَحِمَهُ اللهُ فِي قَاعِدَةِ نَافِعَةٍ فِي «صَيْدِ الْخَاطِرِ»: «تصفيّة الأحوال على قدر تصفية الأعمال». وهذا كما يكون في الإنسان نفسه؛ فإنه يكون في جماعة المؤمنين أيضاً، فإذا صفى المؤمن وصفت الجماعة المؤمنة أعمالها أوجب ذلك لها صفاء أحوالها، فإذا رفع الإنسان خالصاً رُد عليه خالصاً، وإذا رفع الإنسان مخلطاً رُد عليه مخلطاً، كما قال مطرف ابن الشخير كما رواه أبو نعيم في «الحلية» قال رَحِمَهُ اللهُ: «من صفى صُفِي له، ومن خلط خلط له».

ثم ختم المصنّف رَحِمَهُ اللهُ هَذِهِ الرِّسَالَةَ بِالْإِرْشَادِ إِلَى سُؤْلِ اللَّهِ ﷻ التَّوْفِيقَ بِقَوْلِهِ: (والله الموفق الهادي)؛ فيلتمس العبد دلالة هذين الأسميين، ويلتمس التوفيق والهداية من الرَّبِّ ﷻ وَيُصَلِّي عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ.

وهذا آخر ما يتعلق بالإملاء على هذه الرسالة

النَّافِعَةَ الَّتِي جَمَعْتَ مَعَ وَجَازَتِهَا

## فصولاً كثيرة من أصول الإيمان ومهمات الدين.

إذا عَلِمَ هذا بقي التنبيه على أمور:

أولها: فيما يتصل بالأسئلة.

فلا يخفى عليكم كثرة الأسئلة التي ترد، والدرس الماضي طَفَحَ بسؤالات كثيرة، والوقت أضيق من أن تستوعب فيه إجابتها، وإذا أجبنا بعضها كان ذلك هضمًا لغيرها وجرًّا إلى مفسدة يقع فيها كثير من الطلاب، واستساغها كثير من المتعلمين، وهي أن الطالب لطول الإجابة على الأسئلة يملُّ ثم يقوم قبل شيخه من مجلس الدرس، وكما أن الصلاة لا ينصرف فيها المأموم قبل الإمام؛ «فإن العلم صلاة القلب» كما قال ابن جماعة رَحِمَهُ اللهُ، فلا ينصرف المتعلم قبل المعلم، بل ينتظر انصراف مع معلمه ثم ينصرف، فلما أوجب هذا تلکم المفسدة كان لابد من النظر في حال غير هذه الحال، والمخرج من ذلك إن شاء الله تعالى أننا نسمح بثلاثة أسئلة كفاحاً، بشرط أن تكون هذه الأسئلة متعلقة بالدرس فيما أملينا عليه، فيؤذن لكل جهة بسؤال واحد، وبقيّة الأسئلة التي ترسل وما سبقها من أسئلة فإن لها مقاما آخر إن شاء الله تعالى سنذكره في وقته.

أمّا التنبيه الثاني: فهو التنبيه إلى هذه الأجهزة التي عمّ بها البلاء وهي الجوالات، فكثير من الإخوان يترك جواله من غير إسكات، وبعض الإخوان (يزيد في الطنبور نغمة) كما يقال، فهو لا يغلق جواله وإذا رن جرس جواله انصرف من الدرس ومضى يكلم ثم رجع إلينا، فيجمع بين بلتين، وكل هذا مما ينبغي أن يتجافه طالب العلم وأن يتباعد منه، فينبغي أن يحرص الإخوان إذا حضروا على إطفاء هذه الجوالات، وإذا اتّصل بالإنسان فإنّه إذا خرج بإمكانه أن يرد على من أتصل عليه.

الأمر الثالث: ذكرنا في صبيحة هذا اليوم أن الأسماء قد قسمها أبو العباس ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في «الفتاوى

المصرية» إلى قسمين:

النوع الأول: أسماء مفردة مثل: الله والرحمن والرحيم.

النوع الثاني: أسماء مضافة مثل: مالك الملك، مالك يوم الدين.

وزاد ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ قسماً ثالثاً يُستفاد من كلامه فإنه ذكر الأقسام الثلاثة، وهو: الأسماء المزدوجة المتقابلة، ومثل لها رَحِمَهُ اللهُ بـ«النافع الضار، القابض والباسط». وذكرت في صبيحة هذا اليوم أن هذا النوع جاءت فيه أحاديث لا يثبت منها شيء، ولم يذكر ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ فيما أذكر في «البدائع» وغيرها دليلاً على ذلك، لكن لما انصرف من هذا الدرس تذكرت حديثاً ثابتاً عن النبي ﷺ قد أخرجه أصحاب السنن إلا النسائي رَحِمَهُ اللهُ وهو

حديث أنس رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسْعَرُ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الرَّازِقُ...» إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ وَإِسْنَادَهُ صَحِيحٌ؛ ففِي هَذَا الْحَدِيثِ جَاءَ ذِكْرُ هَذَيْنِ الْإِسْمَيْنِ الْمَزْدُوجَيْنِ الْمُتَقَابِلَيْنِ، وَلَا أَعْلَمُ حَدِيثًا آخَرَ يَصْحُحُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي إِثْبَاتِ هَذَا النَّوعِ؛ فَيَكُونُ هَذَا النَّوعُ ثَابِتًا بِهَذَا الدَّلِيلِ الَّذِي ذَكَرْنَا وَيَكُونُ مَقْصُورًا عَلَى هَذَا الْإِسْمِ الَّذِي وَقَعَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَنَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَنَتُوبُ إِلَيْهِ.

التَّيْبِيَةُ الرَّابِعُ: لَا يَخْفَى عَلَيْكُمْ أَنَّ تَعَلَّمَ الْعِلْمَ لَا يَكْفِيهِ أَنْ تَحْظَرَ فِي الدَّرْسِ فَيُلْقَى إِلَيْكَ الْعِلْمَ، كَمَا أَنَّ الْمَعْلَمَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ وَكَدُهُ فِي تَعْلِيمِ الْمُتَعَلِّمِينَ إِبْلَاغَهُمْ أَكْمَلَ حَالٍ، فَلَيْسَ مِنَ الْحَسَنِ إِلَيْكُمْ أَنْ أُلْقِيَ إِلَيْكُمْ هَذَا الْكَلَامَ الَّذِي يَحْطَمُ بَعْضُهُ بَعْضًا ثُمَّ نَتْرَكُكُمْ بِلَا سَوْأَلٍ وَلَا مَرَاجَعَةٍ، وَلِهَذَا كَمَا تَمْتَحِنُونَ وَتَخْتَبِرُونَ فِي مَدَارِسِكُمُ النَّظَامِيَّةِ فَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى سَنَخْتَبِرُكُمْ فِي هَذِهِ الدَّرُوسِ.

وَسَيَكُونُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى كُلُّ بَرْنَامِجٍ يَقْسَمُ لَهُ اخْتِبَارَانِ الْاِخْتِبَارِ الْأَوَّلُ وَفِيهِ نَصْفُ الْكُتُبِ الَّتِي تُقْرَأُ، وَالْاِخْتِبَارِ الثَّانِي وَفِيهِ النُّصْفُ الْآخِرُ مِنْهَا.

وَقَدْ خْتَمْنَا بِحَمْدِ اللَّهِ وَبِحَمْدِكَ هَذَا الْيَوْمَ الْكِتَابَ الرَّابِعَ.

وَلِهَذَا سَيَكُونُ فِي الْأَيَّامِ الْقَرِيبَةِ الْمُسْتَقْبَلَةِ اِخْتِبَارًا فِي هَذِهِ الْكُتُبِ الْأَرْبَعَةِ مَرْتَبًا مِنَ الْآخِرِ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْأَذْهَانِ، فَمَا قَبْلَهُ فَمَا قَبْلَهُ حَتَّى الْكِتَابِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ إِذَا كَمَلْنَا هَذِهِ الْكُتُبِ الْأَرْبَعَةَ الْبَاقِيَةَ فِي هَذِهِ السَّنَةِ الْمَقْبَلَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، فَإِنَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَبِحَمْدِكَ نَعْقُدُ لَهَا اِخْتِبَارًا آخَرَ، وَهَذَا الْاِخْتِبَارُ لَا يَقْصَدُ مِنْهُ مَا يَقْصَدُهُ بِهِ أَهْلُ الدُّنْيَا مِنْ اِخْتِبَارَاتِهِمْ، بَلْ يَقْصَدُ بِهِ تَوْشِيحُ الرِّوَابِطِ بَيْنَ الْمَعْلَمِ وَالْمَتَعَلِّمِ، فَلَيْسَ مِنَ الْعَقْلِ أَنْ يَكُونَ اِعْتِنَاءُ الْمَعْلَمِ بِطَالِبٍ يُقْبَلُ عَلَى الْعِلْمِ كَاعْتِنَاءِهِ بِطَالِبٍ لَا يَقْبَلُ عَلَى الْعِلْمِ، وَهِيَ كَمَا يُقَالُ: اِخْتِبَارَاتٌ اِخْتِيَارِيَّةٌ، وَلَكِنْ مِنْ شَاءِ أَنْ يَحْضُرَ فَلَهُ الْعِنَايَةُ الْكَبِيرَى، وَمَنْ شَاءَ أَنْ لَا يَحْضُرَ فَلَا يَلُومَنَّ أَحَدًا فِي تَقْصِيرِ رِعَايَتِهِ.

[وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ].